مكتبة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

مخطوطة

مجيب الندا إلى شرح قطر الندى

المؤلف

عبدالله بن أحمد بن علي (الفاكهي)

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
مكتبة الموسوعة الفقهية

كتاب شرح القطر
للفاكهي رحمه الله تعالى

علة الفقه السيد حسانة
عبد الرحمن الشافعي

ترضوعه الكلمات الرئيسة

مكتبة
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

الفقه عبد الرحمن بن محمد الزهراني

١

عسى الليالي التي أضنت بفرقتنا
عسى عطفة منهم على بنظرة
عسى ولعل الدهر يأتي بهم عسى

عدد ورقه
١٠٣٨

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
مكتبة الموسوعة الفقهية
رقم التصنيف :
رقم التسجيل : ٥٤

شبكة الألوكة
www.alukah.net

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نثق

الحمد لله الواسع من اختفى لعزه وسلطانه المفيض على من
لجاه وقصده سحايب عفوه وغفرانه المفني براسح فضله من افتقر
لجوده واحسانه الفاعل لما يشاء فلا معاند له في فعله ولا مماثل له
في شانه والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي بعثه من خلاصة
العرب بالايات والمعجزات لجمه ونصبه لتميز احوال العباد
وبيان احوال اعمالهم من الخير والشر ونعته بصفات الكمال
واكد ذلك بنطقه بفصل الخطاب والحكم وعطف على الانام عموما
بارساله فكان كما اخبر للعالمين رحمه وخص به من امن به
فجعل له بدل الحسنة عشر امثالها فاضل جوده ودائمه ....
فحمل لامته به تسهيل الفوائد بعد الصعوبة موصولا بالسعادة
الابدية والامن من العذاب والعقوبة صلى الله عليه
وعلى اله واصحابه المقتفين لاوضح المسالك ايمة الهدى صلاة
وسلاما دايمين عدد هبات الاوض وقطر الندا اما بعد فهذا
شرح لطيف وضعته على المقدمة الموضوعة في علم العربية المسماة
بقطر الندا وبل الصدا للعالم المحقق والامام المدقق امام هذه الصنعة
وعالمها وقاضي شريعتها وحاكمها ابي عبد الله جمال الدين بن محمد
بن يوسف بن هشام الانصاري رحمه الله يتكفل بحل الفاظها
وتبيين معانيها ممتزجا بالمتمها تابعا الاتيان بدليل المسايل وتعليلها

في الغالب

في الغالب جانبت به الايجاز المخل والاطناب الممل حريصا على التقرب
لفهم مقاصدها والحصول على جملة فوايدها وسميته مجيب الندا الى
شرح قطر الندا وبالله اعتصم وعليه اتوكل واليه اضرع واتوسل
ان ينفع به طالبه وان يجعله خالصا لوجهه الكريم وسببا للفوز بجنات
النعيم وان يبلغني احسن الامل ويوفقني في القول والعمل انه خير
موفق ومعين لارب غيره ولا مامول الا خيره فاعلم ايدك الله ان اراد
الخوض في علم من العلوم على الوجه الاكمل ينبغي له ان يتصور اولا
حقيقته بحده ورسمه ليكون على بصيرة في طلبه فانه من رتب
متعلما خبط خبط عشواء وان يعرف موضوعه وهو ما يبحث
في ذلك العلم عن عوارضه اللاحقة له وان يعرف غايته التي وهي
التي لاجلها يطلب ليصون سعيه عن العبث فحد هذا العلم الذي
نحن بصدده علم باصول يعرف به احوال الكلم اعرابا وبناء واداخ
وموضوعه الكلمات العربية لانه يبحث فيها عن الحركات
الاعرابية والبناء يه وغايته الاحتراز عن الخطا في اللسان
والاستعانة على فهم معاني الكتاب والسنة ومسايل الفقه
ومخاطبة العرب بعضهم لبعض ولما كان موضوع هذا العلم الكلم
الاعرابية العربية وكان البحث في كل علم عن احوال موضوعه بدا المصنف
ببيان الموضوع فقال بعد الابتداء بالبسملة تبركا باسمه القديم
واقتداء بالكتاب الكريم وعملا بقول النبي العظيم كل امر ذي

بال لابتدائه فيه ببسم الله فهو افتتاح **الكلمة** بفتح الكاف وكسر اللام
افصح من فتحها وكسرها مع اسكان اللام فيهما وهي لغة تقال للجمل
المفيده كقوله تعالى وتمت كلمة ربك وهو من اطلاق الجزء
مرادا به الكل واصطلاحا **قول** اي مقول تحقيقا او تقديرا
استعمالا للمصدر بمعنى المفعول كاللفظ بمعنى الملفوظ وهو
اللفظ الموضوع لمعنى مفردا كان او مركبا مفيدا او غير مفيد
واللفظ ما يتلفظ به الانسان مهملا كان او مستعملا **فالقول**
اخص منه لاختصاصه بالموضوع فكل قول لفظ ولا عكس
بالمعنى اللغوي فخرج بالقول غيره كالمدوال الاربع وهو الخط
والاشارة والعقد والنصب المشاركة للكلمة في الدلالة على المعنى
وصح الاخراج به وان كان جنسا لما قالوه من ان الجنس اذا كان
بينه وبين فصله عموم وخصوص من وجه وصح ان تخرج
به ما يتناوله عموم فصله الذي هو **مفرد** كذلك لصدقهما على زيد
وغلام وانفراد القول بصدقه على المركب والمفرد بصدقه
على المعنى دون اللفظ كما يقال معنى مفرد والمراد بالمفرد ما لا
يدل جزؤه على جزء معناه كزيد فان اجزاءه هي ذوات حروفه
الثلاثة التي هي ذي دال وكل منها لا يدل على معنى وليست اجزاءه
الزاي والياء والدال بل هذه اسماء مسمياتها اجزاءه ومسمياتها
لا تدل على معنى وانما يقال لها حروف المباني وتطلق بازاء حروف

المعاني

للمعاني التي هي قسيمة الاسماء والافعال كما صرح به العلامة بن ابي
شريف في حاشيته على الحلبي وخرج بالمفرد المركب وهو ما يدل جزؤه
على جزء معناه كغلام زيد وانا ذيد بن مالك في تعريفهما في التمثيل
مستقل لاخراج ابعاض الكلمات الدالة على معنى كحروف للضارعه
وياء النسبة وتاء التانيث والف المفاعلة فانها ليست بكلمات
لعدم استقلالها وادعاه المصنف كغيره لاجل ما جنح اليه الرضي
من انضمام ما هي فيه كلمتان صادتا كالكلمة الواحدة لشدة الامتزاج
فجعل الاعراب على اخرها كالمركب المزجي واسقط المصنف من ايضا
التعريف الوضع الخرج للمهمل للاستغناء عنه بتعبيره بالقول
الموضوع لمعنى لاغير لكن خالف في تعريف الكلام فعبر باللفظ
دون القول واثر القول على اللفظ لكونه جنسا قريبا بالنسبة
الى اللفظ اذ اللفظ يصدق عليه وعلى غيره والقول وان اطلق
على غير اللفظ من الراي والاعتقاد الاشتراك فالمراد به بطريق
هنا اللفظ للقرينة الدالة على ذلك فاستعماله في الحد اولى
وقدم تعريف الكلمة على الكلام لانها جزؤه والجزء مقدم على
الكل طبعا فقدم وضعا ليوافق الوضع الطبع ومن قدم الكلام
فلانه اهم اذ به يقع التفاهم والتخاطب واللام في الكلمة كما قال
الرضي لماهية الجنس من حيث هي هي من غير دلالة على قلة
ولا كثرة فلا تنافي التاء التي للوحدة والفائدة في ملاحظة التاء

في مقام التعريف والتنبيه من اول الامر على ان الكلمة لا تصدق
على افرادها الا بالوحدة العرفية دون الاجتماع فلا يقال للجوع
زيد قايم مثلا انه كلمة **وهي** بالاستقراء والتتبع العقلية ثلاثة
اسم وفعل وحرف لا رابع لها لان علماء هذا الفن تتبعوا الفاظ
العرب فلم يجدوا غيرها لان الكلمة اما ان تدل على معنى في
نفسها اولا الثاني الحرف والاول اما ان يقترن باحد الازمنة
الثلاثة اولا الثاني الاسم والاول الفعل وتقسيمها الى هذه الثلاثة
من تقسيم الكلي الى جزئياته كانقسام الحيوان الى انسان وفرس
ومن جعلها اقساما للكلام او للكلم فهو من تقسيم الكل الى اجزائه
كانقسام السكنجبيل الى خل وعسل وعلامة الاول صدق اسم المقسم
على كل من اقسامه بخلاف الثاني فقد ظهر الفرق بينهما وقدم
الاسم في الذكر للاخبار به وعنه واتبعه بالفعل للاخبار به لا
عنه واخر الحرف لعدم مباينته لكل من الاقسام الثلاثة علامات
كل احد وحد يعرف ويتميز بها عن قسيمه واثر التمييز بالعلامات
على الحد دان كان الحد اضبط لاضطراده وانعكاسه بخلافها
اذ لا تنعكس تسهيلا على المبتدئ فقال **فاما الاسم** وهو ما دل
على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة وضمائر
اي يتميز عن قسيمه **بال** المعرفة من اوله **كالرجل** اذ هي المتبادرة
عند الاطلاق حتى اذا اريد غيرها قيدت فيقال الموصولة
والزايدة

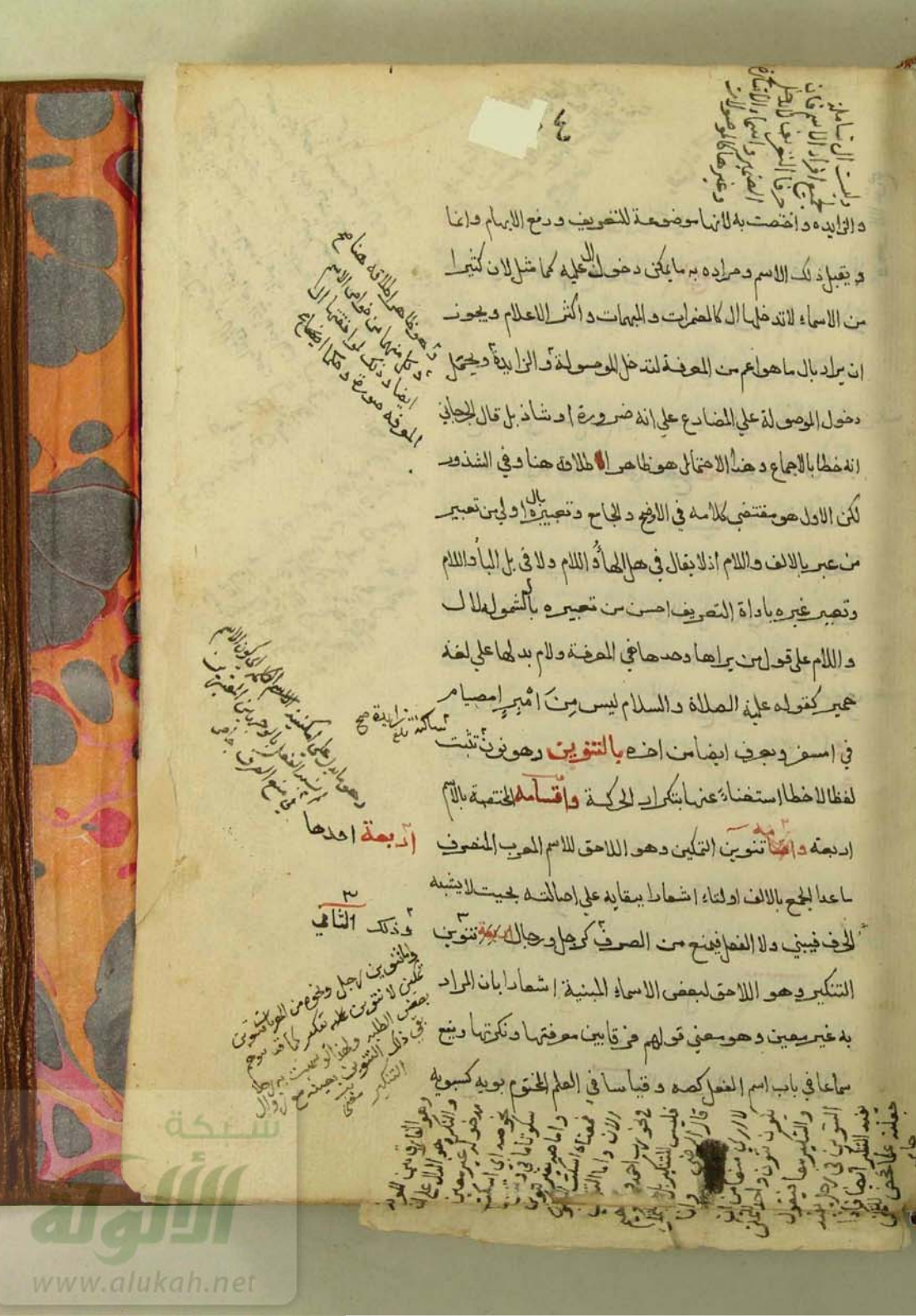

والزايدة واختصت به لانها موضوعة للتعريف ودفع الابهام واعا
ويقبل ذلك الاسم ومراده به ما يمكن دخول ال عليه كما مثل لان كثيرا
من الاسماء لا تدخلها ال كالضمرات والمبهمات واكثر الاعلام ويجوز
ان يراد بال ما هو اعم من المعرفة لتدخل الموصولة والزايدة ويحتمل
دخول الموصولة على المضارع على انه ضرورة او شاذ بل قال الرجاني
انه خطا بالاجماع وهذا الاحتمال هو ظاهر اطلاقه هنا وفي الشذور
لكن الاول هو مقتضى كلامه في الاوضح والجامع وتعبيره بال او ابن تعبير
من عبر بالالف واللام اذ لا يقال في هل الهاء اللام ولا في بل الباء اللام
وتعبير غيره باداة التعريف احسن من تعبيره بالمشمولة لال
واللام على قول من يراها وحدها في المعرفة ولام بدلها على لغة
حمير كقوله عليه الصلاة والسلام ليس من امبر امصيام
في امسفر وبحرف ايضا من اخره **بالتنوين** وهو نون تثبت
لفظا لا خطا استغناء عنها بتكرار الحركة **واقسامه** المختصة بالاسم
اربعة **واقسامه** تنوين التمكين وهو اللاحق للاسم المعرب المنصرف
ساعدا الجمع بالالف والتاء اشعارا ببقايه على اصالته بحيث لا يشبه
الحرف فيبني ولا الفعل فيمنع من الصرف كرجل ورجال **وتنوب**
التنكير وهو اللاحق لبعض الاسماء المبنية اشعارا بان المراد
به غير معين وهو معنى قولهم فرقا بين معرفتها ونكرتها ويمنع
سماعا في باب اسم الفعل كصه ومه قياسا في العلم المختوم بويه كسيبويه

هذا التركيب حرف وفعل بل المراد انهما اذا استعملا فيما وضعا له
كخرجت من الكوفه وضربت زيدا كان من حرفا وضرب فعلا بخلاف
ان جماعة منهم ابن مالك اعتبروا في الاسناد الى القول اسنادا لفظيا
ليخرج ما اسند اليه بالقصد كالثانيين المذكورين واما اسناد ابي خيار
الى سمع في قولهم سمع بالمعيدي خير من ان تراه وهو الاسم بعد
التركيب ضربان احدهما معرب وهو الاصل في الاسماء اي الغالب
ولهذا قدمه وبسمي متمكنا وكذا امكن ان نصرف وانما كان الاصل
فيه الاعراب لاختصاصه بتعاقب معان عليه لا يميزها الا الاعراب
بخلاف اذ يمكن تمييزها بغيره والمعرب مشتق من الاعراب
فينبغي الكلام اولا عليه اذ معرفة المشتق منه فالاعراب
لغة البيان والتحسين والتغيير يقال اعرب عن حاجته
اذا ابان عنها واعربت معدة البعير اذا تغيرت لفساد
جادية عروبة اي حسناء اصطلاحا على القول بانه لفظي
اثر ظاهر او مقدر يجلبه العامل في اخر الكلمة او ما نزل منزلته
وعليه الحص في الاوضح والمتذرد وعلى القول بانه معنوي
تغيير اواخر الكلم او ما نزل منزلتها لاختلاف العوامل
الداخلة عليها لفظا او تقديرا وعليه كثير من المتاخرين
وهو ظاهر تعريفه للمعرب بقوله وهو اي الذي اوشى
بتغيير اخره اي هيئة اخره لفظا او تقديرا بسبب

الثالث سمي بذلك لان العرب
جعلوه في مقابلة جمع المذكر السالم الرابع تنوين العوض لانه يدل
ويعطى وابي عوضا عن مضافهما اذ حذف نحو وانتم حينئذ تنظرون
وكل في فلك تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض ابا ما تدعوا
والجمع المتناهي المثل اللام اذا حذفت باده لجوار وغواش فالتنوين
فيهما عوض الياء المحذوفة على الصحيح واما التنوين اللاحق لروبا
البيت وهو الحرف الذي تعرف له القصيدة والاعاريض المقفاة
والمصروعة فتسميته مجازا لا حقيقة لعدم اختصاصه بالاسم ومجامعته
الا وتبوته خطا ووقفا وحذفه في الوصل نص عليه ابن مالك في
التحفة وتبعه ابنه في نكت الفاجيه والحص في الاوضح فلا يرد
على الحلافه هنا وقد امر ابن الخباز في شرح الجزولية اقسام التنوين
البعشرة وجمعها في قوله اقسام تنوينهم عشر عليك بها
فان تقسيمها سن خبر ما حرزا شكن دعوض وقابل والمنكر ذد
ثم ادعى اضطرارا قال وما هو اه ويعرف ايضا بالحديث عنه اي
الاسناد اليه وهو ان تضم اليه ما تتم به الفايده كتاء ضربت بتثليثها
بالحركات فانها اسم لانك قد حدثت عنها بالضرب وكذا وضرب
من قولك من حرف جر وضرب فعل ماض فان قيل اذا كانت
اسمين فكيف اخبرت عن الاول بانه حرف وعن الثاني بانه فعل
وهل هذا الا تناقض قلت قال الرضي ليس المراد انهما في

هذا

العوامل المختلفة المقتضية رفعا او نصبا او جرا الداخلة عليها
لفظا او تقديرا كزيد وعمرو في قولك ما تغير ما تغير كالجنس
للعرب فدخل به الكائن في الاوايل والاواسط وخرج بقوله
اخره تغير الاوايل والاواسط والمراد بالاخر ما كان اخره حقيقة
كدال زيد او مجازا كدال يدعو لنا لفظا او تقديرا اشارة
الى ان العرب نوعان لفظي وهو ما يظهر فيه الاعراب كزيد
ونحوه وتقديري وهو ما يقدر فيه ذلك كالفتى وغلامي ومنه
نحو القاضي رفعا وجرا وجمع المذكر السالم المضاف الى ياء المتكلم
رفعا فقط كمسلمي وكذا الاسماء الستة وجمع المذكر مطلقا والمثنى
رفعا اذا اضيفت الى كلمة او لها ساكن نحو جاء ابو الحسن وسلو
القوم وعلى الجاه القوم نبه عليه السيد في حاشيته وخرج بقوله وغير
بسبب العوامل ما تغير اخره بسبب غيرها كالاتباع والنقل
والحكاية والتقاء الساكنين وقوله الداخلة عليه اشارة الى ان
اخر المعرب لا يتغير لاجل العوامل الا اذا كان العامل مسلطا
عليه سواء تقدم كضربت زيدا ام تاخر كزيد اضربت ولا فرق
في ذلك بين ان يكون العامل ملفوظا به كما مر او مقدرا كما في نحو
بكم درهم اشتريت اذ التقدير بكم من درهم اشتريت
ولهذا قلنا ثانيا لفظا او تقديرا والعوامل جمع عامل وهو
اثر في اخر الكلمة من اسم او فعل او حرف والاصل فيه
ان يكون في الفعل

من الفعل ثم الحرف ثم الاسم ولا يشترك العامل اثرين في محل
واحد ولا يجتمع عاملان على معمول واحد ولا يشترط ان يكون
له معمولان والاصل تخالفه مع المعمول في النوع فان كانا من
نوع واحد فلمشابهة العامل ما لا يكون من نوع المعمول
والصحيح في الاعراب انه نائب عن ماهية الكلمة وسقارن
والثاني مبني وهو اي المعرب اي ما لم يتغير اخره
بسبب العوامل الداخلة عليه وقال وهو بضده اي ما كان
اولي لان الاعراب ضد البناء والضدان لا يجتمعان
والخلافان قد يجتمعان كالقعود والضحك وهو مشتق
من البناء هو لغة وضع شيء على شيء بصفة يراد بها
الثبوت واصطلاحا عليه بانه لفظي ما جيء به لا لبيان
مقتضي العامل من شبه الاعراب وليس حكاية او اتباعا
او نقلا او تخلصا من سكونين وعلى القول بانه
صفوي لزوم اخر الكلمة حالة واحدة لغير عامل ولا
اعتلال وعليه المص في شرح الشذور وظاهر
عبارة المتن تقتضيه وانما يبني الاسم اذا اشبه
الحرف شبها قويا يدنيه منه في الوضع او المعنى او الاستعمال
فلو عارض شبه الحرف ما يقتضي الاعراب استحب
لانه الاصل في الاسم وانما يعرب الحرف عند شبهه

قوله فان كانا من نوع واحد اي العامل والمعمول
كالاسم في قولك ضرب زيد عمرا فان العامل
والمعمول واحد وهو الاسم

والمبني قسمان لفظي ومعنوي فالمعنوي
هو لزوم اخر الكلمة حالة واحدة كغير
للوضع ما كان بخلافه هو عامل كذا في والاقتضاء ما جيء
به لبيان مقتضي العامل من ثبوت وكذا الباقي
قد يشعر ثبوت لان الضدين
الواسطة يجوز اجتماعهما
ولا اتباعا ولا لالتقاء الساكنين فالحكاية نحو
القول من مرة او حرف او سكون
عا من حرف او حرفين
او حرف مع نصف النون تقلا من الجهر
نحو الحمد لله بكسر الدال اتباعا
والمخلص من التقاء الساكنين نحو لم
يكرموا الازهر

نحو موسى مع
الاسم الوضعي وهو ان يكون الاسم موضوعا على حرف
وحرفين والاستعمالي ان يستعمل الاسم غير
كان يتوقف عن الفعل ولا يدخل عليه عامل فيعرب فيه
وهو ان يتضمن معنى من معاني الحروف اسما

الاسم كما بني الاسم لمشابهته لعدم المقتضي للاعراب به
اذ لا تعتوره المعاني حتى يحتاج لبيان ما يريد منها
تنبيه اختلف في الاسما قبل التركيب فقيل مبنية لوجود
الشبه الاهالي فيها لانها لا عاملة ولا معمولة
واختاره ابن مالك وقيل معربة جميعا وقيل موقوفة لعدم
مقتضي الاعراب وسبب البناء وهذا هو المثبت
للواسطة واعلم ان المبني علي اربعة اقسام مبني
علي الفتح ومبني علي الكسر ومبني علي الضم ومبني علي
السكون وقدم ما كان مبنيا علي الحركات جريا علي
الحركات جريا علي العادة في تقديمها وان كان الانسب
تقديم السكون لامالته في البناء وخص الكسر بالتقديم
لانه الاصل في تحريك البناء اليه اشار بالمثال في قوله
كهؤلاء في لزوم الكسر في الاحوال الثلاثة وهو من
اسماء الاشارة والهاء للتنبيه وكلها مبنية الا
ذين وتين علي قول لتضمنها معني الاشارة فانه من
معاني الحروف وان لم يوضع له حرف يؤدي به كما وضع
للتمني والترجي وانما كان موجبا للبناء لان حق الاسم
ان يدل علي معني في نفسه فقط فاذا وجد مع ذلك فقد
دل علي معنى في الغير كان مشبها للحرف في ذلك اذ

الدلالة

الدلالة علي معني في الغير انما هي من شان الحرف
وبني علي الكسر للتخلص من التقاء الساكنين بالحركة الاصلية
في ذلك واتي بكاف التنبيه حرف الخطاب في قوله وكذلك
حذام وامس في لغة الحجاز للاشارة الي ان المبني
علي الكسر نوعان متفق علي بنائه كهؤلاء وقد مر
مختلف فيه كحذام وامس فاما حذام ونحوه مما هو علي
وزن فعال بفتح اوله علما للمونث كرباب اسم لقبيلة وكطفار
اسم لبلدة وسكاب اسم لغربي وسجاح بمهملة في اخره اسم
للكذابة التي ادعت النبوة فاهل الحجاز يبنونه علي الكسر
مطلقا قيل تشبيها له بفعال الدال علي الامر قال الشاعر
اذا قالت حذام فصدقوها • فان القول ما قالت حذام
وكثير من تميم يوافقونهم في كل ما اختم بناؤه تنبيه علي الكسر مطلقا
ويجب غير ما اخره راء اعراب ما لا ينصرف وغير
الاكثر منهم ذهب الي الاعراب مطلقا اعراب ما لا ينصرف
للعلمية والعدل عن فاعل عند سيبويه والتانيث اللفظي
عند المبرد قيل وهو الظاهر اذ لا يعدل الي العدل
الا اذا لم يوجد سبب غيره وقد امكن اعتبار التانيث
فلا وجه لتكلف غيره وقد جمع الاعشي بين اللغتين
اليمنيتين في قوله • ريحانة هرعلي وباد • فهلكت جرمة جمرة

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وبابه فبني وبابه علي الكسر واعرب الثاني واما امس
فاهل الحجاز يبنونه علي الكسر مطلقا اذا اريد به معين يوم
ولم يضف ولم يعرف بال فلم يكسر ولم يصغر وعلة بنائه
تضمنه معني لام التعريف دبني علي الحركة ليعلم انه اصلا
في الاعراب وكانت كسرة لانها الاصل في التخلص من التقا
الساكنين واما بنو تميم فمنهم من اعربه اعراب ما لا ينصرف
مطلقا للعلمية والعدل عن الامس والاكثر هم يخص ذلك
بحالة الرفع ويبنيه علي الكسر في غيرها فان فقد شرط
من الشروط المتقدمة فلا خلاف في اعرابه وصرفه وان
استعملت لليوم المراد به معين ظرفا فيبني اجماعا كما في الواضح
واشار الي القسم الثالث بقوله كاحد عشر واخوانه
من ثلثة عشر الي تسعة عشر بتذكير العشرة في المذكر
وتانيثها في المونث وعكس ذلك فيما دونها في لزوم الفتح
في الاحوال الثلاثة وكلها مبنية علي الفتح صدرا وعجزا اما
الاول فلا فتقاده الي الثاني واما الثاني فلتضمنه معني
الحرف اي الواو لان اصل احد عشر مثلا احد وعشر ثم
حذفت الواو وقصد المزج الاسمين وجعلهما اسما واحدا
وكان البناء علي الحركة لما مر وكانت فتحة قصدا التخفيف
الثقل الحاصل بالتركيب واغنام يمزج الاسمان في نحو لا
رجل

رجل وامراة لان الواحد والعشرة عبارة عن عدد واحد
كعشرة ومائة بخلاف الرجل والمراة واما الثاني اثني عشرة
فلا يبني الصدر منهما لوقوع المعرب فيهما موقع النون حكما ان
الاعراب ثابت مع الواقع موقعها وترك المصنف استثناءه
احالة علي ما سياتي من انه يعرب اعراب المثني ويبني الجزء
فيهما لتضمنه حرف العطف واشار الي الثالث بقوله وكقبل
وبعد واخواتهما كالجهات الست وحيث واذ واذ دون
في لزوم الضم بشرط اذا حذف لفظ المضاف اليه ونوي
معناه دون لفظه نحو لله الامر من قبل ومن بعد بالضم
في قراءة السبعة اي من قبل الغلبة ومن بعده فحذف لفظ
المضاف اليه ونوي معناه فبنيا لذلك بخلاف ما اذا صرح بالمضاف
اليه كجيئك قبل زيد وبعده او حذف ونوي ثبوت لفظه
كقوله دعوت لما نابني مسورا فلبي فلبي يدي مسور
اصلا كقوله فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء
الفرات فانهما في هذه الاحوال الثلاثة يعربان كما يعلم ذلك
من كلامه نصبا علي الظرفية او خفضا بمن لكن بترك التنوين في
الحالة الثانية مراعاة للاضافة لوجودها في الثالثة لزوال
ما يعارضه في اللفظ والتقدير اذ هما في هذه الحالة نكرتان كسائر النكرات
والتنوين فيهما للتمكين وانما اعربا في الاحوال الثلاثة لانه لم

يكمل فيهما شبه الحرف فبقيا على مقتضى الاصل وهو الاعراب
وبنيا عند وجود الشرط المذكور لشابهتهما الحرف من حيث تضمنها
معنى الاضافة الذي هو معنى الحرف مع ما فيهما من شبه الحرف
بالجمود والافتقار والتوغل في الابهام وقيل لشبههما بحرف الجواب
في الاستغناء بهما عن لفظ ما بعدهما وبنيا على الحركة لما مر وكانت
ضمة جبرا بما قوبل الحركات للحقتهما من الوهن بحذف المضاف
اليه مع ان معناه مقصود اد ليكمل لهما جميع الحركات لانهما في حال
الاعراب اما مجروران بمن او منصوبان او لتي الف حركة بناءهما
حركة اعرابهما ومثلهما في جميع ما قدمناه اسما الجهات وما عطف
عليها مما مر وتسمى هذه الظروف غايات لصيرورتها بعد الحذف
غاية في النطق بعد ان كانت وسطا تنبيه الحق بهذه الظروف
في البناء والاعراب لفظة غير الواقعة بعد لا اد ليس كما
في قولهم قبضت عشرة ليس غير بالضم اي ليس المقبوض غيرها
فاضمر اسم ليس فيها وحذفت ما اضيف اليه غير ونوي معناه
فبنيت على الضم لشابهتها في الابهام وتقييد المعنى بالواقعة
بعد ليس يقتضي ان الواقعة بعد لا لا يثبت لها هذا الحكم كما
صرح به في شرح الشذور وقال في المغني في قولهم لا غير لحسن
والظاهر انه لا فرق بين المنفية بليس او بلا اذ الحكم ثابت لها
على كلا الامرين كما نص عليه الزمخشري في المفصل وابن

الحاجب

الحاجب في الكافية وتابعه على ذلك شارحو كلامه ومنهم المحققون
وقد سمع وقوع غير بعد لا انشد بن مالك في باب القسم في شرح
التسهيل جوابا لمن قال احقد فوربنا لعن على اسلفت لاغير
تسال فيعطاه من غير توقف فما دفع في المغني وشرح الشذور
لا يغتر به واشار الى الدافع بقوله وكم في لزوم السكون
في الاحوال الثلاثة ولا فرق في من ان تكون استفهامية او
شرطيه او موصولة او نكرة موصوفة ولا في كم بين ان تكون
استفهامية بمعنى اي عدد او خبرية بمعنى عدد كثير وبنيت
من في الجميع لشبهها بالحرف في الوضع او في المعنى فما اذا كانت
موصولة او موصوفة وبنيت كم في الحالتين لشبهها بالحرف
في الوضع او المعنى ولما كان تاخيره للسكون يوهم انه خلاف
الاصل اشار الى دفع ذلك التوهم بقوله وهو اصل البناء
لخفته وثقل الحركة واستصحابا للاصل وهو عدم الحركة فلا يعدل
عنه الا لسبب كالتقاء الساكنين في نحو اسس وكون الكلمة على حرف
واحد كبعض المضمرات وكونها عارضة لان لا يبتدا بها كلام
الابتداء وكونها لها اصل في التمكين كما لها شبهها بالمعرب كضرب
فانه مشابه للمضارع في وقوعه صفة وصلة وشرطا وخبرا
وحالا ومن اجل ان الاصل في البناء السكون دخل في الكلم الثلاث
كهل وثم وكم ولما كان الفتح اقرب الحركات الى السكون لخفته

بين شرطيه او استفهامية او في الافتقار فيما اذا كانت مع

بادي فتح الفم دخل ايضا في الكلم الثلاث كسوف وقام واين ولما
كان الكسر والضم ثقيلين اختصا بالحرف والاسم لخفتهما دون الفعل
لثقله **واما الفعل** فهو ما دل على معنى في نفسه واقترن باحد
الازمنة الثلاث وهما **ثلاثة اقسام** عند جمهور البصريين
وقسمان عند الكوفيين والاخفش باستقبال الامر بناء على انه مقتطع
من المضارع فهو عندهم معرب بلام الامر مقدرة وانتصر لهم
الخ في اللغني وقواه وانما كانت الافعال لاختصاص الزمان في ثلاثة
الرد ذلك لان الفعل اما ان يدل على الحدث اما متقدم على زمان الاخبار او
مقارن له او متاخر عنه فالاول هو الماضي والثاني الحال وهو
المضارع والثالث الاستقبال وهو الامر وقال ابن الخباز الدليل
على ان الازمنة ثلاثة قوله تعالى له ما بين ايدينا وما خلفنا
وما بين ذلك وقول ذهير وأعلم ما في اليوم والامس
قبله ولكني عن علم ما في غد عم **ماض** وهو ما دل على حدث وقع
في زمان انقضى وسمي ماضيا باعتبار زمانه المستفاد منه وقدمه
على فعل الامر لانه جاء على الاصل اذ هو متفق على بنائه
ولان علامته مفردة وقدمها على المضارع لانهما قد يكونان
مجردين والمضارع لا يكون الا بالزيادة والمزيد فيه فرع
عن المجرد وعكس في اللغة فقدم المضارع لانه لما شابه الاسم
قوي وشرف وامن الماضي لتاخره في الوجود لانه سبق

بالحال

والاستقبال ودل على هذا توسط الامر **ويعرف** اي يتميز
عن شبيهه **بتاء التانيث الساكنة** الدالة على تانيث فاعله
وتلحقه متصرفا كان او جامدا لا الفعل التعجب وهيد في المح
وافعال الاستثناء وكفي في قولهم كفي بهند ولا يقدح ذلك
في كونها افعالا ماضية لان العرب التزمت تذكير فاعلها
وانما اختصت التاء به للفرق بين تاء الافعال وتاء الاسماء
ولم يعكس ليلا يفضي تحرك الحركة الى تنقل الفعل والمراد بها
الساكنة بالذات فلا يضر تحريكها لعارض كان يلاقيها ساكن
فحينئذ تكسر قالت امراة العزيز او تضم نحو قالت
اخرج عليهن او تفتح نحو قالتا اتينا طايعين ولهذا
قال المرادي ولا اعتداد بحركة النقل ولا بحركة التقاء
الساكنين لعدم دوامها وخرج بالساكنة المتحركة فانها تدل
على الاسم كقايمة وعلى الحرف كربت وثمت الا ان حركتها
في الاسم حركة اعراب وفي الحرف حركة بناء وقد يكون في
الاسم حركة بناء نحو لا حول ولا قوة واما قولهم ربّت
وثمّت بالسكون على قلة حيث دخلت على الحرف فلا يرد على
اطلاقه لعدم دلالتها على تانيث الفاعل بل هي في مثل ذلك
لتانيث اللفظ والمعنى وان اطلق التانيث فالمراد به تانيث
المعنى كما اشرنا اليه اذ هو المتبادر على الاطلاق ولما

التصرف ما اختلف بنيته
لاحلاق زائد وهو تصريف
والامر بخلافه شرح العبدري

فرغ من تعيينه شرع في بيان حكمه فقال **وبناؤه على**
الفتح لفظا او تقديرا ثلاثيا كان او رباعيا او خماسيا او
سداسيا ولا يزيد على ذلك وبني على الحركة لمشابهة
المضارع نافيا مراده الاسم بوقوعه موقعه وخص بالفتحة
طلبا للخفة **الا اذا كان** مع **واو الجماعة فيضم** اخره تمة
بناء **كضربوا** للمناسبة واما نحو دعوا واشتروا ففيه
اعلال معروف **او كان** مع **الضمير المرفوع المتحرك فيسكن**
اخره تسكين بناء **كضربت** بتثليث التاء كراهة توالي
اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة اذ الفاعل كجزء من فعله
وخرج بالمرفوع المنصوب وبالمتحرك الساكن غير الواو في
حالتين الحالتين يبنى على الفتح كما اذا تجرد وقد يشمل ذلك
كلمة عموم المستثنى منه وذهب بعضهم الى بنائه على الفتح
مطلقا واما نحو ضربت وضربوا فالسكون والضم عارضان

وجاعلها اوجبهما ما مر عليه المص في الاخير وظاهر كلامه انه مبني
على الضم مع واو الجماعة وبه صرح قريبه في حاشيته عن
بعضهم وقد مر لك ذلك ان الضم لا يدخل الفعل كالكسر
وعبارة المتن كالشرح توهم ان الماضي مع واو الجماعة
يبنى على الضم وليس كذلك وقد مر جواب عند الكلام على
اعراب البناء ان الضم لا يدخل الفعل كالكسر وقد مر ذلك

ومنه

التابع

ومنه اي من الماضي **نعم وبئس** لتبوطهما التاء المذكورة ففي
الحديث من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت وفيه ايضا نحو
عسمت هند ان تفلح وليست مفلحة ولا تصالهما بضمير الرفع
ليسوا سواء ليست عليهم بوكيل فهل عسيتم ان توليتم ولكم علي
هذه الدقيقة انما هو في القول الاصح اي الصحيح وقيل ان
نعم وبئس اسمان لدخول حرف الجر عليهما في قولهم ما هي بنعم
الولد ونعم السير على بئس العير واجيب بان مدخول حرف
الجر محذوف اي مقول فيه نعم الولد وعلى عير مقول فيه
بئس العير وسيأتي في باب الفاعل الكلام على اعراب
مرفوعهما على هذا القول وقيل ان عسى وليس حرفان
الاول حرف شرح لعمل والثاني حرف نفي كما النافية لعدم دلالة
على الحدث والزمان ودلالة افادة معناهما متوقفة على غيرهما
كسائر الحروف واجيب بمنع الاول ولو سلم فعدم دلالتهما
على ذلك عارضه وبانه توقف افادة معناهما على ذكر المتعلق
بعدهما انما هي لشبههما بالحرف في عدم التصرف فلما شابهاه
اعطيا حكمه في التوقف المذكور اذ بعض الكلمات قد يعطى
حكم بعض اخر لمشابهة بينهما كالمضارع واشار الى القسم
الثاني من اقسام الفعل بقوله **وامر** وهو مستقبل ابدا اذ
المقصود به حصول ما لم يحصل او دوام ما حصل **ويعرف** اي

يقين من قيميه بدلالته على الطلب اي بنفسه لا بضمام
غيره اليه كالخرج نحو لا تضرب فان الدلالة على الطلب وان
فهمت منه فهي بواسطة حرف النهي الذي هو طلب الترك
ولا بد مع ذلك من ياء المخاطبة نحو كلي واسقي وقري عينا
او نون التوكيد كما قبلي والمراد بياء المخاطبة ياء الفاعلة
وهي اسم عند سيبويه والجمهور فلو دلت كلمة على الطلب
ولم تقبل الياء او النون فهي اسم الفعل كتراك او مصدر كضربا
زيدا او حرف نحو هلا بمعنى انته او قبلتها ولكن لم تدل
على الطلب فهي فعل مضارع نحو يكرمنا او فعل تعجب نحو
احسن بزيد فانه ليس امرا على الاصح بل هو على صورته و
انما قال ياء المخاطبة ولم يقل ياء المتكلم لان هذه تكون في
الاسم والفعل والحرف نحو مربي اخي واكرمني ولما فرغ
من تمييزه شرع في بيان حكمه فقال وبناؤه على السكون
اذا كان صحيح الاخر ولم يتصل به ضمير تثنية ولا ضمير جمع
ولا ضمير المؤنثة المخاطبة كاضرب وانطلق واستخرج
اذ مضارعه مجزوم بالسكون الا المعتل وهو ما آخره
الف او ياء فعلى حذف آخره بناؤه وهو حرف
العلة لكن بشرط ان لا يتصل به ما تقدم او نون النسوة
كاغز واخش وارم اذ مضارعه مجزوم بحذف آخره

فاغز

فاغز مبني على حذف الواو واخش مبني على حذف الالف
وارم على حذف الياء لان مضارعها مثلها والاخوقوما
مما هو صحيح الاخر واتصل به ضمير تثنية وخو قوموا مما
اتصل به ضمير تثنية الجماعة وخو قومي مما اتصل به ضمير
تثنية المؤنثة المخاطبة فعلى حذف النون بناؤه مضارعه
المتصل به ذلك يجزم بحذفها ومثله في البناء المذكور المعتل
المتصل به ذلك نحو اغزوا واغزوا او اغزي وان
اتصل بالمعتل نون النسوة بني على السكون نحو اغزون
وارمين واخشين كالصحيح المتصل به النون المذكورة
نحو قمن واقعدن واعلم ان المصنف لو قال كما في الايضاح وبناؤه
على ما يجزم به مضارعه لكان احسن لما ذكر ان الماضي ثلاثة
احوال اذ كان يذكي بالتنصيص ان الامر كذلك ومنه اي
من فعل الامر هلم في لغة بني تميم الملحقين بها الضمائر بحسب
من هي مسندة اليه نحو هلم يا زيد وهلمي يا هند وهلمو
يا زيدون وهلمن يا هندات واما اهل الحجاز فهي عندهم
اسم فعل لازم طريقة واحدة لا يختلف بحسب من اسندت
اليه وبلغتهم جاء التنزيل نحو هلم شهداءكم والقايلين لاخوانهم
هلم الينا وكذا هاتِ بكسر التاء ما لم يتصل به ضمير جماعة المذكر
فيضم نحو هاتوا وتعالَ بفتح اللام لا غير في الاصح اي الصحيح

لدلالتها على الطلب وقبولهما به ذلك يا دلخاطبة كما في و
تعالي فان امرت بهما مذكرا كان بناءها على حذف العلة فتقول اضرب
هات وتعالي كما تقدم واخش وان امرت بهما مونثا كان بناءها
على حذف النون فتقول هات وتعالي كما مر واخشن اذ
بنا الامر على ما يجزم به مضارعه وقيل اسما فعلين وا
الى القسم الثالث بقوله ومضارع وهو ما دل وضعا على
حدث وزمان غير منقض حاضرا كان او مستقبلا و
سمي مضارعا من المضارعة وهي المشابهة لمشابهته الاسم
في ان كلا منهما يطرء عليه بعد التركيب معان مختلفة تتعاقب
على صيغة واحدة وقضية ذلك الاشتراك في الاعراب
لكن لما كانت المعاني المتعاقبة على الاسم لا يميزها الا الاعراب
وعلى المضارع يميزها غيره ايضا كان الاسم اشد احتياجا الى
الاعراب من المضارع فيحمل الاعراب اصالة في عاني الفاعل
وما قيل من ان العلة في التسمية مشابهته الاسم في الابهام و
التخصيص وقبول لام الابتداء والدلالة على ما كان اسم الفاعل وسكا
فرده ابن مالك في شرح التسهيل ويعرف اي يتميز عن قسميه
بلم اي بدخولها عليه نحو لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا احد
ومما يميزه ايضا دخول حرف التنفيس عليه كسوف وكذا دخول
اللام ولا الطلبتين وانما اقتصر المص على لم كابن مالك في الفيته
لان لها

لان لها امتزاجا بالفعل بتغيير معناه الى الماضي حتى صارت كجزئه
قاله الرضي واقتناحه بالرفع على الابتداء كما هو قضية كلامه
في الشرح يكون بحرف واحد نايد من احرف نايت اي
بعدت او انيت اي ادركت نحو قولك تقوم واقوم ونقوم
زيد وتقوم يا عمرو دلم تكن هذه الحروف ليعرف بها المضارع
لوجودها في اول الماضي وانما ذكرها تسهيلا للحكم الذي بعدها
كما سيأتي ومن النحاة من جعل اقتناحه باحدها من علاماته
ايضا وهو ظاهر كلام المص بل قيل ان التمييز بها اولى من التمييز
بلم لعدم انفكاكها عنه ولاتصالها به وللتنصيص على جميع امثلته
بخلاف لم وعليها اقتصر ابن مالك في التسهيل وعليه فيشترط في
الهمزة ان تكون للمتكلم وحده وفي النون ان تكون للمتكلم ومعه
غيره او للمعظم نفسه ولو ادغاء وفي الياء ان تكون للغايب
المذكر مطلقا او جمع الغايبات وفي التاء ان تكون للمخاطب
مطلقا او للغايبة او للغايبتين ويمكن ان يظهر ان التعبير بانيت
اولى بالنسبة للتنصيص من تعبيره بنايت ولحكم الذي
اشرنا اليه فيما هو قوله ويعم ادله اي المضارع اي الحرف
المفتتح به ان كان ماضيه رباعيا سواء كان كل حروفه اصولا
كيدحرج او ذا ماضيه دحرج ام بعضها نايد كيجيب ويكرم
او ذا ماضيه اجاب واكرم والهمزة فيهما نايدة لان ونيهما
افعل ويفتح ادله في غيره اي في المضارع الذي ماضيه يلي غير

بان كان ماضيه ثلاثيا كيضرب اذ ماضيه ضرب ولا يكون الا
اصلي الحروف او خماسيا او سداسيا كينطلق ويستخرج اذ ماضيهما
انطلق واستخرج ولا يكونان الا مزيدا فيهما او ملحقا خماسي نحو
خصم وقتل بالتشديد فانه اصلهما اختصم واقتتل ادغمت التا فيهما
بعدها وحذفت الهمزة ولهذا فتح حرف المضارع منهما ويستثنى
من كلامه نحو إقال فان الحرف منه مكسورة على الافصح وكذا
نحو اهريق او يستطيع فان الهمزة فيهما مضمومة على ان ماضيهما
هو اهراق واستطاع ليس برباعي وقد يقال بانهما من الشواذ
فلا استثناء او ان الهاء والسين زائدتان على خلاف القياس
فكانهما على اربعة احرف تقديرا او يسكن اخره تسكين بناء على
الاصح ان كان مع نون النسوة نحو المطلقات يتربصن والا
ان يعفون وبني الفعل معها رجوعا الى الاصل من بناء
الفعل لفوات شبهه بالاسم المقتضي للاعراب باتصاله بالنون
التي لا تتصل الا بالفعل ويبنى على السكون لانه الاصل في البناء
كما مر وحمل على الماضي المتصل بها اذا دخل عليه عامل نحو لم
يضربن ليوثر فيه لفظا والى ذلك اشار بعضهم بلفز حيث
قال ∴ وما ناصب للفعل او جازم له ∴ ولا حكم للاعراب فيه
يشاهد ∴ وون يعفون يفعلن واو فيه لام الكلمة لا
ضمير الجماعة والنون ضمير النسوة لان نون الرفع بخلاف نحو
الرجال يعفون فان الواو فيه ضمير الجماعة ولام الكلمة محذوفة
والنون

ع

والنون علامة الفعل بها معرب اصله يعفوون بواوين اولا هما
لام الكلمة فاستثقلت الضمة عليها واو قبلها ضمة فحذفت فالتقى
ساكنان فحذفت الواو الاولى فبقي يعفون على وزن يخصون
وخصت بالحذف لانها جزء كلمة ولانها اخر الفعل ولانها تدل على
معنى بخلاف التاء ولذلك حذفوا لام الكلمة في نحو قاض
وغاز دون التنوين لانه كلمة ولا يوصف بانه اخر وجيء
به لمعنى وكما يسكن ح نون النسوة يسكن ح نون الذكور
كقوله ثم يردون بالمد هنا خفافا احمالها عيابهم ∴ ويرجحن من
دارين بحر الجعايب ∴ فلو عبر بنون الجمع لكان اولى ولصدق
عموم قوله فيما بعد ويعرب فيما عدا ذلك وبفتح اخره فتحة
بناء ان كان ح نون التوكيد خفيفة كانت او ثقيلة للمباشرة
وهي متصلة به من غير حاجز لفظا او تقديرا هذا مذهب الجمهور
وبه جزم ابن مالك ولمانعة وعلة البناء عندهم تركيبه
مع نون التوكيد تركيب خمسة عشر بدليل انه لو فصل بين الفعل والنون
فاصل لم يحكم ببنائه لانهم لا يركبون ثلاثة اشياء فيجعلونها كشيء
واحد وسمي مباشرة له تقديرا ان لا ينوي هناك فاصل
وذهب قوم الى البناء مطلقا لانه لما لحقته اكدت فيه الفعلية
وردت الى اصلها من البناء وذهب جمع الى الاعراب مطلقا ولا
الاول لم يقيد دون النسوة بما قيد به نون التوكيد لانها لا تكون

ح النون ح

الامباشرة بخلاف المؤكدة فانها قد تكون مباشرة نحو ليتبذن
بالبناء للمفعول وقد لا تكون كما سيأتي ويعني بالمضارع فيما
عدا ذلك المتقدم وهو ما انا عري عن النونين نحو يقوم زيد
ولما اذا لم يباشره نون التوكيد لفظا او تقديرا وان اتصلت
به لفظا فان فصل بينه وبينها فاصل حسيا كان او تقديرا
فالأول نحو ولا يبتعان اصله قبل التوكيد والنهي يتبعان
بتخفيف نون الرفع فدخل الجازم فحذف نون الرفع ثم اكد
بالنون الثقيلة فالتقى ساكنان الالف والنون المدغمة ولم
يجز حذف الالف ليلا يلتبس بفعل الواحد لفوات المقصود
منها فحركت النون بالكسر تشبيها بنون التثنية الواقعة
بعد الالف لتبلون مضارع بلي يبلو امبني للجمع لاسناده لجماعة
الذكور واصله قبل التوكيد لتبلوون بواوين اولاهما لام الكلمة
تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فقلبت الفا ثم حذف لالتقاء
الساكنين فصار لتبلون ثم اكد بالثقيلة فاجتمع ثلاث
نونات فحذفت نون الرفع لاستثقال توالي الامثال فالتقى
ساكنان الواو التي هي فاعل والنون المدغمة وتعذر حذف احدهما
فحركة الواو بحركة مجانسة وهي الضمة لتدل على المحذوف فصار
لتبلون علي وزن تفعون فاما تبين اصله قبل التوكيد تراءى يبين
نقلت حركة الهمزة الى ما قبلها ثم حذفت الهمزة فصار
تبين

تبين بفتح الباء وكسر الياء الاولى واسكان الثانية فتحركت
الياء وانفتح ما قبلها فقلبت الفا ثم حذفت لالتقاء الساكنين فصار
تبين ثم دخل الجازم فحذف نون الرفع ثم اكد بالنون الثقيلة فالتقى ساكنان
الياء المحاطبة والنون المدغمة فحركت الياء بحركة مجانسة لها
لتدل على المحذوف فصار تبين علي وزن تفعين والثاني نحو ولا
يصدنك اصله قبل التوكيد يصدونك فدخل الجازم فحذف نون
الرفع منه ثم اكد بالنون فالتقى ساكنان الواو والنون المدغمة
فحذفت الواو لاعتلالها ولوجود الضمة الدالة عليها وقوله
في الشرح انما يأتي على شذوذ وهو تأكيد الفعل الخالي عن
الطلب وقد يبقى تبين بما قررنا بان الفعل في هذه الامثلة ما
عدا الثاني منها يعرب لفظا اذ الاعراب فيها ظاهر اذ هو
بحذف النون الجازم فما وقع في الاشموني من انه معرب في الاول
والثالث تقديرا كالثاني وهو لتبلون سهو وانما يبنى فيها
على الاصح لانتفاء تركيبه لانهم لا يركبون ثلاثة اشياء فيجعلونها
كشيء واحد والضابط في ذلك ان ما كان من المضارع
بالضمة اذا اكد بالنون بني على الفتح وما كان وقعه بثبوت
النون اذا اكد بالنون يبقى على اعرابه لفظا او تقديرا لعدم
مباشرتها وانما يبنى ح عدم مباشرتها له في نحو هل تضربانا
باهندات لوجود المقتضي لبنائه وهو ظاهر وانما قدم

وهو نون النسوة

اصله قبل دخول الجازم يصدونك فدخل الجازم فحذف نون الرفع ثم اكد بالنون فالتقى ساكنان الواو والنون فحذفت الواو لاعتلالها ولوجود الضمة الدالة عليها

شبكة الألوكة
www.alukah.net

المص حالة البناء به على اعرابه لانه الاصل فيه والله اعلم **ولما**
الف وهو يدل على معنى في غيره فقط **فيعرف** اي يتميز عن قسيمه
بالا يقبل شيا من **علامات الاسم** المتقدم دلا غيرها
دلا شيا من علامات الفعل المتقدمة دلا غيرها فحينيذ يمتنع
كون واحد منها فتعين كونه حرفا اذ لا يخرج عن ذلك كما
دل عليه الاستقراء **فحو هل** من حروف الاستفهام تدخل على
الجملتين الاسمية والفعلية حيث لم يكن في حيزها فعل اما اذا كان
فتختص بالفعل ولا منافاة حينئذ بين ما ذكرناه هنا وبين قولهم
في باب الاشتغال من انه يجب النصب اذا وقع الاسم بعد ما
يختص بالفعل كهل والعلة في ذلك ما قاله الرضي وغيره من
ان اصلها ان تكون بمعنى قد كما في هل اتى على الانسان وقد
مختصة بالفعل فكذا هل لكنها لما تطفلت على همزة الاستفهام
لخطت دبتها عن قد في اختصاصها بالفعل فاختصت به فيما
اذا كان في حيزها لانها اذا دانته اذا دانته في حيزها تذكرت
عهودها بالحي وحنت الى الالف المالوف وعانقته ولم ترض بافتراق
الاسم بينهما واذا لم ترده في حيزها تسلت عنه ذاهلة **وبل** من
حروف العطف ومعناها الاضراب والخروج **ليس منه سبيلها**
لعود الضمير عليه في نحوهما تا تينا به من اية والضمير لا يعود
الا على الاسماء وقيل انه حرف **ولا اذما** بل هي ظرف زمان
بمنزلة

بمنزلة متى فاذا قلت اذما تقم اقم فمعناه متى تقم اقم ويدل على
اسميتها انها كانت قبل دخول ما اسما والاصل بقاء الشيء على ما
كان عليه وقيل انها حرف بمنزلة ان الشرطية وان المعنى في
المثال ان تقم اقم وهو الاصح كما في الاوضح **واجيب** عن ما تقدم
بان اذ قد سلب منها معناها الاصلي بعد دخول ما بدليل انها
كانت للماضي فصارت للمستقبل واستعملت مع الزايدة استعمال
الان الاصلية فكانت حرفا وفي الشرح وفيه نظر قلت ولعل
وجه النظر انه لا يلزم من تغيير ما انها انسلاخها عن
الاسمية الى الحرفية بدليل ان المضارع للحال اوله وللاستقبال
واذ دخلت عليه لم تبطل معناه الى المضي ولم تخرج لفظه عن كونه
مضارعا بل منه **ما المصدرية** وهي المسبوكة مع ما بعدها با
لمصدر نحو ودوا ما عنتم وقيل انها اسم **ولما الربطية** اي لوجود
شيء بشيء وهي عند سيبويه حرف وجود لوجود وقيل
انها ظرف فقال ابن جني بمعنى حين نحو لما جاء زيد اكرمته
اي حين وقال ابن مالك بمعنى اذ وفيه معنى الشرطية واستظهره
المص في المغني وعلله بانها مختصة بالماضي والاضافة الى
الجملة كما هو شان اذ وعليه فعاملها جوابها وورد بانها
اجيبت بما النافية واذ الفجائية وما بعدها لا يعمل
فيما قبلها ولا خلاف بينهم ان لما النافية حرف مختص

شبكة الألوكة
www.alukah.net

بالمضارع وكذا لما الايجابية الا انها تدخل على الجملة الاسمية
وعليها دلما بالحرفية انما هو على الاصح من القولين فيها وقد
صرح الاخفش في اذ ما انها حرف فقوله على الاصح منظور فيه بالنسبة
اليها وما حكاه من الخلاف في المصدرية حكاه غيره وحكي
بن خروف الاتفاق على حرفيتها ورد على من نقل فيها
خلافا قال في المغني والصواب مع ناقل الخلاف وقد صرح الاخفش
وابو بكر بإسميتها واعلم ان للحرف ستة انواع احدها ما لا
يختص بالاسماء ولا بالافعال بل يدخل على كل منهما ولا يعمل كهل
الثاني ما لا يختص بهما ولكنه يعمل كالاحرف المشبهة بليس
الثالث ما يختص بالاسماء ويعمل فيها الجر كفي او النصب
والرفع كان واخواتها الرابع ما يختص بالاسماء ولا يعمل فيها
كلام التعريف الخامس ما يختص بالافعال ويعمل فيها الجزم
والنصب كلن السادس ما يختص بالافعال ولا يعمل
فيها كقد والسين وسوف وجميع الحروف مبنية بالاجماع
لاحظ لها في الاعراب لانها لا تتصرف ولا يتعقب عليها
من المعاني التركيبية ما يحتاج معه الى الاعراب ثم منها
ما هو مبني على السكون كقد ولم وما هو على الفتح كأن وليت
وما هو على الكسر كلام الجر وباءه وما هو على الضم كمنذ في
لغة من جرهما وقد تقدم ان الاصل في البناء السكون

سكل لما مر فاذا جاء شيء مما الاصل فيه البناء مبنيا فلا يسال عن
سبب بنائه عليه لذلك او على حركة سيل عنه سواء لانه
عدل الى الحركة ولم كانت الحركة كذا وان جاء شيء مما الاصل فيه
الاصل فيه الاعراب مبنيا على السكون سيل عنه سواء لم
واحد لم بنى او على حركة سيل عنه ثلاثة اسيله لم بني ولم
بني على الحركة ولم كانت فيه الحركة كذا والكلام لغة عبارة
عن القول وما كان مكتفيا بنفسه كذا في القاموس لفظ اي
ملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق وهو في الاصل مصدر بمعنى الرمي
ثم خص بالرمي من الفم ثم اطلق عليه من باب اطلاق المصدر
على اسم المفعول وقد مر تعريفه ولو عبر بالقول هنا كما
في الكلمة لكان اولى لما صرح به ما ليس بلفظ كالاشارة
والخط وشبههما وان كان مفيدا فانه لا يسمى كلاما اصطلاحا
وصح الاخراج به وان كان جنسا لما مر مفيد اي دال على ما
يحسن السكوت عليه من المتكلم بحيث لا يصير السامع
لشيء اخر لان الفائدة وقعت حيث وقعت فيدا للخط واللفظ والمراد
به الفائدة التامة اي التركيبية لا الناقصة التي هي الافراد
اذ هي غير المعتد بها في نظرهم وخرج به ما لا فائدة فيه
كالمركب الاضافي والمزجي والاسنادي المسمى به كبوقخ
مما لا يحمل معناه كالسماء فوقنا والارض تحتنا الان براد

بالمفيد المفيد بالفعل فلا يسمى كلاما وعليه جرى بعضهم واقتضاه
هنا على ذكر المفيد كما في الايضاح مغن عن ذكر المركب اذ المفيد
بالمعنى المذكور يستلزم التركيب واعتبر بعضهم في الكلام
القصد وجرا عليه في المغني والشذور واسقط قوم
لعدم اعتباره عندهم وصححه ابو حيان وتبعهم المصنف في عدم
ذكره من ان المفيد يستلزمه اذ حسن سكوت المتكلم يستدعي
ان يكون قاصدا لما تكلم به فغير مسلم ولو سلم فيكون قوله في
المعنى وغيره مقصود استدراكا الا ان يقال انه من قبيل
التصريح بما علم التزاما واعلم ان بين اللفظ والافادة عموما
من وجه لصدقهما على قام زيد ونحو وانفراد اللفظ يصدقه
على المفرد والافادة يصدقها على الاشارة والصور التي
منها الكلام ستة اسمان فعل واسم فعل وثلاثة اسماء فعل
واربعة اسماء جملة الشرط وجوابه او القسم وجوابه وهو
خبر ان احتمل الصدق والكذب والا فانشاء والاصح لخفاء
فيهما وان الجملة اعم منه وقيل ايتلافه عند النحاة خبرا
كان او انشاء من اسمين حقيقة كهذا زيد او حكما
كزيد قايم فان الوصف مع المرفوعه المستتر في حكم
الاسم المفرد بدليل انه لا يبرز مع التثنية والجمع بخلاف
الفعل مع مرفوعه المستتر فسقط بما قيل ان زيدا قايم ثلاثة
اسما

اسما لا اسمان فقط كذا قيل فليتامل او من فعل واسم كقام زيد
وقم العبد ولا يشترط في جزء الكلام ان يلفظ بهما معا
كالمقدر بعد نعم في جواب من قال اقايم زيد اذ الكلام
هو المقدر بعدها على الصحيح والتاليف وقوع الالفة
بين الجزيين فهو اخص من التركيب اذ هو ضم كلمة الى
الى اخرى فاكثر فكل مولف مركب ولا عكس بالمعنى اللغوي
فصل عقده لانواع الاعراب وعلاماته وقد
تقدم معنى الاعراب لغة واصطلاحا وانواع الاعراب
الذي هو جنس لها عند النحاة اربعة بالاستقراء وهي
رفع بحركة او حرف او نصب بذلك او بحذف وكلاهما
يوجد في المعرب من اسم وفعل فالرفع فيهما نحو زيد
يقوم والنصب فيهما نحو ان زيدا لن يقوم وجر
بحركة او حرف لا يوجد الا في اسم لخفته ولان كل مجرور
مخبر عنه في المعنى والمخبر عنه لا يكون الا اسما نحو مررت
بزيد فزيد في المعنى مخبر عنه لانه مرور به وجزم
بسكون او حذف ولا يوجد الا في فعل وذلك نحو لم يقم
لثقله ولكون الجزم فيه كالعوض من الجر لمافاته من
المشاركة فيجعل لكل من صنفي المعرب ثلاثة اوجه من
مقتضى الاعراب وقيل انما اختص به لانه لو دخل الاسم لادى

وجوده الي عدمه و اما ادب وجوده الي عدمه كان باطلا
و ذلك ان المنون من الاسماء ان جزم التقا فيه ساكنان لان
الجزم و التنوين فيحرك الساكن الاول فيودي وجود الجزم
الي عدمه و غير المنون محمول عليه **وقدم** الرفع لعدم استغنائه
الكلام عنه كجاء زيد **ثم** النصب لاشتراك الاسم فيه دلالة والفعل
عامل قد يكون فعلا و العامل له بالاصالة فيكون معموله اصلا
بالنسبة الجر و ثم الجر لاختصاصه بالاسم و كون الحركات
انواع الاعراب جار علي مذهب البصريين من ان الاعراب
ما اختلف فيه اخر المعرب لانه اختلاف اخر المعرب علي
ما هو مذهب الكوفيين **وعبر** بالانواع دون الالقاب
الملقب بها بعضهم لان الاعراب عنده لفظي و لان من حق
اللقب ان يصدق علي ما لقب به كان يقال الاعراب الرفع
و كذا البواقي و هو ممتنع لاستلزامه حمل الاخص علي
الاعم **ولهذه** الانواع الاربعة علامات اصول و علامات
فروع نائبة عنها اشار الي الاول بقوله **فيرفع** اي
المرفوع من اسم او فعل **بضمة و ينصب** اي المنصوب منهما
بفتحة و يجر اي المجرور من اسم **بكسرة و يجزم** بحذف
حركة فالضمة علم مسماه الرفع و كذا الباقي و قد متلها هذا
هو الاصل لان الاعراب بالحركات و السكون اصل للاعراب
بالحروف

بالحروف و الحذف افي لا يعدل عنهما الا عند تعذرهما **وخرج**
عن ذلك الاصل باعتبار المحل لا النايب سبعة ابواب
اعربت بغير ما ذكر **وتسمي ابواب النيابة** لان الاعراب
الواقع فيها نايب عن الاصل و وجه انحصارها في سبعة
لان النايب فيها **اما** حرف عن حركة و هو باب الاسماء الستة
و باب المثني و باب جمع المذكر السالم او حركة عن حركة
و هو باب الجمع بالف و تاء و باب ما لا ينصرف او حرف عن
حركة او حذف عن حركة او سكون و هو باب الامثلة الخمسة
او حذف حرف فقط عن سكون و هو باب الفعل المعتل
وقدم الاسماء الستة لكونها مفردة و المفرد سابق علي
المثني و الجموع و اتبعه بالمثني لكونه يليه **ثم** اتي بجمع المذكر
ثم اتي بما لا ينصرف لشبهه بالفعل **ثم** بالامثلة الخمسة قبل
الفعل المعتل لصحة اخرها في غالب الاحوال لكن كان الاولي
ان يبدا فيما ناب فيه حركة عن حركة كما في التصريل و الشذ
لان ذلك اقرب الي الاصل و حيث بدا بالاسماء الستة فكان
ان ينبغي ان يثني بما لا ينصرف لكونه مفردا او ان لزم
منه الفصل بين ما يعرب بالحرف و بما يعرب بالحركة اذ
تقرير هذا فقوله الا اسما الستة و ما عطف عليها من
المثني و غيره منصوب علي الاستثناء مما قبله و هذا هو

السالم قبل لشرفه المذكر السالم من الكسر

الباب الاول مما خرج عن الاصل **وهي ابوه وذا مزيد وحموها**
وفوه وهنوه وذو مال اي صاحبه وبعضهم عدها ستة
بنقص الهن منكرا جواز اتمامه كما سيجي والاسما الستة
علم بالغلبة على هذه الامثلة كالفظي الصباغة والعشرة الي
اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم واذا اطلقت على
غيرها **والم** اقارب الزوج اباكان اوامّا او غيرهما فلهذا
انث الضمير وقد يطلق على اقارب الزوجه **والهن** اسم
يكني به عن اسماء الاجناس وقيل يختص بما يستقبح التصريح
به وقيل الفرج خاصه **ومثل** اي المضاف الي اسم جنس
ذو المضافة الي علم انا الله ذو بكة او وصف نحو وفوق
كل ذي علم عليم او جملة نحو ذهب بذي تسلم فلو قال كما في
العمدة وذا المعرب لكان احسن والتقييد بالمعرب
لاخراج ذو الطائيه فان المشهور بناءها وقد تعرب
فتجري مجري ذي المعرب كما قال ابن مالك **فالاسما** حينئذٍ
سبعة **فيرفع** بالواو نيابة عن الضمة نحو وابونا شيخ
كبير **وتنصب بالالف** نيابة عن الفتحة نحو ان ابانا لفي
ضلال مبين **ويجر بالياء** نيابة عن الكسرة نحو ارحموا
الي ابيكم **والاعراب بهذه الحروف** شروط اربعة **ان تكون**
مفردة فلو ثنيت او جمعت اعرب اعراب المثنى والمجموع

فاذا كان جمع تكسير اعرب كابيك
واذا كان جمع تصحيح نصب بالحروف وجر بالحروف
عرب بالحروف
هذا الجمع الواو والياء
والكسرة

الجموع **وان تكون مكبرة** فلو صغرت اعربت بالحركات ظاهرة
وان تكون مضافة لغير ياء المتكلم فلو قدر كقوله فالط من سلمي
خياشيم وفا اي خياشيمها وفاها فلو اضيفت الي ياء اعربت
مقدرة على الاصح بحركات وكلها انضاف الي الياء الاذو **وان تكون**
غير منسوب اليها فلو نسب اليها كانت معربة بالحركات
نبه عليه ابن الصايغ والهواري وغيرهما وهو مستغني عنه
باشتراط الاضافه فاذا **توفرت** هذه الشروط اعرب
بالحروف واستغني عن التصريح بذكرها فيما لفظ به
كذلك كما استغني عن تقييد ذو بمعني صاحب وفي الخلو
من الميم فانه لم يجئ منها اعرب بحركات ظاهره مع تضعيف
ميمه ودونه منقوصا وبحركات مقدرة مقصورا كمصي
وكلا تثنيتا فايه قصرا ونقصا وابتاعا لمليه فزنده عشر لغة افصحها
فتح فايه منقوصا واقتصر في التسهيل على تسع **وانما** اعربت
بالحروف فلانها للحروف وان كانت فروعا عن الحركات الا انها اقوي
منها لان كل حرف على حركتين فحكموا باستبداد المثنى
والجموع الفرعيين عن المفرد بالاعراب بالاقوي فاختاروا هذه
الاسما وجعلوها معربة بالحروف ليكون في المفردات الاعراب
بالاصل وهو الحركات بالاقوي وهو الحروف وخصوا هذه
الاسما لمشابهتها المثنى والجموع في ان اخرها حرف علة بعد

شبكة الألوكة
www.alukah.net

ادارة الاوقاف والشؤون الاسلامية

للاعراب وفي استلزام كل منهما ذا اخر بالاخ والابن للاب
وخصوصا ذكر بحال اضافتها لتظهر تلك اللام الزايده فتقوب
المشابهة وفضلت على المثنى والجمع باستيفاء الحروف الثلاثة
لاصالتها بالافراد وما تقدم من انها معربة بالحروف هو المشهور
من اقوال عشرة وردد بان الاعراب زايد على الكلمة فيوذب
الى بقائك وذى مال على حرف واحد ولا نظير لذلك واجيب
بانه لا محذور في جعل الاعراب حرفا من نفس الكلمة اذا صلح
له كما جعلوه في المثنى والجمع من نفسهما وهو علامة التثنية
والجمع وقيل انها معربة بحركات مقدرة على احرف العلة كما
في المقصور واتبع فيها ما قبل الاخر فما وجرا وهو مذهب
الجمهور وصححه جماعة منهم المعز بن مالك ووجهه بان الاصل في
الاعراب ان يكون بحركات ظاهرة او مقدرة فاذا امكن التقدير
مع وجود النظير لم يعدل عنه وقد امكن في هذه ووجهه
بغير ذلك مما يطول ايراده ثم تعقبه **فالافصح استعمال**
من سفا فا **كعبد** اي منقوص معرب بحركات ظاهرة كاعراب
عبد وفتوه مما حذف لامه اعتباطا وجعل الاعراب على عينه
فهذا هنك مثلا افصح من هذا هنوك ومنه الحديث من تعزى
بعزاء الجاهلية فاعضوه بهن ابيه ولا تكنوا واعلم ان لغة
النقص مع كونها اكثر استعمالا هي افصح قياسا لان ما كان
ناقصا

ناقصا في الافراد فحقه ان يبقى في الاضافة **كما في يد لما حذفت**
لامها في الافراد وجعل اعرابها على ما قبل اللام استصحابا لذلك حالة
الاضافة كما في يد لما حذفت فاعربت بالحركات قاله في شرح التسهيل
وفي كلامه هنا اشارة الى ان اعرابه بالحروف لغة قليلة وهو
كذلك وانقلتها وكونها غير مشهورة لم يطلع عليها المزاد
ولا الوجاج فادعيا ان الاعراب بالحروف خمسة اسماء لاستة
وكثير من النحاة يذكرونه من هذه الاسماء ولم ينبهوا على قلة
اعرابه بالحروف مساواته لهن قال ابن مالك ومن ينبه على قلته
فليس بمصيب وان حظي من الفضل بأوفر نصيب ولا يخفى ان
المراد بالنقص هنا النقص اللغوي اي حذف الاخر وجعل ما قبله
اخرا ولا يختص بالهن بل يجوز نقله في الاب والاخ والحم **ومنه**
قوله شابه ابتداء على في الكرم ... ومن يشابه ابه فما ظلم وحكى
ابو زيد جاء في اخك والمراد هنا حمك فدل ذلك على انه
لغة لا ضرورة ويجوز في الاب وتالييه ايضا القصر وهو
التزام الالف مطلقا في اخرها وهي اشهر فيها من النقص **كقوله**
ان اباها وابا اباها **قد بلغا في المجد غايتاها وقوله** مكره اخا ك
لا بطل وحكى عن الاصمعي انه يقول للمرء فما في الاثنين وهو
دال على اثنين واعني عن المتحاطفين كالزيدان اصلهما زيد
وزيد فعدلوا عنه كراهية التطويل والتكرار والمراد بالتحاطف

شبكة الألوكة www.alukah.net

المتعاقبين المتفقان في اللفظ بدليل اشتراطهم في التثنية اتفاق
اللفظ فقط ما قيل ان هذا الحد غير مانع لشموله لنحو العمرين
ويشترط في كل مثنى نيابة شروط وهي الافراد والاعراب
وعدم التركيب والتنكير واتفاق اللفظ واتفاق المعنى وجود
ثان له في الخارج وان لا يستغني بتثنية غيره عن تثنية فاذا
توفرت هذه الشروط فترفع حينئذ بالف نيابة عن الضمة
كجاء الزيدان ويقال فيه مثنى حقيقة والاجمع المذكر السالم
بنصب الميم وعطفه على ما قبله قيل انهما الكلام على المثنى
يجمعهما في حالتي الجر والنصب لاشتراكهما فيهما محافظة على
الاختصار ودقة في العبارة وهو مادل على اكثر من اثنين
مع سلامة بناء مفرده ويشترط فيهما ما اشترط في المثنى
وزيادة ذلك ان يكون مفرده علما للمذكر عاقل خالي من تاء
التانيث المغايرة لتاء عدده ونونيه علمين او صفة لمذكر عاقل
خالية من تاء التانيث المقابلة لها او الله دال على التفضيل
فلا يجمع نحو رجل وزينب وواشق وطلحة وسيبويه و
برق نحره ولا نحو حائض وسابق وعلامة وجريح وصبور
وسكران وامرأة فاذا توفرت هذه الشروط فيرفع كل
من الاسم وذلك الصفة بالواو المفهوم ما قبلها ولو تقديرا نيابة
عن الضمة كجاء الذين والعاقلون واشار الى ما اشتركا

فيه

بقوله ويجران وينصبان بالياء المكسور ما قبلها ولو تقديرا
والفتحة المفتوح ما بعدها في الجمع وفي المثنى بالعكس نيابة
عن الكسرة وجعلت الباء علامة لهما هنا للنصب على المجرد عن
الرفع لاشتراكهما في كون كل منهما فضلة مستغنى عنه بخلاف
الرفع فانه عمدة الكلام واما حمل النصب على الجر لان حق الياء
ان تكون للجر اذ علامته الاصلية الكسرة وهي بعض الياء و
اختص المثنى في الرفع بالالف والمجموع فيه بالواو ولان المثنى اكثر
دورانا في الكلام من الجمع والالف خفيفة والواو ثقيلة
بالنسبة اليها فجعلوا الخفيف في الكثير والثقيل في
القليل ليكثر في كلامهم ما يستخفون ويقل ما يستثقلون قال
ابن ايان في شرح الفصول وحرك ما بعد علامة التثنية
المزيد لرفع توهم اضافة او افراد فرارا من التقاء الساكنين تلك الحركة
الاصلية في ذلك ودعا فتح ما قبلها لان الالف لا يكون قبلها الا
فتحة والياء محمولة عليها وضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء
في الجمع ليكون ذلك دليلا على شدة الامتزاج وليسلما من
التغيير وانقلاب وحركة نون الجمع المزيدة ايضا لرفع توهم
اضافة او افراد هرب من التقاء الساكنين وفتحت تخفيفا
في اللفظ لان ما قبلها في الرفع واو قبلها ضمة وفي الجر و
النصب ياء قبلها كسرة فلو ضمت او كسرت لثقل اللفظ جدا

رفع الباء وضم ما قبله مع الالف

وبعا كسرت بعد الياء ضرورة واعرابا بالحروف طلبا للتناسب
من حيث انهما كالفرع بالنسبة للمفرد لكونهما بزيادة عليه
والاعراب بالحروف فرع بالنسبة الى الاعراب بالحركات **ثم الاسم**
ان اذا ثني وكان صحيحا او معتلا جار بامجراه او منقوصا او
مهموزا غير ممدود او ممدودا همزته لحقته العلامة من
غير تغيير سوا انفتح ما قبلها وهو في المنقوص **واما المقصور**
فالمعرب ان كانت زايدة على ثلاثة او بدلا عن ياء كانت
الاصل او اصليت وانقلبت قلبت ياء والا فواو وحكمه اذا جمع
كما اذا ثني من لحوق العلامة من غير تغيير ولا يستثنى الا
المقصور والمنقوص فان اخرهما يحذف لالتقاء الساكنين
ثم يفتح ما قبل الاخر المقصور دلالة على ما حذف ويضم ما قبل
اخر المنقوص في الرفع ويكسر في غيره مناسبة للحرف وقد
الحق بكل من المثنى والجمع في الاعراب الفاظ شابهتهما في الدلالة
على معناهما وان لم تكن منهما لفقدها اعتبر فيها من الشروط
منهما **فالملحق** بالمثنى اربعة الفاظ لفظان بشروط وهما كلا
وكلتا ولا ينفكان عن الاضافة الى ظاهر او مضمر الشروط
في الحاقهما كونهما مضافين حينئذ الى معان بالالف ويجران
وينصبان بالياء كالمثنى لانهما في الاغلب اذا اضيفا الى ضمير
غايب كانا تابعين للمثنى تاكيدا له كجاء الزيدان كلاهما

فجملا

موافقين للمثنى عرضا في الاعراب ثم اطرد ذلك فيما اذا اضيفا
الى ضمير متكلم او مخاطب بخلاف ما اذا اضيفا الى ظاهر فانهما لا يجريان
على المثنى اصلا فلذا لم يلحقا به وجعل اعرابهما بحركة مقدرة
على الالف المقصورة نظرا الى افراد اللفظ كقوله تعالى كلتا الجنتين
اتت اكلها **ولما كان** الاعراب بالحروف فرعا عن الاعراب
بالحركات والاضافة الى الضمير فرعا عن الاضافة الى المظهر
جعل الفرع للفرع والاصل للاصل ولفظان بالشروط واليهما
اشار بقوله **وكذا اثنان واثنتان مطلقا** سواء اضيفا
الى ظاهر او الى ضمير او لا يضافا لان وضعهما وضع المثنى وان
لم يكونا مثنيين اذ لم يثبت لهما مفرد فيعربان اعرابه **وان**
كمع العشرة كما في اثنا عشر واثنتا عشرة كلاهما
يوهم جواز اضافتهما الى كل مضمر وليس كذلك فان اضافتهما الى
ضمير التثنية ممتنعة فلا يقال جاء الى جلالان اثناهما واثنتاهما
لان ضمير التثنية خص في الاثنين فاضافة الاثنين اليه من
اضافة الشيء الى نفسه نبه عليه في شرح اللمحة فتامل **تنبيه**
لم يذكر فيما الحق بالمثنى في الاعراب ما سمي به منه كزيدان
علما فكان الاولى ذكره كما ذكر فيما الحق بالجمع الاتي ما سمي
به منه فيرفع بالالف وينصب ويجر بالياء ويجوز فيه
ان يجري مجرى سلمان فيعرب اعراب ما لا ينصرف للعلمية

وزيادة الالف والنون واذا دخل عليه الجر بالكسرة كقوله

الايادي يا لهني يالسبعان **والملحق بالجمع** المذكر السالم في اعرابه

اربعة انواع احدها اسم جموع وهو بالاد احد لها من لفظها

فمنها **اولو** بمعنى اصحاب اسم جمع لا واحد له من لفظه بل

من معناه وهو ذو نحو ولا يأتل اولو الفضل منكم والسعة ان

يؤتوا الى القربى ونحو ان في ذلك لعبرة لاولي الابصار

وعشرون اسم جمع وليس مفرده عشرة والا جاز اطلاقه

على ثلاثين لوجوب اطلاق الجمع على ثلاثة مقادير الواحد وجب

ان يقال عشرون بفتح العين والشين واخوته وهي من

ثلاثين الى تسعين بادخال الغاية وعالمون بفتح اللام اسم

جمع لعالم لا جمعا له لاختصاصه بمن يعقل والعالم عام فيه

وفي غيره والجمع لا يكون اخص من مفرده ولذلك ابى سيبويه

ان يجعل الاعراب جمع عرب لان العرب يعم الحاضرين والبادين

والاعراب خاص بالبادين **هذا** قول ابن مالك ومن

تبعه وعلى ما قاله غيره يكون جمع تصحيح لم يستوف الشروط

منها لان عالم اسم جنس وليس بعلم **والثالث** جمع تكسير جموع

تكسير تصحيح لم يستوف الشروط منها **اهلون** جمع اهل

وابلون جمع وابل وهو الملح الغزير لانهما ليسا علمين ولا

صفتين **والثالث** جموع تكسير وهي ما لم يسلم فيه بناء واحدها

منها

منها **ارضون** بفتح الراء جمع ارض ما يسكن منها وجمع هذا الجمع لانه

لم يرد في مقام الاستعظام كقوله: لقد نجت الارضون اذ قام

من بينها سلون خطيب فوق اعواد منبر **وسنون** بكسر السين

جمع سنة بفتحها ولامها واوها لقولهم في الجمع سنوات وسنهات

وفي الفعل سانيت وسانهت واصل سانيت سانوت فقلبت

الواو ياء لتاخرها متطرفة ثلاثة احرف **وبابه** وهو كل ما كان جمعا

لثلاثي حذفت لامها وعوض عنها التانيث ولم يكسر كمرة ومرين

وعضة وعضين بخلاف ثبة لعدم الحذف وبرة عدة وزنة لان

الحذوف الفا فحو يد ودم لعدم التعويض وسنة ابون واخون

فحو اسم وبنت لان العوض غير الهاء وفحو شاة وشفة لتكسرها

على شياه وشفاه **وبنون** جمع ابن وقياس جمعه جمع السلامة ابنون

كما يقال في التثنية ابنان ولكن خالف الصحيح تثنية لعلة تصريفية

ادت الى حذف الهمزة **و** الرابع ما سمي به منه او ما الحق به فمنه **علون**

اسم لاعلى الجنة وهو في الاصل جمع علي بكسر العين واللام مع تشديد

اللام والياء ودونة فعيل من العلو **وشبهه** مما سمي به كزيدون

فهذا وما قبله من الانواع **كالجمع** المذكر السالم في اعرابه بالحروف

ويجوز في هذا ان يجري مجرى غسلين في لزوم الياء والاخر بالحركات

الظاهرة على النون منونة ان لم يكن اعجميا فان كان كسرين بمنع

التنوين واعرب اعراب ما لا ينصرف وما تقدم من المثنى والجموع

يعربان بالحروف وهو المشهور من اربعة مذاهب فيهما
وكلها مستشكلة ومذهب الخليل وسيبويه ان هذه الاحرف
محال للاعراب لما لها من دلالة من تزيد والحركات مقدرة فيها ولتتابع
الاعلم وهو اقوى المذاهب ومع ذلك فقد رد بما هو مذكور
مع جوابه في المطولات وذهب الزجاجي الى انهما مبنيات لتضمنها
واو العطف لخمسة عشر وليس الاختلاف عندهم اعرابا بل
واحدة صيغة مستانفة كما قيل في هذان واللذان عند غيره
وردة الى ضي ومن العرب من يلزم المثنى الالف مطلقا ويعربه
بحركات ظاهرة على النون اجراء له مجرى المفرد والا اولات
بمعنى ذوات وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه بل من معناه
وهو ذات نظيره والوفي كونه اسم جمع الا ان اولى يختص بالعاقل
ولم يذكر هنا مما حمل عليه جمع المؤنث السالم غيره ومثله ما
سمي به منه كاذرعات وعرفات بالتنوين فيهما وبعضهم يجره
مراعاة للعلمية وبعضهم يعرب هذا النوع اعراب مالا ينصرف
مراعاة لشبهه وقد ردوي بالاوجه الثلاث قول امرئ القيس

شرعنها من اذرعات واهلها ويجمع بالف وتاء مزيدتين على مفرده

وعن تعويضهما عن المحذوف يجمع المؤنث السالم وان كان جريا
على الباب كما قال الخبيصي الى ما قاله تبعا لابي حيان ليشمل
ما كان مفرده مذكرا كحمامات وما سلم بناء الواحد كما ذكر وما

تغيير

تغير فيه ذلك كسجدات لكن يرد عليه ان الذي جمع بالف
وتاء هو المفرد وهو لا ينصب بالكسرة ويجاب عما قاله ابن
الصايغ ان الذي جمع بهما معناه الذي وقع عليه ما جمع بهما
وهو الجمع بهما فهو للمفرد بوصف ضم غيره اليه واشترط
كثيره ان تكون الالف والتاء مزيدتين احترازا عن نحو قضاة
وابيات اذ الالف في الاول والتاء في الثاني اصليتان قال الجد
رحمه الله تعالى في شرحه على الاجرومية ولا حاجة الى هذه
الزيادة لان ذلك داخل تحت قولنا ما جمع بالف وتاء مزيدتين اذ
المتبادر من ذلك ان تكون الالف والتاء مستحدثتين لاجل الجمع ولهذا
اقتصر ابن مالك على قوله وما بالف وتا قد جمعا والذكر يجمع بالف
وتاء فباسا مطردا خمسة انواع ذو التاء مطلقا وعلم المؤنث
كذلك الا ما استثني منهما وصفة مذكر لا يعقل ومصغره واسم
جنس مؤنث بالف الا ما استثني منه ويحذف له التا فان كان
قبلها الف وهمزة فكالتثنية ويجمع محذوف اللام فيما كان فيه
جاز قصره ومده بالاجماع فينصب بالكسرة وجوبا حملا للنصب
على الجر قياسا على اصله وهو جمع المذكر السالم وقضيت اطلاقه
انه ينصب بهما وان كان محذوف اللام كثبة ولغة وهو
مذهب البصريين وذهب بعض النحاة الى ان محذوف
اللام اذا لم ترد عليه لامه في حال الجمع يكون نصبه بالفتحة

عجمع بالف والمفرد فعل ه

وفي التسهيل اذلك لغلة وجب عليه في الاصح وسكت عن رفعه
وجرهما على الاصل في الاعراب بالحروف لعلة ممنوعة في الفرع
وهي انه ليس في اخره حرف تصلح للاعراب كخلق الله السموات
فالسموات منصوب بالكسرة على المفعول به عند الجمهور رد على المفعول
المطلق عند الجاني والزمخشري وابن الحاجب ورجحه في المغني
بان للمفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه ثم ايقع
الفاعل فيه فعلا والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو
فعل ايجاد وان كان ذاتا لان الله تعالى موجد الافعال والذوات
جميعا ومثله في هذا الخلاف خلق الله العالم **واصطفى البنات**
افاد بذكر التالين ان هذا الجمع بعضه مقيس كبنات في جمع
بنت وبعضه مسموع كسموات جمع سماء وان ما فيه التانيث
اذا اريد جمعه هذا الجمع قذف تاءه هو با من اجتماع علامة
تانيث في كلمة واحدة **والا ما لا ينصرف** وهو الاسم المعرب الفا
قد للصرف الذي هو التنوين ومده لوجود علتين فرعيتين فيه
من علل تسع او واحدة تقوم مقامهما كما سياتي اخر الكتاب
والجر فليس داخلا في مسماه بدليل ان الشاعر حين اطلق فجر
الممنوع نونه دائما حذف تبعا لحذف التنوين لانه
لو جر بعد حذف التنوين لالتبس بالمضاف على الكسر كبنى الدار
دراك **فيجر بالفتحة** نيابة عن الكسرة حملا للجر على النصب

دون

دون غيره لان الفتحة الى الكسرة اقرب منها الى الضمة فحملت
على الاقرب **مررت** بافضل منه وبساجد وصحا وهذا بح
لكم مستوفيه **بافضل منه** او بدلها سواء كانت الموصولة ام
معرفة ام زايدة **نحو مررت بالافضل** وباليزيد ومن قوله تبيت
بليل ام ارمدا اعتاد او لفا **اوجه الاضافة** ولو تقديرا **نحو مررت**
بافضلكم وقوله ابدا بمدامت اول بالكسرة في رواية الكسر
بلا تنوين على نية المضاف اليه اي من اول فانه يجر بالكسرة
لفظا او تقديرا على الاصل لان الكسرة انما تحذف بتبعية حذف
التنوين والمضاف وما فيه ال لا يقبلان التنوين فلا يقال لانه
يحذف بهما ليستتبع حذفه حذف الجر وظاهر كلامه انه
في ذلك باق على منع صرفه لكنه يجر بالكسرة وفي المسيلة
ثلاثة اقوال الصرف مطلقا بناء على ان الصرف هو الجر والمنع
مطلقا لفقد التنوين والتفصيل ان زالت منه احدى العليتين
بالاضافة او بال صرف كالعلم فانه تنزل منه العلمية بالاضافة
ودخول ال والا فلا كالوصف وهو المختار وسكت عن
رفعه ونصبه لانهما على الاصل ويعلم ايضا استواء جره ونصبه
في الاعراب بالفتحة ويظهر الفرق بينهما كما قال ابن مالك
بالعامل والتابع **والاسماء الخمسة** سميت بذلك لانها ليست
افعالا باعيانها كما ان الاسماء الستة اسما باعيانها وانما هي

شبكة الألوكة
www.alukah.net

امثلة يتلي بها عن كل فعل كان بمنزلتها فان يفعلان كناية عن
يذهبان او يستخرجان ونحوهما وكذلك الباقي وسميت الخمسة
على ادراج المخاطبتين تحت المخاطبين والاحسن ان تفرد سته
قال الصبان في شرح اللمحة وهي كل فعل مضارع اتصل به الف اثنين
او واو جماعة او ياء مخاطبة نحو يفعلان بالياء التحتية للغايبين
ويفعلون بالياء كذلك للغايبين وتفعلون بالتاء الفوقية
للمخاطبين وتفعلين بالتاء كذلك للمخاطبة والفرق بين ان تكون
الالف والواو وضمير نحو الزيدان يفعلان والزيدون
يفعلون اعلامتين في لغة طي نحو يفعلان الزيدان ويفعلون
الزيدون واما ياء المخاطبة فلا تكون الا ضميرا واذا بسطت هذه
الامثلة كانت غانية كما قاله المكودي وكلها خرجت عن الاصل
في جميع الاحوال فترفع بثبوت النون المكسورة بعد الالف
غالبا المفتوحة بعد اختها نيابة عن الضمة نحو انتم تفعلون
لانها تشبيهة بالواو من حيث الضمة ومن حيث انها تحذف
للجازم وتجزم وتنصب فهي نيابة عن السكون والفتحة نحو
فان لم تفعلوا ولم تفعلوا ولا فرق فيما ذكر بين ان يكون الفعل
المتصل به ما تقدم صحيح الآخر او معتله وان لحقه شيء من الحذف
والتغيير في انت تدعين فلعله تصريفيه وقدم الجزم
على النصب لان النصب محمول على الجزم كما حمل على الجر في المثنى
والجموع

والجموع على حده لان الجزم نظير الجر في الاختصاص واما نحو
لتاجرون فالمحذوف نون الوقاية على الاصح لا نون الرفع لفقد الناصب
للجازم وما قبل من حذف نون الوقاية منون للعرض الذي جيء
بها لاجله تطرد فيه اذ هو حاصل بنون الرفع هذا ما جرى عليه
في الشذور وعكس في الاوضح فصحح ان المحذوف نون الرفع
تبعا لابن مالك وقد تقدم ايضا انها تحذف ايضا للتوالي الامثال
واما حذفها لغير ذلك فشاذ نثرا ونظما كقوله

ابيت اسري وتبيتي تدلكي ... وجهك بالعنبر والمسك الذكي

و الا الفعل المضارع المعتل الاخر وما اخره الف او واو
او ياء سميت احرف العلة لان من شانها ان ينقلب بعضها
الى بعض وحقيقة العلة تغيير الشيء عن حاله وتقييد الفعل
الفعل بالمضارع كغيره لبيان الواقع لا لبيان الاحتراز اذ لا العلة ٢
يهرب من الافعال سواه فيجزم بحذف اخره وهو حذف
نيابة عن السكون لان احرف العلة لضعفها بسكونها صارت
كالحركات تتسلط عليها العوامل كتسلطها على الحركات نحو زيد
لم يغز ولم يخش ولم يرم بحذف اخرهن الحركات ادلة عليهن
واما قوله ٥ الم ياتيك والانباء تنمي بالاثبات لبون بني زياد
فضرورة عند الجمهور ولغة عند ابن مالك والجزم مقدر على
حذف العلة لغير جازم لانه اخر الكلام وهو محل الاعراب

شبكة الألوكة www.alukah.net

ظاهرا او مقدارا وقوله تعالى انه من يتق ويصبر على قراءة
فقبل قول دندنجذف حرف العلة لغير جازم نحو وفجاء الله الباقل استدع
الثانية **تنبيه** محل حذف حرف العلة للجازم اذا كان اصليه وما
العارض فلا يحذف عند الاكثر واجازه بن عصفور فيما اذا كان
الابدال قبل دخول الجازم وجب عليه في الاوضح وما ذهب اليه
من ان علامة الجزم فيها يحذف حرف العلة انما تقضي على قول
بن السراج من ان هذه الافعال لا يقدر فيها الاعراب
الا في حالتي الرفع والنصب لانا انما قدرنا الاعراب في الاسم
لانه فيه اصلي فتجب المحافظة عليه وفي الفعل فرع فلا حاجة
لتقديره وجعل الجازم كالداء المستمل والحركة كالعضلة في الجسم
فاه الجازم ان وجد فضله انا لها والا اخذ من قوى البدن
وذهب سيبويه الى تقدير الاعراب فيها فعلى قوله لما دخل
الجازم حذف الحركة المقدرة والتقى ساكنان لما صارت حروف الجزم
والرفوع واحدة فرقوا بينهما بحذف حرف العلة فحرف العلة
محذوف عند الجازم لابه وعلى قول بن السراج الجازم حذف
الحرف العلة نفسه فقد ظهر ان من يقول بعدم التقدير يقول
ان الجزم بحذف حرف العلة ومن يقول بالتقدير يقول ان
الجزم ليس بحذف الاخر بل بحذف الحركة وحذف الاخر للفرق
بينه وبين المص وغيره فقوله هنا ان الجزم بحذف الاخر لا

بناسبه

بناسبه ما سبق
قريبا من ان الفعل يقدر فيه الاعراب **فصل** في المضارع ص
الاعراب التقديري وهو جار في الاسماء والافعال وفي كل منهما قسما
لان المقدر في المعرب اما جميع حركاته او بعضها فالقسم الاول من
الاسماء وهو ما يقدر فيه جميع حركاته او بعضها ثنيان هنا
للفاف الى ياء المتكلم والمقصور وقد اشار اليهما بقوله **ويقدر جميع**
الحركات الثلاث **في نحو غلامي** من كل ما اضيف اليه المتكلم وليس
مثنى ولا مجموعا جمع سلامة لمذكر ولا منقوصا ولا مقصورا لا
اشتغال المحل بكسرة المناسبة والمحل الواحد لا يقبل حركتين في
ان واحد ومذهب بن مالك ان المقدر فيه الضمة والفتحة
واما الكسرة فهي ظاهرة وردبانها مستحقة قبل التركيب
واغا دخل عامل الجر بعد استقرارها يقدر جميعها ايضا في
نحو **الفتى** من كل اسم معرب اخره الف لازمة قبلها فتحة لتعذر
تحريك الالف مع بقاء كونها الفا **ويسمى** هذا **مقصورا** لامتناع
مده او لانه قصر عن ظهور الحركات اي منع منها وشبه المدغم
والحكي عن واعرابه بالحركات الثلاث مخصوص بالمنصرف
منه اما غير المنصرف منه كموسى فالمقدر فيه الضمة والفتحة
فقط دون الكسرة لعدم دخولها فيه هذا مذهب الجمهور
وذهب بن فلاح اليمني الى تقديرها ايضا فيه لانه انما
امتنعت فيما لا ينصرف كاحمد للثقل وهو لا يقوم التقدير

والقسم الثاني من الاسماء وهو ما يقدر فيه بعض حركاته
وهو الاسم المنقوص وهو المشار اليه بقوله والضمة والكسرة في نحو
القاضي من كل اسم معرب اخر ياء لازمة قبلها الكسرة لثقلها على
الياء هذا ما لم يكن على صيغة الجمع المتناهي فان المقدر فيه
ح الضمة والفتحة لجواز ظهورهما في المقصور وانما لم تظهر الفتحة
فيه هنا للجل لنيابتها عن حركة ثقيلة فصولت معاملتها ويسمى
منقوصا
مقصورا لانه نقص منه بعض الحركات او لانه تحذف لامه للجل
التنوين كذا قيل وهذا ما يقدر في الاسماء واما ما يقدر في الافعال
فاشار الى القسم الاول منها وهو ما يقدر فيه جميع حركاته بقوله والضمة
والفتحة في نحو يدعو يخشى ولن يخشى من كل فعل معتل بالالف
لتعذر تحريكها والى الثاني منها اشار بقوله والضمة في نحو
زيد يدعو ويقضي من كل فعل معتل بالواو والياء لثقلها عليها
وتظهر الفتحة في المنقوص حالة النصب والمعتل بالواو والياء
نحو ان القاضي لن يقضي ولن يدعو لخفتها تنبيه تقدم
من ان يقول بتقدير الحركات في المعتل يرى ان جزمه بحذف الحركة
ومن يقول بعدم تقديرها فيه يرى ان جزمه بحذف اخره والمعنى
جمع بين دعوى تقدير الحركة وحذف الحرف للجازم وهو في ذلك
مخالف للقولين جميعا ثم اعتماده يوهم اختصاص التقدير بما
وليس كذلك بل الحذف ايضا تقدر كالواو في جمع المذكر السالم المضاف

للياء

للياء نحو مسلمي كما مر والنون في نحو لتضربان ولتضربن سطلقا ولتضربن ولتضربن ولتضربن
ولتضربن وملابسه عليه في الجامع ومن ذهب الى ان الاعراب في
الاسماء الستة والمثنى والجمع بحركات مقدرة يحتاج الى عدها في قسم
التقديري فصل في الكلام على الفعل المضارع باعتبار رفعه ونصبه
وجزمه يرفع الفعل المضارع اذا سلم من نون التوكيد والاناث وكان
مع ذلك خاليا من ناصب ينصبه وجازم يجزمه نحو يقوم باجماع
من النحاة واما قول علي رضي الله عنه محمد تفد نفسك كل نفس فا
الجازم فيه مقدر اي لتفد وقول بعضهم فاليوم اشرب غير
مستحقب ضرورة اثما فعه تجزوه من الناصب والجازم عند المرادي وافقته
وهو الاصح وما قيل من ان التجرد امر عدمي والرفع وجودي والعدمي
لا يكون علة للوجود ممنوع بل هو الاتيان بالمضارع على اصوله وهذا
ليس بعدمي ولو سلم فلا نسلم انه لا يعمل الا في الوجودي بل يعمل لانه
هنا علامة لاثر مقدر قبل رافعه وملوله محل الاسم وقيل غير ذلك
واما رج عامل النصب والجزم على عامل الرفع اذا دخل على الفعل لكونه
قويا اذ هو عامل لفظي وعامل الرفع معنوي وينصب المضارع
بحرف واحد من اربعة بدا منها بلن للازمتها النصب وهي حرف
نفي ونصب واستقبال ولا دلالة عليها على تاييد النفي ولا
تاكيده خلافا للزمخشري في ذلك قال في المفصل هي لتاكيد نفي
المستقبل وفي الانموذج لنفي المستقبل على التاييد ومحل الخلاف

في انها هل تقتضي التابيد دائما لانها اذا اطلق النفي او قيد بالتابيد
اما اذا قيد بغيره نحو فلن اكلم اليوم انسيا فلا خلاف بينهم في انها لا
تقيده فقد ظهر ان من رد على الزمخشري في قوله بتابيد النفي بهذه
الاية وتشبيها بما قيد فيه بنفيها بغير التابيد ليس على تحقيق
في المسئلة ورد ما ذهب اليه الزمخشري بانه لا دليل عليه قال ابن
مالك والحامل له على ان لن لتابيد البتة النفي اعتقاده الباطل من
ان الله تعالى لا يرى في الاخرة جعلنا الله تعالى من اهل الرويه
واما استفادة التابيد في نحو لن يخلق ذبابا ولن يخلف الله وعده
فمن خارج كما في قوله ولن يتمنوه ابدا فيه للتاكيد كما قيل خلاف
الظاهر وهل تاتي للدعاء فيه خلاف واختار في المغني الاول قال
فيه وتاتي لن للدعاء فاقا للجماعة ودليلهم في قوله ﷺ لن ترى الوكذا كلم
ثم لا زالت كلم خالدا خلود الجبال ﷺ لكنه صرح في الشرح وفي الايضاح
والاصح انها بسيطة على وضعها الاصلي ولا يفصل بينها وبين معمولها
الا في ضرورة كقوله ﷺ لما رايت اباريد مفاتلا ﷺ ادع القتال واشهد
الهيجاء ﷺ وانتصابها بكي المصدرية لمشاركتها اياها في العمل من غير
شرط وعلامة المصدرية تقدم اللام عليها نحو لكيلا تاسوا اذ
لا يخرج كونها جارة لان حرف الجر لا يباشر مثله في التقييد بالمضي
نحو
يخرج كي التعليلية الجارة وعلى ظهور ان المفتوحة بعدها نحو
جيئك كي ان تكرمني او اللام نحو جيئتك لكي اكرمك اذ لا يجوز حينئذ
جعلها

جعلها مصدرية اما في الاول فلوجود ان المصدرية بعدها
ولان المصدر لا يباشر مثله واما في الثاني فلئلا يلزم الفصل بين
الحرف المصدري وصلته باللام فان لم تظهر اللام قبلها وجاز ان بعدها
نحو كيلا يكون دولة واظهرتا معا كقوله اردت لكيما ان تطير بقربتي
جاز الامران اي كونها مصدرية وكونها جارة والثاني ارجح عند بعضهم
بالنسبة لظهورها معا وقد تكون مختصرة من كيف كقوله
كي تحجون الي سلم وما ثئرت ﷺ قتلاكم ولظي الحيجا تضرم ﷺ
اي كيف تحجون واتي باذن قبل ان يطول الكلام عليها وهي حرف
جواب وجزاء فاذا قلت لمن قال اذن اكرمك غدا اذا اكرمك فقد اجبته
وجعلت اكرامك جزاء زيارته ومجيئها لها هو نص سيبويه واختلف
فيه فجماعة الشلوبين على ظاهره وقال انما في كل موضع وتكلف
تخريج ما في فيه ذلك وحمله الفارسي على الغالب وقد تتمحض
عنده للجواب فاذا قلت لمن قال احبك اذن اصدقك فقد اجبته
ولا يتصور هنا الجزاء والاصح انها حرف وعليه فالاصح انها بسيطة
والثاني
وانها الناصبة بنفسها او كان القياس الغاؤها لعدم اختصاصها
ولكن اعملوها حملا لها على ظن لانها مثلها في جواز تقدمها على
الجملة وتاخرها وتوسطها بين جزئيتها كما حملت ما على ليس و
ان كانت غير مختصة ومن شرط اعمالها ثلاث امور الاول ان تكون
مصدرة في اول الكلام فان وقعت حشو فيه بان كان ما بعدها

شبكة الألوكة
www.alukah.net

معتمد على ما قبلها اهملت قال الرضي وذلك في ثلاثة مواضع الاول ان
تكون ما بعدها خبرا لما قبلها نحو انا اذا اكرمك وانى اذا اكرمك
والثاني ان تكون جزاء للشرط الذي قبلها نحو ان تاتني اذا اكرمك الثالث
ان تكون جوابا للقسم الذي قبلها نحو والله اذن لاخرجن وقوله

لئن عادلي عبد العزيز بمثلها وامكنني منها اذا لا اقيلها

ولا يقع المضارع بعدها في غير هذه المواضع الثلاثة معتمدا على ما
قبلها من الاستقبال بل تقع متوسطة في غيرها نحو يقتل زيد عمرا اذن
وليس الرجل اذن ذيد انتهى نعم ان تقدمها واو او فاء جاز النصب
بما على قلة الشرط الثاني واليه اشار بقوله وهو اب المضارع الذي يليها
كما اذا كان انسان يحدثك فقلت له اذن اصدقك لان مواجب الفعل
تخلصه للاستقبال فلا تعمل في الحالة للتدافع وما دام خلاف ذلك فضرورة
او موصل الثالث واليه اشار بقوله متصل ذلك المضارع بها او
منفصل عنها بقسم او بلا النافية كما في النفي والشذوذ واشار
الى مثالي الاتصال والانفصال بالقسم بقوله نحو اذن اكرمك والله اذن
والله نزيدك نحو يحملي طريف الفند والشيب الرتب ومثال الانفصال بلا
النافية نحو اذن لا افعل واغتفر الفصل بالقسم لانه مؤيد به للتاكيد
فلا يمنع النصب كما لا يمنع الجر في ان الشاة لتجتر فتسمع صوت والله
ان الثاني بها وبلا النافية كالجزء المنفي فكانه لا فاصل واغتفر بن
نشاذ الفصل بالقسم لانه مؤيد به للتاكيد بالندا وابن عصفور

الفصل

الفصل بالظرف ومشبهه والى ذلك اشار بعضهم حيث قال وفيه ايضا
ذكر الشروط الثلاثة ٭ اعمل اذن اذا اتتك اولا ٭ وسبقت فعلا
بعدها مستقبلا ٭ واحذف اذا اعملتها ان تفصلا ٭ الا بحلف او ندا
او بلا ٭ وافصل بظرف او بجر وعلى ٭ رأي ابن عصفور وبيس البلا
وينصب المضارع ايضا بان المصدرية اي المنسبكة مع دخولها بالعد
وهي ام الباب لعلها لما هو نحو والذي اطمع ان يغفر لي
وسمع كما سبق والتقييد بالمصدرية يخرج للحمل والزائدة فالاولى
هي السبوقة بعلم فيها معنى القول دون حرفه المانع عنها جملة
ولم تتقدمها ما نحو وحينا اليه ان اصنع الفلك والثانية قال
في اوضحه هي التالية للما نحو فلما ان جاء البشير والواقعة بين
الكاف ومجرورها كقولك كان ظبية تعطو الى وارق السلم اذ
بين القسم ولو كقوله ٭ فاقسم ان لو التقينا وانتم ٭ لكان لكم يوم
من الشر مظلم ٭ زاد في المغني والواقعة بعد اذ كقوله
فاهملها حتى اذا ان كانه ٭ مها طلى يدا في لجة الماء غامر ٭ ومحل
النصب بان المصدرية مالم تسبق بعلم اي بلفظ دل على اليقين
وان لم يكن بلفظ العلم فان سبقت به اهملت وتسمى حينئذ مخففة
من الثقيلة نحو علم ان سيكون فلا يرجون الا يرجع فان
سبقت بظن اي بلفظ دال عليه وان لم يكن بلفظ الظن
في جواز الرفع والنصب نحو وحسبوا ان لا تكون

شبكة الألوكة
www.alukah.net

قرئ بالرفع اجراءً للظن مجرى العلم وبالنصب اجراءً له على اصله
من غير تأويل وهو راجح ولهذا جمعوا عليه في الحسب الناس
ان يتركوه من العرب من يجزم بان لقوله اذا ما غدوا نا
قال ولدان اهلها تعالوا الى ان يأتينا الصيد نخطب ومنهم
من اهلها حملا على اختها ما المصدرية كقوله ان تقوان على
اشيماء ويحكما مني السلام وان لا يلمما احد منكما اعلمت ما المصدرية
قليلا حملا عليها نحو ما ورد في الحديث كما تكونوا يولى عليكم
ومفرقة واقسامها اما جوازا او وجوبا اما جوازا ففي موضعين
احدهما بعد عاطف وهو هنا الواو والفاء وثم واو سبون
ذلك العاطف باسم خالص من تاويله بالفعل مثاله بعد الواو
نحو زوج معاوية رضي الله عنه ولبس عباءة و
تقر عيني احب الي من لبس الشفوف فتقر منصوب بان
مضمرة جوازا بعد عاطف وهو الواو وان والفعل في تاويل
مصدر مرفوع بالعطف على لبس الخالص من التاويل بالفعل
والتقدير ولبس عباءة وقرة عيني وربما وقع في بعض النسخ
للبس باللام مكان الواو العاطفة على قولهما قبله كبيت تخفق
الاشباح فيه احب الي من قصر منيف وهو تحريف بنه
عليه المصنف في شرح بانت سعاد مثاله بعد الفاء قول
الشاعر لولا توقع معترٍ فارضيه ثم بعد ثم قوله اني

وقتلي

اني وقتلي سليكا ثم اعقله كالثور يضرب اذ ما عافت البقر وبعد
او نحو له تعالى او يرسل رسولا بالنصب في غير قراءة نافع عطفا
على وحيا وخرج بفعله خالص غيره فلا ينصب المعطوف عليه
كقولهم الظاهر فيغضب زيد الذباب برفع يغضب وجوبا لان
الاسم المعطوف عليه مؤول بالفعل لوقوعه صلة لال اي الذي يطير
والثاني بعد اللام الجاءه سواءً كانت للتعليل كما في نحو انا
نقتحاك فتحا مبينا ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك
وما تاخر وما تاخر ام للعاقبة المسماة بلام الصيرورة وللام الما
وهي التي يكون ما بعدها نقيضا لما قبلها نحو فالتقطه ال فرعون
ليكون لهم عدوا وحزنا فالتقاطهم انما كان لموافقتهم عليه لما الق
من المحبة فلا يراه احد الا احبه فقصدوا ان يصير قرة عين
لهم فال بهم الامر الى ان صار لهم عدوا وحزنا ام للتاكيد وهي الاتية
بعد فعل متعد نحو وامرنا لنسلم لرب العالمين فان مضمرة جوازا
الا اذا اقترن الفعل بعدها سواء كانت مؤكدة كالتي في نحو
ليلا يعلم اهل الكتاب ام نافية نحو ليلا يكون للناس فتظهر ان
وجوبا لا غير كراهة اجتماع لامين و الا في نحو وما كان الله
ليغفر لهم ما هو مسبوق بكون ما مني ولو معنى نفي بما او لم
فقط مسند لما اسند اليه الفعل المقترن باللام كما في المغني
فتضمر وجوبا لا غير تسمى هذه اللام لام الجحود من تسمية

غير

باسم الخاص واختلف في الواقع بعدها فذهب الكوفي الى انه خبر
كان واللام للتوكيد وجري عليه ابن مالك في التسهيل لكنه يقول باضمار ابوجوب
ان تبعا للبصري فهو قول مركب من قولين وذهب البصري الى ان
خبر كان محذوف وان هذه اللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف وان
الفعل ليس مخبرا به بل المصدر من ان المفتوحة والفعل المنصوب بها على
الاصح في موضع جر والتقدير في نحو وما كان الله ليعذبهم ما كان
مريدا لتعذيبهم ويقدر في كل موضع مايليق به على حسب مشاف
الكلام والدليل على هذا التقدير انه قد جاء مصرحا في بعض الكلام
قال سيبويه ولم تكن اهلا لتسوء فصرح بالخبر الذي هو قوله اهلا
مع وجود اللام والفعل بعدها وفي كلامه لا غير وقد صرح في
المغني ان قولهم لا غير لحن وفي الشذور انه لم تتكلم به العرب
وقد مر ما فيه واما اضمار ان وجوبا ففي خمسة مواضع احدها هذا
والثاني اشار اليه بقوله كاضمارها اي ان وجوبا بعد حتى نظما
ونثرا ونشرا ومجرورها ان كان اسما صريحا فهي فيه بمعنى الى
نحو حتى مطلع الفجر وان كان موصولا من ان والفعل فتارة ان
يكون بمعنى الى وذلك اذا كان غاية لما قبلها نحو لاسيرن حتى
تطلع الشمس وتارة تكون بمعنى كي وذلك اذا كان ما قبلها
علة لما بعدها نحو اسلم حتى تدخل الجنة ويحتملها نحو حتى
تفي الى امر الله هذا مذهب الجمهور واثبت ابن مالك

لها معنى

لها معنى ثالثا وهو ان تكون بمعنى الا واستظهره المصنف
بقوله ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجود وما لديك
قليل ح ان احتمال الغاية سنان وكذلك القليل والاصح ان
ان النصب بعدها بان مضمرة لا بها لانها قد ثبت وجودها
للاسما فوجب نسبة العمل هنا لان لما تقرر من ان عوامل الاسما
لا تكون عوامل في الافعال لان ذلك ينفي الاختصاص واغا
لم تكن مثل كي جارة او ناصبة بنفسها قال ابوحيان لان النصب
بكي الكثر من الجر ولم يمكن تاويل الجر فحكم به وحتى ثبت جر الاسما
بها وامكن عمل ما انتصب بعدها على ذلك بما قدمنا من
الاضمار والاشتراك خلاف الاصل ولانها بمعنى واحد في الفعل
والاسم بخلاف كي فانها سبكت في الفعل وخلصت للاستقبال
ولا ينصب المضارع بان بعدها الا ان كان مستقبلا بالنظر
الى ما قبلها سواء كان مستقبلا ايضا بالنظر الى زمن المتكلم
نحو لن نبرح عليها عاكفين حتى يرجع الينا موسى ام لا نحو
ولن نزال حتى يقول الرسول بالنصب في غير رابع فان قول قراءه
الرسول وان كان ماضيا بالنظر الى زمن المتكلم مستقبل بالنظر
الى زوالهم وقد تظهر ان مع المعطوف على منصوبها حتى يكون
عمل ان من قوسهم وان تبين جميعا وهو مختار قال ابوحيان
وهذا دليل على دعوى البصريين من ان ان مضمرة بعد حتى

ولذلك ظهرت في المعطوف ولان التوالي تحتمل ما لا تحتمل الاوايل
والتقييد بالجائة يخرج للعاطفة وهي التي تعطف بعضا على كل
كما سياتي والابتدائيه وهي الداخله على جملة مضمونها غاية لشي
قبلها كقوله حتى ماءه دجلة اشكل وقوله سريت الليل حتى تجيء
البصيرة بطنه ولا يكون الفعل الذي بعدها الا حالا او مولا
به بخلاف الجارة فانه يتعين ان يكون مستقبلا كما تقدم وقدم
علم مما مر ان الاستقبال شرط في صحة النصب فان انتفى
وجب الرفع لكن يجب مع ذلك ان يكون الفعل بعدها ممسوقا
قبلها مفعلة نحو مرضت زيد حتى لا يرجونه و الموضع الثالث
مما يجب فيه اضمار ان اشار اليه بقوله بعد او العاطفة
المالح في موضعها الي او الا فالاول نحو قولك لالزمنك او
تقضيني حقي اي الا ان تقضيني حقي وقوله لاستسهلن الصعب
او ادرك المني والثاني نحو قولك اذا عمرت فناة قوم كنت
كهوبها او تسفيها اي الي ان تستقيم و الفعل في هذه الامثلة
وما مر ها مؤول بمصدر معطوف على مصدر منسبك من
الفعل المتقدم اي ليكونن لزوم مني او قضاء منك وليكونن
كسر مني او جبر كهوبها او استقامة و اشار الي الرابع
والخامس بقوله بعد فاء السببيه وهي التي قصد بها الجزاء
او واو المعيه وهي المفيده معنى مع حالة كونها

سبوقين بنفي محض اي خالص من معنى الاثبات فخرج
نحو الم تاتنا فتكلمنا وما تزال تاتينا فتحدثنا وما اتيتنا
الا فتحدثنا او طلب بالفعل لا غير الاحالته بذلك فخرج الطلب
بلفظ الخبر نحو مسبك قيام الناس وبالمصدر نحو سقيا
فيرفعك وباسم الفعل نحو صه فتكمك ولا يجوز النصب
بعد شيء منها وخرج بقيد السببيه والمعيه العاطفتان
على صريح الفعل والمستأنفتان وشمل قوله بنفي محض النفي
بالحرف نحو لا يقضي عليهم فيموتوا وما اتيتنا فتحدثنا الا
في الدار وبالفعل نحو ليس زيد حاضرا فيكلمك وبالاسم
نحو انت غير ائب فتحدثنا والنفي مع الواو وكذلك نحو
ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين
وفات الباقي وشمل قوله او طلب بالفعل الامر والنهي والدعاء
والاستفهام والعرض والتمني والتحضيض فهذه سبعة
مع النفي المتقدم تصير ثمانية اشياء وهي المعبر عنها بالاجوبة
الثمانية وذلك الفراء الترجي واختاره ابن مالك لتضمنه سماعا
فتصير على هذا تسعة وقد جمعها بعضهم في بيت
وهو مرجانه وادع وسل واعرض لحضهم ٭ تمن وارج كذاك
النفي قد كملا متاله النصب بعد الواو والفا في جواب
الامر قول الشاعر فقلت يا ناق سيري عنقا فسيحا

شبكة الألوكة
www.alukah.net

الى سليمان فتستريحا ٭ وقوله ٭ ادعى وادعو ان لي اندبي
لصوت ان ينادي داعيا ٭ وفي جواب النهي قوله تعالى ولا تطغوا
فيه فيحل عليكم غضبي وقوله لا تنهى عن خلق وتاتي مثله
عار عليك اذا فعلت عظيم ٭ وفي جواب الدعاء له اللهم تب
علي فاتوب وقوله اللهم ارزقني بعيرا داجع عليه وفي جواب
الاستفهام ٭ هل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا ٭ وقوله ٭ اتبيت
ديان المخون من الكرب ٭ وابيت منك بليلة المسلوع ٭ لكن
مشترطا فيه ان لا يكون باداة يليها جملة اسميه خبرها مدفلا
يجوز هل احوك يدفاكرمك بالنصب وفي جواب العرض
قوله ٭ بابن الكرام الا تدنو فتبصر ما ٭ قد حدثوك فما راي كمن
سمعا ٭ وقول لا يقوم وا قوم وفي جواب التمني يا ليتني
كنت معهم فافوز فوزا عظيما ٭ وقوله يا ليتنا نرد ولا نكذب
بايات ربنا ونكون من المومنين بقراة النصب وجواب
التحضيض هو نحو هلا اتقيت الله فيغفر لك او فيغفر لك
وفي جواب الترجي عند القايل به لعلي ابلغ الاسباب اسباب
السموات فاطلع بالنصب في قراة حفص عن عاصم ونحو لعلي
ارجع الشيخ ويفهمني ولم يسمع النصب بعد الواو الا في ثمانية
النفي والامر والنهي والتمني والاستفهام وقاسه النحويون
في الباقي وصرح بذلك في شرح الكشور تنبيه

نواصب

نواصب الفعل المضارع للنحويون ان يحذف حروفها فتبقى حجة دليل
دليل فلو قيل لك تريد ان تخرج لم يجز ان تجيب بقولك اريد
ان ادخل تخرج واجاز بعضهم محتجا بما وقع في صحيح البخاري
ميذهب كما يتعوذ ظهره طبقا وجابر يدبيما يسجد قال وهذا
حيث ولما قال ابو حيان وليس مثله لان حذف الفعل بعد لما
لدليل جايز منقول في فصيح الكلام ولم ينقل من نحو هذا شيء من
كلام العرب فان سقطت الفاء من الفاء من المضارع بعد الواقع
الطلب ولو بلفظ الخبر وقصد به غير الخبر للطلب السابق
عليه بان قد مساعنه جزم ذلك الفعل وهو باداة شرط
مقدرة وهي فعل الشرط نحو قال تعالوا اقتل فاقتل تقدير طلب
وهو تعالوا وقصد به الجزا فجزم وعلامة جزمه حذف
الواو والمعنى تعالوا فان تاتوني اقتل عليكم فالتلاوة عليهم
مسببة عن مجيئهم ومثله بن بقيك اذودك وحبك حيث
يتم الناس وقوله مكانك تحمد ني او تستريحي وكذلك
يجزم المضارع بعد الترجي اذا اسقطت الفاء عند من
اجاز مضيه قال ابو حيان في الارتشاف وقد سمع الجزم
بعد الترجي واستشهد له في شرح التسهيل بقول الشاعر
لعل الله فاتا منك نحوي ٭ يسير ٭ يجل منك بعد العسر طيبك
اليسر ٭ قال المرادي وهذا دليل على صحة مذهب الكو فيين

فان سقطت الفا بعد غير الطلب د هو الخبر المثبت د المنفي
او بعد الطلب د لم يقصد بابود ها الخ وجب الرفع د ما ذكرناه
من ان المضارع بعد سقوط الفاء مجزوم بالاداة المقدرة هو مذهب
الجمهور د هو الاصح في المعني د قيل انه مجزوم بنفس الطلب لتضمنه
معني حرف الشرط كما ان اسما الشرط انما جزمت لذلك د هو مذهب
الخليل د سيبويه د حرب عليه في الشرح د قيل انه مجزوم بنفس
الطلب لنيابته عن الشرط كما ان النصب في فوك ضربا زيدا
لنيابته عن اضرب لاتضمنه معناه د هو مذهب الفارسي د
السيرافي د شرط الجزم بعد الامر صحة حلول ان تفعل محله كما في
التسهيل د الجامع نحو احسن الي احسن اليك بخلاف لا احسن
اليك د بعد النهي عند غير صحة حلول ان الشرطية لا الناهية محله
اي النهي مع صحة المعني د ظاهر عبارة الالفية الا ان هذه ناهيه
بالهاء لا بالفاء د شرحها علي ذلك الشاطبي د الكودي د ذلك
لاتدن من الاسد تسلم اذ يصح ان يقال ان لاتدن من الاسد
فتسلم لان السلامة مسببة عن عدم الدنو نحو لاتدن من
الاسد يالملك اذ لايصح ان يقال ان لاتدن من الاسد يالملك
لايتسبب عن عدم الدنو د انما يتسبب عن الدنو د لهذا الشرط
جمعت السبعة علي الرفع في ولا تنن تستكثر د اما قوله
عليه الصلاه السلام من اكل من هذه الشجرة فلا يقربن

مسجدنا

مسجدنا بونا بالجزم علي الابدال من يقرب بدل الشمال لا علي الجواب
لعدم صحة ان لا تقرب بونا لان الايذاء انما يتسبب عن القرب
لا عن عدمه د اما الكساب فلم يشترط ذلك د جوز الجزم نحو
لا تدن من الاسد يالملك بتقدير ان تدن بغير نفي صحيحا
في السماع د القياس د عبارة التسهيل يوهم اجراء خلاف الكساب
في مسئلة الامر د يجزم المضارع ايضا بلم د هو حرف جزم لنفي
المضارع د قلبه ماضيا نحو لم يلد د لم يولد د قد تهمل عملا
علي ما لا فيرتفع المضارع بعدها كقوله هل هو ضرورة او لغة
فيه خلاف د النصب بما لغة حكاه اللحياني د قرئ الم نشرح
د لما اختيارا د هي المركبة من لم د ما د يقال فيها حرف جزم لنفي المضارع
د قلبه ماضيا متصلا فتيه متوقعا ثبوته نحو لما يقضي ما امره
د يشتركان في الحرفية د الاختصاص بالمضارع د النفي د الجزم
د القلب للمضي د جواز دخول هرة الاستفهام عليهما د تنفرد لم
بصاحبة اداة الشرط ان د لو لم د يجوز انقطاع نفي منفيها نحو
هل اتي علي الانسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا
د من ثم جاز لم يكن ثم كان د امتنع لما يكن ثم كان قال الدماميني لما فيه من التناقض لان امتداد النفي د استمراره الي
زمن المتكلم يمنع من الاخبار بان ذلك المنفي المستمر نفيه وجد
في الماضي الاخبار بانه سيكون فيما يستقبل مجمع د للنيابة في

استمرار النفي في الحال وتنفرد لما يجوز نفي يجب وبها اختبارا
تقول قاربت البلد ولما اي ادخلها ولما فوله احفظ وديعتك
التي استودعتها يوم الاعارب ان وصلت ولم فضروره وتوقع
منفيها نحو ولما يدخل الايمان في قلوبكم ومن ثم امتنع ان يقال لما
يجتمع لاستحالة اجتماعهما وتوقع المستحيل محال ويجزم المضارع
ايضا باللام ولا الطلبيتين اي الدالتين على الطلب فدخل في ذلك
لام الامر نحو لينفق ذو سعة من سعته ولام الدعاء نحو ليقض
علينا ربك ولا الناهية نحو لا تشرك بالله ولا الدعاء به نحو ربنا
لا تؤاخذنا ان نسينا او اخطانا وجزم فعل الغايب والمخاطب
بلا كليهما قال الرضي على السواء والمختص بالغايب كاللام وفي الاد تأمل
ما يخالفه واما جزمها فعل التكلم فقليل جدا سوا بني للفاعل
ام للمفعول وما في الاوضح من التفصيل فهو طريقة لبعضهم واما
اللام الطلبية فجزمها فعل المتكلم مبنيا للفاعل ايضا وهذه الاربعة
المتقدمة مع الطلب ان قلنا انه الجازم بنفسه تجزم فعلا واحدا
كما مثلنا وبقية الادوات الاتية تجزم فعلين متفقين او مختلفين
فان كانا متفقين كما مر عين فالجزم للفظهما نحو فان تعودوا
نعد او ماضيين فالجزم لمحلهما وان عدم عدنا وان كان مختلفين
ماضيا ومضارعا بعكسه فكل منهما حكمه نحو من كان يريد
حرث الاخرة نزد له في حرثه نحو ومن يقم ليلة القدر
ايمانا

ايمانا واحتسابا يغفر له ما تقدم من ذنبه وهي ان واذما
وهما موضوعان للدلالة على مجرد تعليق الجواب على الشرط
واي بالتشديد وهو موضوع بحسب ما يضاف اليه فهو في
نحو ايهم يقم يقم اقم معه لمن يعقل وفي نحو اي الدواب
تركب اركب لما لا يعقل وفي نحو اي يوم تصم اصم للزمان و
في نحو اي مكان تجلس اجلس للمكان واينما وهما موضوعان
للدلالة على الزمان ثم ضمنا معنى الشرط واياما ومتى وهما موضوعان
للدلالة على الزمان على الزمان ثم ضمنا معنى الشرط ومهما
وما وهما موضوعان للدلالة على ما لا يعقل ثم ضمنا معنى
الشرط ومن وهو موضوع لمن يعقل ثم ضمن معنى الشرط
وحيثما وهو كاين وكاني مثال الجزم بان نحو ان يشا يذهبكم
وباذما نحو وانك اذما تاتنا ما انت امره تلف من اياه تا
ماتيا وباي نحو ايما تدعوا فله الاسماء الحسنى وباني نحو
ايانما تكونوا يدركم الموت وباني نحو خليلي اني تاتياني تاتيا
اخا غير مايل للاول وبايان نحو ايانا نؤمنك تامن
غيرنا وعتي نحو متى تاته تعشو الى ضوء ناره تجد خير
نار عندها خير موقد وبهما نحو مهما تاتنا به من اية لتسحرنا
بها فما نحن بمومنين وبمن نحو من يعمل سوءا ويما نحو ما ننسخ
من اية او ننسها ناتي بخير او مثلها وبحيثما نحو حيثما تستقم

يجزم به مع

شبكة الألوكة
www.alukah.net

يقه ذلك الله فجاحا في غاير الاذمان فعلم ان هذه الادوات
بالنظر الي موضوعها بستة اقسام ولها مدد اللام وهي
بالنظر الي الخلاف حقيقتها اربعة اقسام الاول ما هو حرف
باتفاق وهو ان الثاني ما هو اسم باتفاق وهو الباقي ما عدا
اذ ما ومهما الثالث ما فيه خلاف والاصح انه حرف وهو اذما الرابع
ما فيه خلاف ايضا والاصح انه اسم وهو مهما ثم ما هو اسم اذ وقع
علي زمان او مكان فظرف او حدث فمصدر لاطلق وان فات
وقع بعده فعل لازم فمبتداء خبره جملة الشرط علي ما صححه في
المغني او متعد واقع عليه فمفعول به او علي غيره او متعلقة
فاشتغال وكذا القول في اسماء الاستفهام ويسمي الفعل
الاول من الفعلين المجزومين باحد هذه الادوات شرطا لتعليق
الحكم عليه ويسمي الثاني مهما جوابا لانه يترتب علي الشرط كما يترتب
الجواب علي السوال وجزاء ايضا لانه مضمونه جواب لمضمون الشرط
وتسميته جوابا مجازا وكذا جزاء لان الجزاء هو الفعل المرتب علي
فعل امر ثوابا عليه او عقابا وهذا مقصود هنا واسقط من
الجوازم ما ذكر بعضهم وهو اذا وكيفما ولولان المشهور في اذا
انها لا تجزم الا في الشعر خاصة كقوله ∴ واذ تصبك من الحوادث
نكبة ∴ فاصبر فكل غمامة فستجلي ∴ وفي كيفما عدم الجزم لعدم السماع
بذلك واجاز الكوفي الجزم بها قياسا علي غيرها ولنا جاز الجزم

بما دون

بما دون ما واما لو فالاصح انها لا تجزم املا ومن اجازه خصه
بالشعر كقوله

وفهم من كلامه ان الجزم بحيث واذ مخصوص باقتران ما بهما كما
لفظ به وهو الاصح واما غيرهما فهو قسمان قسم لا يلحقه ما وهو
من وما ومهما واني وقسم يجوز فيه الامران وهو ان واي
اي ومتي وايان وما ذكره من ان هذه الادوات جازمة
للشرط والجواب مما هو مذهب سيبويه ومحققي اهل
البصرة واعترض بان الجازم كالجار فلا يعمل في شيئين وبانه
ليس لنا ما يتعذد عمله الا ويختلف كرفع ونصب واجيب
بالفرق بان الجازم لما كان لتعليق حكم علي امر عمل فيهما بخلاف
الجار وبان تعذد العمل قد من غير اختلاف لمفعولي ظن
ومفاعيل اعلم وقيل ان الشرط مجزوم بالادوات والجواب مجزوم
بالشرط واختاره ابن مالك في التسهيل وقيل ان الادوات والشرط
كلاهما جزم الجواب كما قيل ان المبتدا والخبر ترافعا واذا لم
يصلح الجواب لما باشره الاداة اي اداة الشرط كان كان
جملة اسمية او فعلية فعلها طلبي او جامد او منفي بحرف فا
غير لا ولم او مقرون بقد او بحرف تنفيس قرن بالفاء وجوبا
لتحصيل الربط بين الجواب وشرطه وخصت بذلك لما فيها
من معنى السببية ولمناسبتها للجزاء معنى من حيث ان معناها

التعقيب بلا فصل كما ان الجاء يتعقب على الشرط كذلك فان
صح ذلك امتنع دخولها عليه نعم ان كان مضارعا مثبتا او منفيا
بلا فوجهان كما في الكافية لابن الحاجب وجزم به الرضي وكذلك
قانون كوجس في ضبط ما تدخله الفاء وقد سبقه اليه ابن
مالك قال ابو حيان وهذا احسن واقرب مما ذهب اليه بعض
اصحابنا من تعداد ما تدخله الفاء فالجملة الاسمية نحو ان يمسسك
بخير فهو على كل شئ قدير والفعلية التي فعلها طلبي نحو ان كنتم
تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله وقس عليه انواع الطلب
المتقدمة والتي فعلها جامد نحو ان ترن انا اقل منك مالا وولدا
لدا فعسى ربي والمنفي نحو وما تفعلوا من خير فلن تكفروه
ونحو فان توليتم فما سالتكم من اجر والمقرون بقد نحو
ان يسرق فقد سرق اخ لم من قبل وبحرف تنفيس نحو ان
خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله وقد تحذف الفا
ضرورة كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها او نذورا
كقوله عليه الصلاة السلام فان صاحبها دالا استتح بها ولا
يختص حذفها بما اذا كان الجواب جملة اسمية بدليل هذا الحديث

قوله ولم تل ينقاد للنفي والهوى سيلقى على طول السلامة نادما
والربط بها اي بالفاء متعين بغير الجملة الاسمية واما فيها فيكون
كما تقدم او باذا الفجائية لشبهها بالفاء في كونها لا يبتدا بهما ولا

تقع

تقع الا بعد ما هو متعقب بما قبلها نحو وان تصبهم سيئة بما
قدمت ايديهم اذا هم يقنطون لكن لا بد في الجملة المقرون بها
ان لا تكون طلبية نحو اذا طلع زيد فسلم عليه ولا مفروضة بادا ة
نفي نحو ان قام زيد فعمرو قايم ولا بان نحو ان قام زيد فان عمرا
قايم فان كانت احد هذه الثلاثة وجبت الفا واستغني عن ذكرها
احالة على المثال فانه جامع للشروط الثلاثة وظاهر اطلاقه كفيه
ان اذا يربط بها الجواب وان كانت جملة فعليه وليس كذلك
وقد اعتذر عنه في الشرح وظاهره ايضا كفيه ان اذا يربط
بها الجواب وان كانت جملة فعليه بعد ان وغيرها من ادوات
الشرط ووقع في بعض نسخ التسهيل تخصيص ذلك بان وجرى
عليه المعربي في اوضح المعهد الاطلاق كقوله تعالى فاذا اصاب
به من يشاء من عباده اذا هم يستبشرون لكن قال ابو حيان السماع
انما ورد في ان واذا من ادوات الشرط فيحتاج في اثبات ذلك
في غيرهما واذا الى سماع وقد جمع الفا واذا الفجائية لمجرد التوكيد
فاذا هي بيضاء حصة ابصار الذين كفروا ومنعه بعضهم لانها
عوض عن الفا فلا يجتمعان فعلى الاول كلمز وفي عباره لمنع
الخلو ادبناء على الغالب كما يشعر به لفظة قد في قولنا وقد
يجتمع فصل في تقسيم الاسم الى نكرة ومعرفة ومعرفة
الاسم بحسب التنكير والتعريف ضربان فقط نكرة

وهي الاصل لانه لا اندراج كل معرفة تحتها من غير عكس ولان
اول وجوده تلزمه الاسما العامه ثم تعرض له بعد ذلك لا
سما الخاصه كالادمي اذا ولد يسمى ذكرا او انثى او انسانا
او مولودا او رضيعا وبعد ذلك يوضع له الاسم والكنية واللقب
وهي الاسم النكرة ما شاع في جنس موجود في الخارج تعدده
كرجل فانه شايع في جنس الرجال الصادق على كل حيوان ناطق
ذكر بالغ من بني ادم وتعدده الخارج موجود شاهد او
مقدر وجود تعدده في الخارج كشمس فانها نصدق بتعدد
لانها موضوعة للكوكب السابح الناسخ وجوده ظهور الليل
وان لم يوجد في الخارج غير هذا الفرد الواحد فالمعتبر في النكره
صلاحيتها للتعدد لا وجود التعدد واما جمعها كما في قوله
تعالى فكانت لهما برق او شعاع شموس فباعتبار تجدد الشمس
في كل يوم وخاصتها انها ما تقبل ال الموثره للتعريف او تنع موقع
ما قبلها والنكرات تفاوت في بعضها كالمعارف ففي بعضها انكر
من بعض فانكر هاشي ثم متحيز ثم جسم ثم نام ثم حيوان
ثم ماشي ثم ذو رجلين ثم انسان ثم رجل والضابط ان
النكرة اذا دخل غيرها تحتها ولم تدخل تحت غيرها فهي انكر
النكرات فان دخلت تحت غيرها ودخل غيرها تحتها
فهي بالاضافة الى ما يدخل تحتها اعم وبالاضافة الى ما تدخل

تحته

تحته اخص والضرب الثاني معرفة والمعرفة في الفرع لما مر وهي
ما وضع ليستعمل في معين وهيئة اقسام الضمير والعلم واسم
الاشارة والموصول والمحلى بال والمضاف الى واحد منها وتناد
بن مالك سابعا وهو المنادى المقصود ونتبعه المعى في الاوضح
ولعله انما ذكره لذكره له في باب المنادى كما سيجيء الاول الضمير
ويقال له المضمر ايضا والكلي في بعضه كناية وكنينا لانه ليس بصريح
والكناية تقابل الصريح وقدمه لانه اعرف المعارف على الاصح بعد
اسم الله وبليه العلم ثم الذي بعده وهكذا الى اخرها كما يوخذ
من كلامه ايضا فيما بعد حيث عطف بعضها على بعض ثم والضمير
هو ما دل وضعا متكلم كانا او مخاطب انت او غائب
هو ولا بد له من مفسر فان كان لمتكلم او مخاطب فمفسره
حضور من هو له او لغايب فمفسره اما معلوم اي يتنقل
في الذهن نحو انا اتى اناه واما مذكر متقدم وهو الاصل
لفظا ورتبة نحو والقمر قدرناه اولفظا لا رتبة نحو واذا
ابتلى ابراهيم ربه بكلمات فاتمهن او رتبة لا لفظا نحو فاوجس
في نفسه خيفة موسى او متاخر رتبة ولفظا وهو
منحصر في سبعة ذكرها في المغني والشذور واعلم ان ضمير
الغيبة ان كان مرجعه محتصا فهو معرفة والا فقيد ثلاث
مذاهب قيل معرفة مطلقا وهو ظاهر اطلاقه هنا وفي

الاوضح وقبل ذلك مطلقا وقبل ان كان مرجعه جائز التذكير نحو قالت رجل قاعدة او واحدة قائمة نحو ذهبت رجلا ودب رجل واحد وعليه جرى في شرح الشذور **وهي** اي الضمير **اما مستتر** ولا يكون الا مرفوعا وهو ما ليس له صورة في اللفظ بل ينوب كالضمير المقدر **اما وجوبا** وهو ما لا يلحقه ظاهر ولا ضمير منفصل وذلك في ثمانية مواضع احدها وثانيها الفعل المبدوء بالهمزة والنون نحو **اقوم** و**نقوم** ثالثها المضارع المبدوء بتاء خطاب الواحد نحو تقوم رابعها فعل الامر المسند الى واحد نحو استقم خامسها افعال الاستثناء كخلا وعدا وحاشا نحو قاموا خلا زيدا وما عدا عمرا وما حاشا بكرا سادسها افعل في التعجب نحو احسن بزيد سابعها اسم الفعل بمعنى ماض كاوه ونزال ثامنها المصدر الواقع بدلا من اللفظ بفعله نحو ضربا زيدا وعدا في الاوضح مما يجب فيه الاستتار افعل التفضيل نحو هم احسن اثانا فعلي هذا لا تكون تسعة وهو بمعنى ظاهر لانه قد يرفع الظاهر في سبيله الكحل كما سيأتي **وجوازا** وهو ما يخلف ذلك المرفوع بفعل الغايب والغايبة في نحو زيد يقوم وهند تقوم او بالصفات المختصة نحو زيد قايم او مضروب او حسن او باسم الفعل الماضي نحو هيهات فالضمير في هذه الامثلة مستتر جوازا بدليل

جواز

جواز بقوم ابوه وما يقوم الا هو كذا الباقي **او بارز** عطف على مستتر **وهو** فهو قسيم له وهو ما له صورة في اللفظ ثم هو **اما منفصل** وهو ما لا يبتدأ ولا يقع بعد الا اختيارا **وينقسم** الى مرفوع **كانا** و**نحن** و الى منصوب نحو **كما اكرمك** و**ما اكرمك** ونحوها **غلامه** وينقسم ايضا بحسب مواقع الاعراب الى ثلاثة اقسام ما يختص بمحل الرفع وهو اربعة التا كفت والالف كقاما والواو كقاموا والنون كقمن وما هو مشترك بين محلي النصب والجر وهو ثلاثة ياء المتكلم نحو **ني** اكرمني وكاف الخطاب مما وعكد ركب وهاء الغايب نحو قال له صاحبه وهو يحاوره وما هو مشترك بين الثلاثة وهو نا خامسة نحو ربنا انا سمعنا وكاعرف بنا فاتنا نلنا الخ **او منفصل** عطف على متصل فهو قسيم له وهو ما يبتدا به ويقع بعد الاختيار **او** ينقسم الى مرفوع **كانا** للمتكلم وحده وفروعه نحو له ومعه غيره او للمعظم نفسه حقيقة او ادعاء **وانت** للمخاطب وفروعه انت للمخاطب وانتما للمخاطبين مطلقا وانتم للمخاطبين وانتن للمخاطبات **وهو** للغايب وفروعه هي للغايبة وهما للغايبين مطلقا وهم للغايبين وهن للغايبات **و** الى ضمير منصوب نحو **اياي** للمتكلم وحده وفروعه ايانا له ومعه غيره او للمعظم نفسه و**اياك** للمخاطب

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وفروعه اياك للمخاطب واياكما للمخاطبين مطلقا واياكم للمخاطبين
واياكن للمخاطبات واياه للغايب وفروعه واياها للغايبة واياهما
للغايبين مطلقا واياهم للغايبين واياهن للغايبات ولا يكون
الضمير المنفصل مجرورا لئلا يلزم تقديم المجرور على الجار والضمير
على المختار في ذلك هو وان واياه وما عدهما حرف تبين احوال
من افراد وتثنية وجمع وتذكير وتانيث وتكلم وخطاب وغيبة
فظاهر كلامه ان كلا من المتصل والمنفصل اصل برأسه وذهب بعضهم
الى ان المتصل اصل للمنفصل محتجا بان مبنى الضمائر على الاختصار
والمتصل اخصر من المنفصل والضمائر كلها اشبهها بالحرف وضعا
كالتاء في ضربت والكاف في اكرمك ثم اجريت بقية الضمائر
كنحو مجراها طردا للباب وقيل لشبهها به في احتياجها الى
المفسر اعني الحضور في المتكلم والمخاطب وتقدم الذكر في الغايب
كاحتياج الحرف الى لفظ يلزم معناه الافرادي واخصها اعرفها
فضمير المتكلم اخص من ضمير المخاطب وذا اخص من ضمير
الغايب واذا اجتمع الاخص وغيره غلب الاخص تقدم
او تاخر ولما كان المقصود من وضع الضمائر الاختصار والمتصل
اخصر من المنفصل قال ولا فصل للضمير في الاختيار امكان
الاتيان بالضمير المتصل فنحو قمت واكرمتك لا يقال فيهما قام
انا ولا اكرمت اياك واما قوله وما اصاب من قوم فاذكرهم

الا

الا بزيدهم حبا الي هم فضرورة الا في صورتين يجوز
فيهما الانفصال مع ثاني الاتصال احدهما ان يكون عامل الضمير عاملا
في ضمير اخر عرف منه مقدم عليه غير مرفوع وذلك نحو الهاء
من المخصص في عبد سلمنه فيجوز فيها الانفصال ومنه
قوله عليه السلام ان الله ملكم اياهم ولو وصل لملكهموكم لكنه
فر من الثقل الحاصل من اجتماع الواو مع ثلاث ضمات والاتصال
بجاز لانه الاصل ولا مرجح لغيره ولهذا لم يات التنزيل
الا به قال تعالى ان سيلكموها انلزمكموها اللهم الا ان يكون
ذلك العامل اسما فالفصل ارجح نحو عجبت من حبي اياك وكذا
ان كان فعلا ناسخا من باب ظن نحو خلتنيه وظننتكه فالفصل
ارجح ايضا عند الجمهور لانه خبر في الاصل وحق الخبر الفصل
قيل الناسخ ومنه قوله اخي حسبتك اياه وعند جماعة
الوصل ارجح لانه الاصل وقد امكن وبه جاء التنزيل قال نحو
اذ يكلم الله وورد به الشعر كقوله بلغت صنع امرء براخاله
وبن مالك اضرب كلامه فتارة وافق الجمهور وتارة خالفهم
وردد ما قالوه من كونه خبرا في الاصل بان ذلك يقتضي جواز
الانفصال في الاول وذلك ممتنع وما افضى الى الممتنع ممتنع
والصورة الثانية ان يكون الضمير منصوبا بكان واحدى
واخواتها سواء كان قبل ضمير ام لا وبذلك فارقت الاولى

شبكة الألوكة
www.alukah.net

في ذلك نحو الصديق كتبه وكاتب زيد فيجوز في الهاء الانفصال
بسجان كلمتكلم عند الجمهور ومنه قوله لبئ كان اياه
لقد حال بعدنا عن العهد والانسان قد يتغير عند ماعة
الوصل انج ومنه الحديث ان يكنه فلن تسلط عليه وجه الجميع
ماتقدم وتعيين الانفصال ان حصر بالا وانما او رفع بعد
سمنافي لمنصوب او صفة جرت على غير صاحبها او امر عامل
او اخر اد كان معنويا او حرف نفي او فصل متبوع او دني
او مع او اما او لا ما فارقه او نصبه عامل في مضى قبل
غير مرفوع ان اتخذ رتبة ودعا اتصلا عيبة ان اختلفا
لفظا او اتخذ رتبة ثم الثاني من المعارف العلم وهو ما
وضع معين لايتناول غيره فخرج بالمعين النكرات وبما بعده
بقية المعارف فان الضمير صالح لكل متكلم ومخاطب وغايب
وليس موضوعا لان يستعمل في معين خاص بحيث لايستعمل
في غيره لكن اذا استعمل غير صار جزئيا ولم يشاركه احد فيما
اسند اليه واسم الاشارة صالح لكل مشار اليه فاذا استعمل
في واحد لم يشركه احد فيما اسند اليه لان يعرف بها
كل نكرة فاذا استعملت في واحد عرفته وقصرته على شيء
وهذا معنى قولهم انها كليات وضعا جزئيا استعمالا ويتم
باعتبار شخصه وعدم ذلك الى قسمين لانه اما شخصي

وهو

وهو ما وضع في الخارج لمعنى لا يتناول غيره من حيث الوضع
له كزيد وشبهه فدخل العلم العارض الاشتراك كعلم ودمي
من به كل جماعة وهو قسمان محقق وهو ما استعمل من اول الامر
علما كسعاد وفقعس وسوهب ومنقول وهو الغالب وهو
ما استعمل قبل العلمية في غيرها كزيد واسد وحارث وشمس
وشكر وأميمة ومساب وزيد منطلق اوجنسي
وهو ما وضع لمعين في الذهن اي ملاحظ الوجود فيه كا
سامة علم للسبع اي لماهيته الحاضرة في الذهن فهو في التعيين
كاسم الجنس المعرف بلام الحقيقة فقولك اسامة اجرا من ثعالة
بمنزلة قولك الاسد اجرا من الثعلب ودليل اعتبار التعيين
في علم الجنس اجراه الاحكام اللفظية لعلم الشخص عليه كتضمنه
ال والاضافة والصرف مع سبب اخر كالتانيث في اسامة
وثعالة ومجيء الحال منه كهذا اسامة مقبلا وعدم نعته بالنكرة
واما اسم الجنس النكرة المعبر عنه في الاصول بالمطلق فهو ما وضع
للماهية مطلقا بلا تعيين كاسم لماهية السبع يقال اسد اجرا من
ثعلب كما يقال اسامة اجرا من ثعالة ويعبر عنه بالنكرة ايضا
لكن الفرق بينهما بالاعتبار ان اعتبر في اللفظ دلالته على الماهية
بلا قيد سمي اسم جنس مطلقا او مع قيد الوحدة الشائعة سمي
شائعها نكرة في الافهام المعرف بلام الجنس بعضي بعض غير متعين

نحو ان رايت الاسد اي فرد امنه فعرفته ثم استعمال علم
الجنس اذا سمه معرفا او منكرا في الفرد المعين او المبهم ان
كان من حيث اشتماله على الماهية فحقيقة والا فمجاز
ومن العلم ما كني عنه كفلان وفلانة وكذا بعض الاعداد
المطلقة والاصح ان اسماء الايام اعلام ولانها وان
التصغير مطلقا لا يبطل العلمية والعلم هو با عتبار ذاته
شخصيا كان او جنسيا اما اسم وهو ما عدا الكنية واللقب
كما مثلنا في زيد واسامة او لقب وهو ما اشعر برفعة
المسمى كزين العابدين او بصفته كبطة وقفة او كنية
وهي ما صدرت باب وام كابي عمرو وام عمرو قال
الرضي والكنية عند العرب قد يقصد بها التعظيم والرفع
بينها وبين اللقب معنى ان اللقب يمدح الملقب به او يذم
بعض ذلك اللقب بخلاف الكنية فانه لا يعظم الكني عنها
بل بعدم التصريح بالاسم فان بعض التفويض من تاقب
من ان تخاطب باسمها فايدة في كلامهم تصريح بتلقيب الثالث
ليس
وانما صوحوا بكنيتين ويوخر اللقب في اللفظ عن الاسم
غالبا اذا اجتمعا ويجعل تابعا له في اعرابه بدلا او عطف
بيان مطلقا سواء كانا مفردين كسعيد كرز او مركبين
كعبد الله زين العابدين او مختلفين افرادا وتركيبا

كزيد

كزيد زين العابدين وعبد الله كرز وكما يجوز الا
تباع يجوز القطع عن التبعية اما برفعه خبر المبتدا محذوف
جوازا او بنصبه مفعولا لفعل محذوف او مخفوضا با
ضافية اي الاسم الي اللقب جوازا مرادا بالاول المسمى وبالثاني
الاسم ان افردا وذلك كسعيد كرز فيجوز فيه حينئذ الا
لاتباع للاول وهو الاقيس والقطع عند كما لو كانا مركبا
والاضافة حيث لا مانع منها وهي الاكثر وجمهور البصريين
يوجبونها اخذا من اقتصار سيبويه على ذكرها وافقهم
ابن مالك في الالفية وخالفهم في التسهيل واعتذر في شرحه
عن سيبويه بان الاضافة لما كانت على خلاف الاصل لان
الاسم واللقب لما كان مدلولهما فيلزم من اضافة احدهما
الي الاخر اضافة الشيء الي نفسه فيحتاج الي تاويل
الاول بالمسمى والثاني بالاسم حتى يخلص من اضافة الشيء
الي نفسه والاتباع والقطع لا يحوجان الي تاويل ولا يتو
قعان في مخالفة بين سيبويه استعمال العرب للاضافة
اذ لا مستند لها الا السماع بخلاف الاتباع والقطع فانهما على
الاصل واستغني بالتنبيه عليهما عن التنبيه عليهما واذا اجتمع
الاسم والكنية او الكنية واللقب كنت في تقديم احدهما
بالخيار وليه الاخر مع با عرابه مع جواز قطعه ثم اذا

اجتمعت الثلاثة وتقدمة الكنية على الاسم ثم جي باللقب فيظهر
وجوب تاخير اللقب عن الكنية كما يوخذ من كلامهم وانما ان
تركت نفلا لانه يلزم من تقديمه عليها حينيذ تقديمه على الاسم
نفسه وهو ممتنع ثم الثالث من المعارف الاشارة على
حذف مضاف اي اسماء ها حذفه للقرينة الدالة عليه وهو
وضع لمسمى واشاره اليه والاشارة اما لمفرد مذكر او مونث
او لمثنى او لجمع كذلك فهذه ستة الا انهم اكتفوا بالاشارة
الى الجمع المذكر والمونث بلفظ واحد فصارت الاقسام الوضعية
لاسماء الاشارة بحسب من هي لخمسة وان تعددت
الفاظ بعضها كما سيجيء وهي ذا للمذكر المفرد وذي وذه
وتى وته باسكان الهاء وذهي وتي وتاوذه بالاختلاس
وذات بالضم للمونث المفرد وذان وتان ويشار بالاول
منها للمثنى المذكر وبالثاني للمثنى المونث ويجبان بالالف
رفعا وبالياء جرا ونصبا عند القايل بتثنيتهما حقيقة
والاصح وعليه ابن الحاجب انهما مبنيان جي بهما على صورة
المثنى وليسا مثنيين حقيقة لان من شرط التثنية
قبول التنكير كما مر واسم الاشارة ملازمة للتعريف في
حالة الرفع وضعا على صيغة المثنى المرفوع وفي حالة الجر
والنصب وضعا على صيغة المثنى المجرور والمنصوب وكلاهما

في الاوضح

في الاوضح عند ارادة التثنية يقتضي ان لنا قولا لا يقول باعرابهما
مع عدم تثنيتهما ولا قايل به كما نبه عليه العلامة خالد واولا
ممدودا ومقصورا لجمعهما اي المذكر والمونث والمدلغة
اهل الحجاز وهي الفصحى وبها جاء التنزيل هؤلاء بناتي والعنعنة
لغة اهل نجد وتميم وقيس وربيعة واسد ذكر ذلك الفراء في
لغات القرآن ولم يخصه بتميم كما هو صريح عبارة الاوضح
والاكثر يحيه للعقلاء وقد يجيء لغيرهم كقوله والعيش
بعد اولئك الايام وهذه الالفاظ المتقدمة في المشار
اليه القريب فاما البعيد فيشار اليه بها الكاف لحقته وجوبا
بالكاف الحرفية في الاغلب ليدل على البعد ولا فرق في
الكاف بين ان تكون مجردة عن اللام في جميع اسماء الاشارة
مطلقا اي سواء كان المشار اليه مفردا او مثنى او مجموعا
وهذه الكاف تتصرف في الكلام تصرف الكاف الاسمية
عالما لتبين احوال المخاطب من افراد وتثنية وجمع وتذ
كير وتانيث كما تبين بها لو كانت اسما فتفتح للمذكر وتكسر
للمونث وتتصل بها علامة التثنية والجمع فللمخاطب خمسة
احوال تذلك خمسة وعشرون صورة بحسب التقسيم
الوضعي وانما حكموا بحرفية الكاف في ذلك لعدم محل لها
من الاعراب لانتفاء الرافع والناصب والجار

وتا ٧

وان كان اصلها ستة فقد تقدم ان للمشار اليه خمسة احوال
وانتفاء المضاف لان اسما الاشارة لا تضاف لانها لا تقبل
التنكير والمضاف لابد ان يكون نكرة حتى لو كان معرفة نوى
تنكيره لاجل الاضافة وفي الكاف المذكورة ثلاث لغات الاولى
انها تختلف بالاختلاف احوال المخاطب وهذه هي الفصحى الثانية
افرادها مفتوحة في الاحوال كلها فيكون المقصود بها على
هذه اللغة التنبيه على مطلق الخطاب فقط الثالثة افرادها
مفتوحة في التذكير مكسورة في التانيث فلها على هذه
اللغة حالتان او مفردة تلك الكاف بها مبالغة في البعد
الا في ثلاث مسايل المثنى مطلقا من غير تقييد بلغة دون
اخرى ولا فرق بين تثنية المذكر والمونث والجمع في
لغة من مده وهم الحجازيون دون من قصر من اهل
نجد كقيس وربيعة واسد واما بنو تميم وان كان لغتهم
القصر فلا ياتون باللام كاهل الحجاز كما نبه عليه في اوضحه
حيث قال وبنو تميم فلا ياتون باللام مطلقا وفيما تقدمه
من اسماء الاشارة هاء التنبيه بالفتح غير مقصورة كرهة
كثرة الزوايد فتقول هاذا ولا يجوز هذاك وسميت
الهاء التنبيه لانها تنبه المخاطب على المشار اليه وقضية
كلامه انه ليس لاسم الاشارة الا مثنيتان قربى وبعدى
وهي طريقة

وهي طريقة ابن مالك وغيره من المحققين لكن الجمهور على ان له
كثلاثة الجمهور على ان له ثلاث مراتب قربى وهي المجردة من اللام
والكاف وبعدى وهي المقرونة بهما في غير المثنى وبالنون المشددة
والكاف في المثنى ووسطى وهي المقرونة بالكاف وحدها لان
زيادة الحرف تشعر بزيادة المسافة وعليه الحص في شرح اللمحة
وصححه ابن الحاجب ثم الرابع من المعارف الموصول وهو ضربان
حرفي وهو ما اول مع صلته بمصدر لم يحتج الى عايد وهو
ان وما وكي ولو واسمي وهو المراد هنا بقرينة ذكره في المعارف
التي هي اصناف حد قسمي الاسم وهو ما افتقر الى الوصل بجملة
خبرية او ظرف او مجرور تامين او وصف صريح والى عايد او خلفه
وهو قسمان نص ومشترك فالنص ما وضع لمعنى واحد وهو
الذي للمفرد العالم وغيره والتي للمفرد المونث العاقل وغيره
واللذان للمثنى المذكر واللتان للمثنى المونث ويعربان بالالف
رفعا وباليا جرا ونصبا عند الفاضل بتثنيتها حقيقة والاصح
انهما مبنيان جيء بهما على صورة المثنى وليسا مثنيين حقيقة
لما مر وكلامه في الاوضح عند انواع الشبه يقتضي ما قلناه
وبين وبين فكن على بصيرة في ذلك وذلك في نونهما وجهان
اثباتها مخففة ومشددة وحذفها والاصل التخفيف و
الثبوت قاله في شرح الشذور وظاهر كلامه في الاوضح

تخصيص حذفها بحالة الرفع وجمع المذكر شبان الذين
ويستعمل بالياء رفعا ونصبا وجرا ولذا قال مطلقا وزعماء
في حالة الرفع بالواو كقوله نحن الذون صبحوا الصباحا وانما
لم يعرب كما اعرب اللذان واللتان لعدم مجيئه على سنن الجموع
من جهة انه اخص من مفرده اذ هو خاص بالعاقل والذب
يطلق عليه وعلى غيره كذا قيل وحذف نونه لغة وكذا حرف
ال منه والثاني الاولى بالقصر اشهر من المد وجمع المونث
السالم شبان ايضا اللاى واللاتي باثبات الياء وقد
تحذف وقد يتعارض الاولى واللاى فيقع كل منهما مكان
الاخر قال الشاعر محى حبها حب الاولى كن قبلها اي
اللاي وقال فما ابانا بامن منه علينا اللذ قد سمد الجورا
اي الاولى والمشترك هو الموضوع لمعاني متعدده بلفظ
واحد فياتي المذكر والمونث والتثنية كل منهما وجمعه والى
ذلك اشار بقوله وبعضي الجميع من الذي وفروعه من
وهو موضوع للعالم نحو عرفت من قام ومن قامت ومن
قاما ومن قامتا ومن قاموا ومن قمن وقد ناني لغيره في
ثلاث مسايل احدها ان ينزل منزلة العالم نحو يدعوا
من دون الله من لا يستجيب له اذ بدعايهم الاصنام
نزلوهم منزلة العقلاء العالمين مع العالم فيما وقفت عليه

من نحو

من نحو كن لا يخلق لشموله الادميين والملايكة والاصنام فان
الجميع لا يخلقون شيا الثالث ان يجتمع معه في عموم سابق
فصل عن الذي نحو فمنهم من يمشي على بطنه لشمول كل دابة لها من
قوله والله خلق كل دابة من ماء وما عندكم ينفد وما عند
الله باق ونحو اعجبني ما اشتريته وما اشتريتها واشتريتهما
وما اشتريتهن وقد تاتي لمن العالم نحو سبح لله ما في
السموات وما في الارض وللبهم اسن كقول من راى شبحا
لا يدري ما هو انظر الى ما ظهر ولانواع من يعقل نحو
فانكحوا ما طاب لكم من النساء واي نحو لننزعن من كل شيعة
ايهم اشد وهي ملازمة للاضافة لفظا او تقديرا الى معرفة
ولا تضاف للنكرة حملا فالابن عصفور ولا يعمل فيها الاستقبال
متقدم كما في الاية خلافا للبصري وسيبويه الكسائي لم لا يعمل
فيها الماضي فلم تلحقه العلة فقال اي كذا اخلفت واجاب
غيره بان ابا وضعت على العموم والابهام والمضارع ففيه منا
سبتها بخلاف الماضي اذ الابهام فيه فيحصل التنافي والخروج
عما وضعت له واشترط كون العامل متقدما للفتازعن
الشرطية والاستفهامية لانها لا يعمل فيهما الا متاخر واعلم
ان اربع حالات تقرب في ثلاثة منها وهرنا اذا اضيف
وذكر صدر صلتها نحو يعجبني ايهم هو قايم او ذكر صلتها

شبكة الألوكة
www.alukah.net

ولم تقف نحو يعجبني اي هو قايم او لم تقف ولم تذكر صدر
صلتها نحو يعجبني اي قايم و تبني في الرابعة على الضم تنبيها
بالغايات وهي ماذا اضيفت لفظا وكان صدر صلتها ضميرا
محذوفا نحو ايهم اشد وقوله فسلم على ايهم افضل وبهما
رد على تغلب المنكر لحصلته اي وال في صفة صريح اي
خالص للوصفية بان لم تغلب عليه الاسمية لغير تفضيل
وذلك سمي الفاعل والمفعول كالضارب والمضروب
بخلاف الداخلة على الاسم السالم من الوصفية كالرجل او ما
غلبت عليه الاسمية كالابطح والابرع او على ما دل على
تفضيل كالافضل والاعلم في ذلك كله حرف تعريف واما الداخلة فان ال
على الصفة المشبهة كالحسن فخرج بن مالك الى انها موصولة
اسمي وجري عليه الصبان في الشرح والاوضح في باب ما لا ينصرف
لكن قال في المغني ليس بشيء لان الصفة المشبهة للثبوت
فلا تؤول بالفعل الدال على الحدوث ولهذا كانت ال الداخلة
على اسم التفضيل ليست موصولة باتفاق وقضيته انها في
تعريف وبه صرح في الاوضح في باب الصفة المشبهة وعلى
الاول اجيب بان الصفة المشبهة تعمل في الفاعل الظاهر
عمل الفعل بالمراد بخلاف اسم التفضيل وما ذهب اليه من
ان ال الداخلة على هذا الوصف الصريح موصول اسمي

هو الاوضح

هو الاوضح بدليل عود الضمير عليها في نحو قد افلح المتقي ربه
وليست موصولة حرفيا لما مر ولانها لا تؤول مع صلتها بالمصدر
ولا صف تعريف لعدم تقدم المعمول مدخولها عليه ولجواز
عطف الفعل على مدخولها وايضا لو كانت حرف تعريف لفتح
الحاقها في اعمال اسمي الفاعل والمفعول لمعنى الحال والاستقبال
لوجود المعدل للمشابهة واللازم منتف قال الرضي وهذا
الخلاف اذا لم تكن اللام للعهد اما اذا كانت له كما في قولك هاتي
ضارب فاكرمت الضارب فلا كلام في حرفيتها ووصلها
بالظرف كما في قوله من القوم الرسول الله منهم ضرورة وكذا
وصلها بالمضارع كما في قوله ما انت بالحكم الترضى حكومته على
المختار في تفسير الضرورة وذو في لغة طي خاصة دون
غيرهم من العرب كقوله وبيري ذو حفرت وذو طويت
والمشهور عندهم ايرادها وتذكيرها وبناؤها على السكون
لا على الضم كما توهم بعض المتاخرين اذ ليست حرفا واحدا
بل حرفين الثاني منهما ساكن والبناء انما يكون في الاخر منهم
ومن يعربها يعربها بالحروف اعراب ذي المحرب كما مر وخصه
بن الصايغ بحالة الجر لانه المسموع كقوله فحسبي من ذي عندهم
ما كفانيا واستشكل اعرابها بان سبب البناء موجود
مع عدم المعارض وما جزم به هنا من ان ذي تطلق عند

طي علي المونث ايضا هي الجزوم به في سايركتب بن مالك
وخصصه في الجامع ببعضهم وذو لكل مذكر وذات لكل مونث
ويختصان بطي ومنهم من يصرفهما ويجريهما ومن يستعمل
ذو للجمع نحكي العموم عن بعض بعد تصديره بالالف
ويويده قول ابن الصايغ الاصح امتناع اطلاقها علي المونث وذا
حالة كونه بعد ما باتفاق من البصري او بعد من الاستفهام
متبين علي الاصح عندهم والمرجع في ذلك الي السماع وكلاهما
مسموع قال تعالي ماذا انزل ربكم قال الشاعر
وقصيدة تاتي المكوك غريبة ٭ قد قلتها ليقال من ذا قالها
والكوفيون لا يلتزمون هذا الشرط احتجاجا بقوله
عدس ما لعباد عليك امارة ٭ امنت وهذا تحملين طليق
اي الذي تحملوته طليق ولا حجة فيه ولا تختص ذا من اسماء الا
شارة بذلك عندهم بل جميع اسماء يجوز ان تكون عندهم موصولات
وابلغ من ذلك جعلهم الاسم المحلي بال من قبيل الموصولات
كقوله انت البيت اكرم اهله ٭ وا قعد من افناه بالاصائل
اي لانت الذي اكرم اهله فاكرم صلة البيت ومحل كون ذا مو
صولة اذا لم تلغ ولم تكن الاشارة فان البيت بان كانت
مركبة مع ما او من لم تكن موصولة بل تكون ما قبلها موصولة
اسما واحدا الاعلي الاستفهام بل يعمل فيه فعل متقدم ويظهر
اثر ذلك

اثر ذلك في البدل اذا قلت مثلا من ذا ضربت ازيدا م عمرو
فان رفعت البدل فذا غير ملغاة وان نصبته كانت ملغاة و
بدل علي الغائها ايضا اثبات الف مع ما دخل الجار عليها
في نحو قولهم عماذا تسال وكذا ان كانت للاشارة لانها حينئذ
تدخل علي المفرد نحو من ذا هب وماذا التواني والمفرد
ولا يكون صلة لغير ال ولما انهي الكلام علي الموصولات
شرع في بيان الصلة فقال وصلة ال الموصول الوصف
الصريح وقدم الكلام عليه وصلة غيرها من الموصولات
اما جملة وشرطها اسمية كانت او فعلية ان تكون خبرية
وهي المحتملة للصدق والكذب في نفسها من غير نظر الي
قايلها وان تكون معهودة للمخاطب ليتمكن بها الموصول
الا في مقام التهويل والتفخيم فيحسن ابهامها نحو فاوحي
الي عبده ما اوحي وان لا تكون مستدعية كلا ما قبلها فلا يقال
جاء الذي لكنه قايم لان فيه استعمال لكن من غير استدراك
ولا بد ان يكون الصلة ذات ضمير غالبا طبق الموصول
اي مطابقا له في الافراد والتذكير وفروعهما ليربطها
به وهذا الضمير يسمي عايدا لعوده الي الموصول وقد يخلفه
الظاهر فيقوم مقامه كقوله ٭ سعاد الذي اصناك حب
سعادا ٭ اي حبها واجاز ابن الصايغ خلو الصلة منه

اذا عطف عليها بالفاء جملة مشتملة عليه نحو الذي يقوم افوك
فيغضب هو زيد لحصول الارتباط بالفاء وصبر وريثها
جملة واحدة ولابد للموصول من الصلة ومن تاخرها عنه
لانها من كماله ومنزلة منزلة جزئه المتاخر ولهذا سمي ناقصا
ولا يجوز الفصل بينهما وبينه بنحو صل وتجوز حذفها كالو
صول ان دل عليها دليل كقوله ٭ نحن الاولي فاجمع جموعا
ثم جهزهم الينا ٭ اي نحن الاولي عرفوا بالشجاعة تنبيه
اعلم ان الموصول ان طابق لفظ معناه وجب مطابقة
العايد له لفظا ومعني وان خالف لفظ معناه بان كان
معربا للفظ مذكرا واريد به غير ذلك اللفظ كمن وما
جاز لك في العايد وجهان احدهما وهو الاكثر مراعاة
اللفظ نحو ومنهم من يستمع اليك والثاني مراعاة المعني
نحو ومنهم من يستمعون ما لم يحصل من مطابقة اللفظ ليس
نحو اعط من سالك ولا يقال من سالك او فتح نحو
من هي حرائمك فيجب حينيذ مراعاة المعني وما لم
يقصد المعني فتخيار مراعاته كقوله

٭ وان من النسوان من هي روضة ٭ تهيج الرياض نحوها وتمرح ٭

و الغالب في العايد المشتمل عليه الصلة في ذكره في الصلة
اللفظ وقد يحذف مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فالمرفوع

ان كان

ان كان فاعلا او نايبا عنه او خبر المبتدا او ناسخ او اسما
لم يجز حذفه ان كان مبتدا جاز حذفه ان اخبر عنه بمفرد
و لم يكن بعد نفي ولا اداة حصر ولا معطوفا على غيره و
لا معطوفا عليه غيره نحو لننزعن من كل شيعة ايهم
اشد اي الذي هو اشد ولا فرق في جواز حذف المر
فوع بين صلة اي او غيرها لكن لم يكثر الحذف في صلة غيرها
الا ان طالت نحو وهو الذي في السماء اله اي هو في
السماء اله و الا فالحذف قليل شاذ الا في قولهم لا سيما زيد
بالرفع فانه مقيس غير شاذ تنزيلا للاسما متزلة الا
الاستثنائية و المنصوب ان كان منفصلا او متصلا معينا لم يجز حذفه
للربط و ناصبه فعل تام او وصف غير صلة ال العايد
اليها المنصوب جاز حذفه نحو وما عملت ايديهم اي عملته
ايديهم كما قري به و قوله ما الله سوليك فضل فاحمدنه به
اي الذي الله سوليكه فضل و اما قوله ما المستقل هوب
محمود عاقبة فشاذ وحذف منصوب الفعل كثير و الوصف
قليل جدا و ان اشتركا في الجواز وليسا متساويين في الحذف
كما توهمه عبارة الالفية و المجرور نوعان مجرور بالمضاف
و مجرور بالحرف فالاول يجوز حذفه ان كان المضاف وصفا
عاملا ليس اسم مفعول نحو ناقض ما انت قاض
اي ما انت قاضيه كقوله ٭ لعمرك ما تدري الطوارق بالحصى

متعلقان باستقر وشبهه مما هو فعل حال كونه محذوفا
وجوبا لا بستقر وشبهه مما هو اسم لافراده وهما في اصطلاح
النحاة كالفقير والمسكين في اصطلاح الفقها اذا اطلق احدهما
شمل الاخر واذا ذكر فلكل معنى وادلك نظائر منها الايمان
والاسلام والشرك والكافر ثم الخامس من المعارف ذوا
لادات اي ادات التعريف وهي ال يجلبها للتعريف عند
الخليل وسيبويه لكن عند الخليل الهمزة اصلية فهي همزة قطع
كهمزة ام واب حذفت للوصل لكثرة الاستعمال وسيبويه
يخالفه في اصالة الهمزة فهي عنده وصل زايده كلنها منتصبها
في الوضع هذا ما حكاه ابن مالك في شرح التسهيل من الخلاف
بينهما ووافق فيه الخليل على ما ذهب اليه واستدل على صحته
بوجود ها ذكرها فيه والكران يكون ما ذكره ابن مالك عن
الخليل مذهبا له وقال ليس في كلام الخليل ما يدل على ان
الهمزة اصل مقطوعة في الوصل كهمزة اب وام لا اللام وحدها
لتعريف وضعت ساكنة فاجتلبت همزة الوصل للتمكن
من الابتداء بالساكن وفتحت لكثرة استعمالها فتح اللام
خلافا للاخفش وسيبويه في احد قوليه المشهور عنه ورجحه
ابن مالك في سلك المنظوم واختاره المص في حواشيه وقال
انه من الحسن بمكان وجميع ما اعترضوا به عليه سهل
بمثله او مجاب عنه كذا رجح في الجامع قول الخليل وهو

واطال في تقريرها
ونازعه ابو حيان
في ذلك وردها

ولا ناجات الطيبي الله صانع والباقي يجوز حذفه
ايضا ان تعين للربط وكان الموصول او المضاف للموصول
والموصوف بالموصول مجرورا بمثل ما جر به العايد معنى ومتعلقا
ولم يكن العايد محصورا ولا نايبا عن الفاعل ولا موقعا حذفه
في لبس نحو ويشرب مما تشربون ويشرب مما تشربون منه
وقوله ولا تركنن الى الامر الذي ركنت ابنا يعصرحين اعصر
العنب وقولك مررت بغلام الذي مررت به فان تعيين
العايد للربط كمررت بالذي مررت به في داره او جرا معا
بغير حذف كجاء غلام الذي انت غلامه او لم يجر الموصول اصلا
كجاء الذي مررت به او جر بحذف مماثل لما جر به العايد لفظا
لا معنى كمررت بالذي مر به لان احد الحرفين للسببية او
لفظا ومعنى لا متعلقا بالذي سرت به او كان محصورا
كمررت بالذي ما مررت الا به او نايبا عن الفاعل كمررت
بالذي مر به او حذف ملتبسا كرغبت فيما لو رغبت فيه
لم يجز الحذف في الصور كلها واعلم ان هذه الشروط التي
ذكرناها لصحة جواز حذف العايد من حيث هو لم يصح
بها وحده انما ذكرها احالة على الامثلة فانها جامعة
للشروط وصلة غير ال اما جملة كما مر او ظرف او جار
ومجرور تاما ان اي تتم به الفايدة كجاء الذي عندك او في
الدار فلا يوصل بما لا يكون كذلك وكلاهما اذا وقعا صلتين

متعلقان

الجاذد المبالغة تصح بمعنى اجتمع فيما افترق في غيره من الرجال
من جهة كماله ولا اعتداد بغيره لقصوره عن رتبة الكمال والمختار
جواز نيابتها عن الضمير المضاف اليه مخوفان الجنة هي المأوى
وقيده بن مالك بغير الصلة وجوز الزمخشري نيابتها عن
الاسم الظاهر وابو شامة نيابتها عن ضمير المتكلم قال في الحفي
والمعروف من كلامهم انما هو للتمثيل بضمير الغايب وقد تخلص
من كلام الصفات ال المعرفة اما عهدية او جنسية وكل منهما
ثلاثة انواع كما مر وقد تكون ال زايدة كاللات نحو اثملوا
الاول فالاول وقد مر انها تكون موصولة وابدال اللام في ال
المعرفة في لغة حمير يميما كقولهم في الرجل والفرس ام رجل
ام فرس وقد تطلق بها عليه السلام فقال ليس من ام برام
صيام في امسفر ونقلت هذه اللغة ايضا عن نفر من طي
فقال شاعرهم ذاك خليلي وذو يواصلني يرمي ورايي بامهم
وام سلم ثم السادس من المعارف المضاف اضافة مختصة الى
واحد مما ذكر من الخمسة المتقدمة ولو بواسطة مالم يكن
متعلقا في الابهام كغير ومثل ولا واقعا موقع نكرة كجاء
وحده وهي في التعريف بحسب ما تضاف اليه عند الاكثر فالمضاف
للعلم في رتبة العلم والمضاف لاسم الاشارة في رتبة الاشارة
وكذا البواقي الا المضاف الى المضمر كغلامي فليس في رتبة

ظاهر عبارته هنا وفي السكندور وانما لم يترك الهمزة وتحرك
اللام على قول الاخفش ان حركة بالكسر حصل الثقل مع كثرة
الاستعمال او التبست بلام الجر او بالفتح التبست بلام
الابتدا او بالضم فلا يظهر لها عند المبرد ان الهمزة للتعريف
واللام زايدت زيدت للفرق بينها وبين همزة الاستفهام
وتكون ال للعهد وهي التي عهد مصحوبها اما ذكر نحو رجاجه
الرجاجه وفايدتها التنبيه على ان مصحوبها هو الاول بعينه
اذ لو جيي به منكرا لتوهم انه غيره او ذهنا نحو اذهما في الغار
وجاء القاضي في قاض بينك وبين مخاطبك عهد فيه او
حضورا نحو اليوم اكملت لكم دينكم او الجنس وهي التي لم
يعهد مصحوبها اصلا وهي ثلاثة انواع كالتي للعهد لانها اما
ان تكون لبيان الحقيقة من حيث هي هي اي لا باعتبار
شيء كاهلك الناس الدينار والدرهم اي جنسهما وجعلنا
من الماء اي من حقيقة الماء المعروف وقيل المني كل شيء
حي هذه لا تخلقها كل لا حقيقة ولا مجازا او لا لاستغراق
افراده وهي التي تخلفها كل حقيقة نحو خلق الانسان ضعيفا
اي كل فرد من الانسان ضعيفا وتعرف بصحة الاستثناء من
دخولها نحو ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا او لاستغراق
صفات وهي التي يخلفها كل مجازا نحو زيد الرجل اي الجامع
لصفات الرجال المحمودة اذ لو قيل زيد كل رجل على وجه

الجاز

الضمير وانما هو كالعلم اي رتبة والالماح نحو مررت
بزيد صاحبك اذ الصفة لاتكون اعرف من الموصوف وقيل
انما اضيف الي معرفة فهو في رتبة ما تحتها قال المعى ويدل علي
علي بطلانه قولك لخذروف الوليد المنتقب فوصف المضاف
الي المعرف بال المعرف بها والصفة لاتكون اعرف من المو
صوف ولا يرد علي اطلاق قولهم هنا ان المضاف الي
المعرفة معرفة مالا يتعرف بالاضافة كالصفة المضاف الي
معمولها والتوغل في الابهام والواقع موقع نكرة لما
لما تقرر في باب الاضافة من ان كلا منهما لا يتعرف بالاضافة
والحكم اذا علم في بابه لشيء كان قيدا للحكم الذي يذكر مطلقا
في باب اخر باب في ذكر المبتدا والخبر اوما يتعلق
بهما من الاحكام والمبتدا هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية
لفظا او حكما مخبرا عنه ووصفا رافعا لما انفصل واغنى عن
الخبر والخبر ما تحصل به الفايده مع مسند غير الوصف المذكور
وبدا هنا وفي الجامع بالمبتدا قبل الفاعل تبعا لمن يري انه
اصل المرفوعات وخالف في السذور وقيدا بالفاعل نظرا الي
انه اصلها كما قال وذهب جمع الي ان كلا منهما اصل واختاره
الرضي قال ابوحيان وهذا الخلاف لايجدي فايدة والمبتدا
والخبر كلاهما مرفوعان باتفاق كالله ربنا ومحمد صلي الله عليه
وسلم

وسلم وشرف وكرم وعظم وزاده شرفا وفضلا لديه نبينا
صلي الله عليه وسلم وشرف وكرم وعظم لمن يعتقد عدم ايمانه
وانما اختلفوا في رافعها علي اقوال اصحها ان المبتدا مرفوع
بالابتدا وهو التجرد عن العوامل اللفظية للاسناد وقد مر ما فيه
والخبر مرفوع بالمبتدا وصح رفعه به وان كان بفعل جامدا لان
اصل العمل الطلب والمبتداء طالب للخبر من حيث كونه محكوما
به طلبا لازما كما ان فعل الشرط لما كان طالبا للجواب عمل فيه عند
طايفه واعلم ان الاصل في المبتداء ان يكون معرفة لان الغرض
من الكلام حصول الفايده والمبتدا محبر عنه والاخبار عن غير
معين لا يفيد ولان القصد من الكلام اعلام السامع ما يجهل ان
ان يجهله والامور الكليه قل ان يجهلها احد وانما تجهل الامور
الجزيية واورد علي الاول مجيء الفاعل نكره وهو مخبر عنه
واجيب بان الفاعل تخصص بالحكم المتقدم عليه قال هذا وهم
لانه اذا حصل تخصيصهم بالحكم فقط كان بغير الحكم غير مخصص
فتكون قد حكمت قبل معرفته وقالوا ان الحكم علي الشي لا
يكون الا بعد معرفته اذا علمت ذلك فلا يبتدا بنكره الا
اذا افادت والفايدة تحصل في الغالب اذ تخصصت النكره
بمخصص من المخصصات وهي كثيره وانماها بعضهم
الي نيف وثلاثين موضعا وذكر بعضهم انها ترجع الي سبعين

شبكة الألوكة
www.alukah.net

العموم والخصوص وظاهر الماتن اعتماد ذلك حيث قال ويقع
المبتدا نكرة ان عم كل فرد من جنسه او خصه فرد من ذلك
الجنس فالعام نحو رجل في الدار لان النكرة في سياق النفي
تعم اذا عمت كان مدلولها جميع افراد الجنس فاشبهت
المعرف بال الجنسية ومنه نحو اله مع الله وكل له قانتون
ومن يقم اقم معه والخاص نحو ولعبد مؤمن خير من
مشرك لان الوصف يخصص الموصوف النكرة فيحصل به فايده
ليست للعبد الذي لم يوصف ويحتمل ان يكون من الاول
ايضا ومن الخاص قوله عليه الصلاة والسلام خمس صلوات
كتبهن الله على العباد فتخصصه بالاضافة وقوله امر بمعروف
صدقة ونهي عن منكر صدقة وقولك رجيل جاءني لانه بمعنى
رجل صغير جاءني ويقع الخبر مفردا جامدا فلا يتحمل ضميرا
المبتداء او مشتقا فيتحمله مالم يرفع ظاهرا او ضميرا او بارزا
ويجب ابراز المتحمل وان امن اللبس اذا جرى الوصف على
من غير من هو له ويقع جملة لها اي فيها رابط وجوبا يربطها
بالمبتدا الذي سيقت له اسمية كالله وفعلية ويجوز حذفه
ان علم ونصب بفعل او وصف وجر باسم فاعل او حرف تضمن
او ظرفيه او بمسبوق بمثل لفظا اسمعوا لا نحو كلا وعد الله الحسنى
وقوله اصح. فالذي ترضى به انت مفلح. ورابط الجملة بما هي

خبر

خبر عنه او وصلها في المغني الى عشرة على خلاف في بعضها
واقتصر منها هنا على اربعة احدها الضمير وهو الاصل في الربط
ومن ثم يربط به مذكورا كزيد ابوه قايم وعمرو قايم اخوه محذوفا
كما مر والثاني الاشارة نحو ولباس التقوى ذلك خير
ان قدر ذلك مبتدا ثانيا والاباق قدر تابعا للباس على انه
بدل عطف وبيان والخبر مفرد والثالث اعادة المبتدا بلفظه
نحو زيد قايم زيد والكثر وقوع ذلك في مقام التهويل
والتفخيم نحو القارعة ما القارعة فالقارعة مبتدا اول
وما اسم استفهام مبتدا ثاني والقارعة خبره وهما خبر
الاول والتقدير القارعة اي شيء هي كما تقول اي رجل زيد
اذا اردت التعظيم والتفخيم لسانه الرابع العموم بان تكون
جملة الخبر مشتملة على اسم اعم من المبتدا فيكون المبتدا داخلا
تحته نحو زيد نعم الرجل قال في الرجل للجنس وهو مشتمل
على كل افراده وزيد فرد منها فدخل في العموم فحصل الربط
ومنه قوله واما الصبر عنها فلا صبر او الربط بالعموم تبع
فيه هنا وفي اوضح جماعة من النحاة وذكره في المغني كالمتبرئ
منه ثم قال ويلزمهم ان يجيزوا زيد مات الناس وعمرو
كل الناس يموتون وخالد لا رجل في الدار وخرج المثال
والبيت بما هو مذكور فيه فراجعه ولما كان من الجملة

الواقعة خبرا ما لا يحتاج الى رابط نبه على ذلك بقوله
الا في نحو قل هو الله احد مما الجملة للخبر بها نفس المبتدا في المعنى
اي فلا يحتاج الى رابط اكتفاء بها عنه لانها مفسرة للمبتدا والمفسر
عين المفسر هذا ان قدر هو ضمير الشان والابان قدر ضمير المسؤل
عنه فالخبر مجموع وهو الله واحد خبر بعد خبر او بدل قال الدماميني تبعا للرادي والتحقيق ان مثل هذا ليس من الاخبار بالجملة
بل المجموع على ارادة اللفظ كما في تكلمت بخمس لا حول ولا قوة الا
بالله العظيم كنز من كنوز الجنة وقع الخبر ايضا ظرفا زمانيا
او مكانيا حالة كونه منصوبا لفظا بما تعلق به الخبر والركب
اسفل منكم والرجل غدا وقع ايضا جارا ومجرورا ومنصوبا
ايضا محلا بذلك كالحمد لله وشرطها ان يكونا تامين بالمعنى
المتقدم فلا يجوز زيد امس ولا زيد بك ولما كان الخبر اذا
وقع ظرفا او مجرورا راجحا في التقدير الى المفرد والجملة قال
وتعلقها حينيذ بمستقر ونحوه مما هو اسم فاعل وهو اختيار
طائفة محتجين بان المحذوف هو الخبر في الحقيقة والاصل في
الخبر الافراد في الاصح ورجحه ابن مالك بامور منها ان اجتماع
اسم الفاعل والظرف وقد ورد كقوله فانت لدي بحبوحة
الهون كاين ولم يرد به اجتماع الفعل والظرف في كلام
يستشهد له ومنها ان الفعل المقدر جملة باجماع واسم الفاعل
ليس بجملة والمفرد اصل وقد امكن فلا عدول عنه ومنها
تضمنه اتفاقا بعد اما واذ الفجائية لامتناع ابلا بينهما

الفعل

الفعل دا او باستقر ونحوه مما هو فعل وهو اختيار اكثر البصريين
محتجين بان المحذوف عامل في الظرف والمجرور والاصل في العامل
ان يكون فعلا ورجحه ابن الحاجب بوجوب تقديره في الصلة
قال في المغني والحق عندي انه لا يترجح تقديره اسما ولا
فعلا بل بحسب المعنى ثم قال وان جهلت المعنى فقدر الوصف
لانه صالح للازمنة كلها وان كان حقيقة في الحال محذوفين
وجوبا وذلك المتعلق من حيث هو في الحقيقة هو الخبر على
ما صححه في الاوضح لا الظرف وانما اطلق عليه الخبر لبنائه عن
المحذوف ولهذا لا يجتمع بينهما الا شذوذا وظاهر كلامه ان المتعلق
لا يكون الا كونا مطلقا وبه صرح في التسهيل قال في المغني ويشترط
الوجوب للحذف وصرح فيه بجواز تقدير الكون الخاص لدليل
ويجوز حذفه حينيذ من قولهم بكذا اي من يكفل لي وقولنا من ل
الرجل والعبد بالعبد والانثى بالانثى مقتول او بقتل
والاصل فيه ان يقدر مقدما على الظرف كسائر العوامل مع
معمولها وقد يعرض ما يقتضي ترجيح تقديره وما يقتضي
ايجابه وفيه ايضا ويلزم من قدر المتعلق فعلا ان يقدره
محذوفا موخرا في جميع المسايل لان الخبر اذا كان فعلا لا
يتقدم على المبتدا وفي حاشيه الكشاف للتفتازاني مما
يجب له انه اذا قدر في الظرف كان او كاين فهو من التامه

بمعني حصل وثبت والظرف بالنسبة اليه لغو لنا قصر والا لكان
الظرف في موضع الخبر بتقدير كان وبتسلسل التقديرات فايدة
اعلم ان الظرف عندهم بحسب متعلقه فمان مستقر بفتح القاف
ولغو فالمستقر ما كان متعلقه عاما واجب الحذف نحو
وعنده علم الساعه واللغو ما كان متعلقه خاصا كالقيام
والقعود سواء وجب حذفه نحو يوم الجمعه صمت فيه اوجاز
جوابا لمن قال متى قدمت ووجه تسمية الاول مستقرا والثاني
لغوا ان المتعلق العام لما كان اذا حذف انتقل الضمير الذي
كان مستقرا فيه الي الظرف سمي ذلك الظرف مستقرا لا
ستقرار الضمير فيه فهو في الاصل مستقر فيه ثم حذفت الصله
اختصارا لكثرة دوره بينهم كقولهم في المشترك فيه مشترك
ولما كان الاخر لم ينتقل اليه شيء من متعلقه سمي لغوا كانه
الغي ولم يعتبروا اعتبار الاول قاله الدماميني قاعدة
كل ظرف اوجار ومجرور ليس بزايد ولا مما يستثني به لابد
ان يتعلق بالفعل اوما يشبهه اوما اول بما يشبهه اوما
يتطير الي معناه والمتعلق اما يكون ملفوظا به اومقدرا
والمقدر اما واجب الحذف اولا وواجب الحذف في ثمانية
مواضع ذكرها في المغني ولا يخبر باسم الزمان عن المبتدا
الجوهر المخبر عنه باسم الذات فلا يقال زيد اليوم لعدم
الفايده

الفايده فان حصلت جاز كان يكون المبتداء عاما والزمان
خاصا نحو نحن في شهر كذا او في زمان طيب وفهم منه ان المكان
يخبر به عن الجوهر نحو زيد امامك وعن اسم المعني نحو الخير
عندك وان اسم المعني يخبر عنه بالزمان وهو كذلك اذا كان
الحدث غير مستمر نحو الصوم غدا والا فلا لعدم الفايده واما قولهم
الليلة الهلال ما ظاهره انه اخبر فيه باسم الزمان عن
الجوهر فهو متاول بحذف اسم معني مضاف هو المبتدا في الحقيقه
كرويه الهلال الليلة فالاخبار انما هو عن اسم المعني لا عن
الجوهر وقيل لا تاويل بل الليلة جنس عن الهلال لشبهه باسم
معني من حيث يحذف في وقت دون وقت اخر ولما كان اولى يسد
من المبتدا ما لا خبر له لانه في معني الفعل لكن له مرفوع يغني
عنه نبه عليه بقوله ويغني عن الخبر في حصول الفايده
مرفوع وصف يكتفي به كان او نايبه والمراد بالوصف اسم
الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهه واسم التفضيل
والمنسوب معتمدا ذلك الوصف ليصح الاكتفا بالمرفوع
علي اداة استفهام حرفا كانت او اسما او اداة نفي كذلك
او فعلا فالاستفهام بالحرف نحو افاظن قومك سلمي اونودوا
ظفنا وبالاسم نحو كيف جالس العمران والنفي بالحرف نحو
ما مضروب العمران وبالاسم او بالفعل نحو ليس قايم

الزيدان وبالاسم نحو غير قايم الزيدان ومنه قوله غيرما
سوف على زمن ينقضي بالهم والحزن والنفي في المضي كالنفي
الصرف نحو انما قايم الزيدان ولا فرق في المرفوع ايضا بين ان
يكون اسما ظاهرا كما مر او ضميرا بارز كقوله خليلي ما واف
بعهدي انتما وجعل النفي بالفعل والاسم كالحرف فيه يجوز
لخروج الوصف عن كونه مبتدا حقيقة واعتماده على ما ذكر
شرط لازم عند جمهور البصريين وما اوهم خلاف ذلك ماول
عندهم ثم هذا الوصف مع مرفوعه اما ان يتطابقا او لا فان
تطابقا افردا نحو قايم زيد جار في الوصف الوجهان الابتدا
والخبرية الا في نحو اقايم اليوم امراة فيتعين الاول وهذا
يقدح في قولهم انه متى اوقع تقدم الخبر في الباس المبتدا
بالفاعل وجب تاخيره وان طابقا تثنية وجمعا نحو اقايمان
الزيدان واقايمون الزيدون تعين خبرية الوصف على
اللغة الفصحى لتحمل الضمير وان لم يتطابقا تعين ابتدائية
الوصف وما بعده فاعل اونايب عنه مغنيا عن الخبر والا
صل ان الخبر على المبتداء الواحد خبر واحد كما مر ويتعدد
الخبر جوازا على الاصح لان الخبر كالنعت فجاز تعدده و
ان اختلف الجنس واحد مفرد وواحد جملة نحو فاذا هي
حية تسعى والتعدد على ثلاثة انواع احدها ان يتعدد
لفظا

لفظا ومعنى لا لتعدد المخبر واحد عنه وعلامة هذا النوع
صحة الاقتصار على كل واحد من الخبرين والاخبار نحو زيد
فقيه كاتب شاعر فان استعملته بالعطف جاز اتفاقا
ان يتعدد لفظا لا معنى لقيام المتعدد فيه قيام خبر واحد
نحو هذا احلو حامض ولا يجوز في هذا العطف لان مجموعها
بمنزلة الخبر الواحد والمعنى هذا من خلافا لابي علي ولهذا
يمنع توسط المبتدا بينهما وتقدمها عليه على الاصح ثالثها
ان يتعدد لتعدد صاحبه اما حقيقة نحو بنوك فقيه
وشاعر وكاتب وقوله بداك يد خيرها يرتجى واخرى
لاعدائها غايظه او حكما نحو انما الحياة الدنيا لعب ولهو
وزينة وتفاخر بينكم وتكاثر وهذا يجب فيه العطف وصرح
بن مالك في التسهيل بعدم التعدد فيه وفي النوع الثاني
وفي الشرح بان التغيير فيها بضمير لفظ الوحدة ولا يقال
الا مجازا فما في الشرح من حكاية الاجماع على التعدد فيها
منظور فيه اللهم الا ان يريد اجماع من تعدم فايده اذا
اذا تعددت مبتدات متواليات فلك في الاخبار عنها طريقان
احدها ان تجعل الروابط في المبتدات فتخبر عن اخرها
وتجعله مع غيره خبر ما قبله وهكذا الى ان تخبر عن الاول
بتاليه مع ما بعده وتضيف خبر الاول الى ضمير متلوه نحو زيد

عمه وخاله فحذف ابوه قايم والمعنى ابواخ خال عم زيد قايم والا
فان تجعل الروابط في الاخبار فتاتي بعد خبر الاخير بها اخر
الاول وتالي لمثلها نحو زيد هذا الاخوان والزيدون ضاربوها
عندها باذنه والمعنى الزيدون ضاربوا الاخوان عندهند
باذن زيد وهذا المثال ونحوه لم يوجد مثله في كلام العرب وانما
وصفه النحاة للاختبار والتمرين قاله ابوحيان واعلم ان الاصل
في الخبر ان يتاخر عن المبتدا لانه وصف له في المعنى فحقه
ان يتاخر عنه وضعا كما هو متاخر عنه طبعا ولكنه قد يتقدم
عليه حيث لا مانع اما جوازا نحو في الدار زيد ووجوبا اما ان يكون
له صدر الكلام اما بنفسه كالاستفهام وذلك نحو اين زيد
او لانه اخر لخرج له صدر الكلام عن صدريته او بغيره نحو
نحو مبيعته اي يوم سفرك او بوقوع تاخره في لبس ظاهر نحو
عندي درهم ولي وطر اذ لو اخر لتوهم انه صفة للنكرة فالتزم
تقدمه دفعا للالتباس او يكون المبتدا محصورا فيه بالا او انما
نحو ما لنا الا اتباع احمد عليه الصلاة السلام ومعنى نحو انما
قام زيد اذ لو اخر لادهم الانحصار في الخبر او يعود ضمير
متصل بالمبتدا على بعض متعلق بالخبر نحو على التمر مثلها زبدا
او على مضاف اليه الخبر ولكن ملء عين حبيبها اذ لو
اخر للزم عود الضمير على متاخر لفظا ورتبة وقد

يحذف

يحذف كل من المبتدا والخبر جوازا للعلم واجتمع حذف
كل منهما وبقاء الاخر في نحو سلام قوم منكرون فسلام مبتدا
والمسوغ له الدعاء والخبر محذوف اي عليكم وقوم خبر لمبتدا
محذوف اي انتم قال ابن ايان واذا اراد الامر ان يكون المحذوف
مبتدا او كونه خبرا فايتهما اولى قال الواسطي الاولى كون المحذوف
مبتدا او كونه خبرا فايتهما اولى قال الواسطي الاولى كون المحذوف
المبتدا لان الخبر محط الفايده وقال العبدي الاولى الخبر لان التخفيف
في اخر الجملة اسهل وفي المحذوف من نحو زيد وعمرو قايم اقوال
ثالثها التخيير وقد يجب حذف كل منهما يجب حذف المبتدا اذا
يبنيه عليه هنا اذا اخبر عنه بنعت مقطوع لمجرد مدح او ذم
او ترحم كمررت بزيد الكريم او الخبيث نعم وبيس موخرا عنهما
كنعم الرجل زيد اذ قدر خبرا او بصريح القسم نحو في ذمتي
لافعلن اي يمين او بمصدر جيئ به بدلا عن اللفظ بفعله
كصبر جميل اي صبري واما حذف الخبر وجوبا فقد نبه عليه
بقوله ويجب اي يحذف في الخبر في اربع مسايل الاولى والثانيه
قبل جوابي لولا الامتناعيه اي الدالة على امتناع الثاني
لوجود الاول والقسم الصريح وهو ما يعلم بمجرد لفظه كون
الناطق به مقسما نحو لعمرك وايمن الله وامانة الله بخلاف
غيره نحو علي عهد الله فلا يعلم ذلك الا بقرينة كذكر جوابه

شبكة الألوكة
www.alukah.net

بعده فهذا يجوز فيه الاثبات والحذف ومحل وجوب الحذف
في الاولى ان تعلق الامتناع على نفس المبتدا كما هو الغالب
في لولا وهذا هو المراد بقولهم يجب الحذف اذا كان الخبر كونا
مطلقا نحو لولا زيد لاكرمتك اي لولا زيد موجود فان تعلق
عليه نسبة الخبر الى المبتدا جاز الحذف اذ دل على الخبر دليل
والا وجب ذكره نحو لولا قومك حديثو عهد بالاسلام لهدمت
الكعبة والثالثة قبل الحال الممتنع كونها خبرا عن المبتدا
المذكور قبلها بان يكون المبتدا مصدرا عاملا في مفسر صاحب
الحال كما سيأتي او مضافا الى المصدر المذكور نحو اكثر شربي
السويق ملتوتا او الى مؤول به نحو اخطب ما يكون الامير
قائما ويجوز تقديم هذه الحال على المصدر عند البصريين
وتوسط هو لها بينها وبين المصدر وهو له لا توسطها
بين المصدر ومعموله للفصل بينهما وخرج بقولنا الممتنع الى
الصالح جعلها خبرا للمبتدا فالرفع فيه واجب كضربي
زيدا شديد واما قولهم حكمك مسمطا اي احكك لك مثبتا
فشاذ والرابعة بعد واو المصاحبة في المعنى للصاحبه للذ
تكون نصا في المعية كما سيأتي فان لم يكن نصا فيها كما اذا
قلت زيد وعمرو واردت بالاخبار باقتران انهما جاز ذكره
لعدم التنصيص على المعية والحذف اعتمادا على ان السامع
يفهم المعية باقتضاء الكلام على ذكر المتصاحبين معنى الاقتران
والاصطحاب واشار الى امثلة ما تقدم من المسائل الاربع

على طريق

على طريق اللف والنشر المرتب بقوله نحو لولا انتم لكنا
مؤمنين فانتم مبتدا والخبر محذوف اي صددتمونا بعد
ليل اخبر صددناكم عن الهدى وهذا كما قرى مما تعلق فيه
الامتناع على النسبة وقد تقدم ان الحذف الخبر فيه لدليل
جائز لا واجب فالاولى التمثيل بما يكون فيه الخبر كونا مطلقا
وانما حذف لانه معلوم بمقتضى لولا اذ هي دالة على الامتناع
الوجوب والمدلول على امتناعه هو الجواب والمدلول على
على وجوده هو المبتدا فاذا قيل لولا زيد لاتيتك لم يشك
في ان وجوده يمنع من الاتيان فعلم الحذف لتقيين الحذف
ووجب لسد الجواب مسده ونحو لعمرك لافعلن فعمرك
مبتدا والخبر محذوف اي قسمي للعلم به ووجب لسد
الجواب مسده وعمرك بفتح العين من عمر الرجل بكسر الميم
اذا عاش زمنا طويلا ثم استعمل في القسم مرادا به الحياة
ونحو ضربي زيدا قائما فضربي مبتدا وهو مصدر عامل
في زيد النصب وقائما حال من الضمير المستكن في كان المحذوفة
وهو سادا مسد الخبر والاصل ضربي زيدا حاصل اذا كان
او اذ كان قائما فحذف حاصل الذي هو الخبر ثم الظرف
وكان المحذوف تامة وهذا الحال لا يصح جعلها خبرا عن
ضربي لان الخبر وصف في المعنى والضرب لا يوصف

بالقيام والمام لحصل كان ناقصة والمنصوب خبرها لامرين
احدها التزام تنكير الحال فانهم لا يقولون ضربي زيدا القائم
فلما التزم تنكيره علم انه حال لا خبر الثاني وقوع الجملة
الاسمية مقرونة بالواو سوقه كما في الحديث اقرب ما يكون العبد
من ربه وهو ساجد ونحو كل رجل وضيعته بالنصب المجمد والمثناة
التحتية وهي الحرف سميت بذلك لانها ان تركتها ما جمعها ضاعت
فيكون قد ضيعها او ضاع بتركها فكل مبتدأ وجملة بعده خبر
وضيعته معطوف على المبتدأ والخبر محذوف اي مقرونان
وانما حذف لدلالة الواو وما بعدها على المصاحبة والاقتران
ووجب لقيام الواو وسقام مع باب في ذكر ما ينسخ المبتدا
والخبر النواسخ لحكم المبتدا والخبر من حيث العمل احدها ما ثلاثة انواع
يرفع المبتدا وينصب الخبر وهو كان واخواتها وما عمل
عملي ليس وافعال المقاربة والثاني عكسه وهو ان واخواتها
وما عمل عملي إن والثالث ينصبهما معا وهو ظن واخواتها
واعلم واخواتها وسميت نواسخ لازالتها حكم المبتدا والخبر
اخذا من النسخ وهو لغة الازالة وبدا بالنوع الاول غير
معترض لافعال المقاربة ثم اعلم ان كان واخواتها على ثلاثة
اقسام احدها ما يعمل هذا العمل من غير شرط وهو ثمانية
كان امسى واضحى واصبح وظل وبات وصار وليس
وفي معنى صار آض ورجع عاد واستحال وحال وراح
وتحول

ويحول وتحول الثاني ما يعمل بشرط تقدم نفي او نهي او دعاء
وهو اربعة ما زال ما في يزال لا ما في ينزيل ولا يزول فانهما
تامان الاول منهما متعد الى واحد ومصدره الزيل والثاني
قاصر ومصدره الزوال وما فتي وما انفك وما برح وهذه
الاربعة معانيها متفقة بالاخلاف مثال النفي نحو ولا يزالون مختلفين
لن يبرح عليها كافين ومنه تالله تفتؤ وقوله يمين الله ابرح
قاعدا اذ الاصل لا تفتؤ ولا ابرح ومثال النهي قولهم
شام كمسى ولا تزال ذاكر الموت ∴ فنسيانه ضلال مبين
ولا زال منهلا بجرعائك القطر وقيده في الارتشاف كما في
البيت القسم الثالث ما يعمل هذا العمل بشرط تقدم ما المصدرية
الظرفية وهو دام لا غير كما عطا مادمت مصيبا درها اي مدة
دوامك مصيبا وسميت ما هذه مصدرية ظرفية لانها تقدر هي
المصدرية بالمصدر والظرف فلو لم يتقدمها ما او كانت مصدرية
غير ظرفية لم تعمل او ان ولي ظرفا غيرها منصوب فرد حال كجئت مادام
زيد صحيحا اي من دوام صحيحا ولا يلزم من وجود المصدر
الظرفية وجود العامل المذكور بدليل قوله تعالى مادامت السموات
والارض اذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط ولا يوجد
الظرفية بدون المصدرية واتفق النحاة على ان كان واخواتها
افعال الا ليس فان الفارسي ومن تبعه يذهب الى حرفيتها

والصحيح فعليتها لاتصال ضمائر الرفع البارزة وتاء التانيث بها كما تقدم فيرفعن هذه الافعال وكذا ما تصرف منها المبتدا تشبيها بالفاعل ويسمى اسمها هن حقيقة وفاعلها مجازا وينصبن خبره تشبيها بالمفعول ويسمى خبرا لهن حقيقة ومفعولا مجازا لكن يشترط في المبتدا الذي تدخل عليه ان لا يخبر عنه بجملة طلبية ولا انشائية وان لا يلزم التصدير والحذف والعدم التصرف ولا الابتداء بيد سواء كانت لتفسير محبوب لفظي او معنوي نحو كان ربك قديرا واما قوله كوني بالمكارم ذكريني فنادر ولعله استغنى عن ذكر هذه الشروط لحالة على المثال فانه جامع لها وما افتقاه كلام من تشبيه الواقع الى هذه الافعال هو مذهب البصريين واما الكوفيون فانهم لا يجعلون لها عملا الا في الخبر لان الاسم لم يتغير عما كان عليه والصحيح الاول بدليل اتصال الاسم بما اذا كان ضميرا نحو وكانوا هم الظالمين والضمير لا يستغرل لا بفعل الا بعامل ويلزم على مقابله ان تكون من الافعال ناصبة لا فاعلة وهذا لا يعهد في الافعال والاصل تاخير الخبر عن الاسم كما في باب المبتدا وقد يتوسط الخبر بين الاسم والفعل مع جميعها ولو كان جملة على الاصح ثم تارة يكون التوسط جائزا نحو وكان حقا علينا نصر المومنين وقوله وليس

سواء عالم

سواء عالم وجهول وتارة يكون واجبا نحو كان يحيى ان يكون في الدار صاحبها فلا يجوز تقدم الخبر على الناسخ لاجل المحرف المصدري ولا تاخره عن الاسم لاجل الفرق قال الدماميني واما قولهم في هذا المقام نحو كان في الدار صاحبها فليس بصحيح اذ ليس ثم ما يوجب التوسط اذ لو تقدم الخبر على الناسخ ثم يمتنع وتارة يكون ممتنعا لمانع كحصر الخبر نحو وما كان صلاتهم عند البيت الا مكاء وتصديه كخفاء اعل بها نحو كان موسى صديقي وكتا خبر مرفوع الخبر نحو كان زيد حسنا وجهه اذ لو تقدم وقيل حسنا زيد وجهه او حسنا كان زيد وجهه لزم الفصل بين العامل ومعموله الذي جي به بالاجنبي وقد يتقدم الخبر على الفعل واسمه جميعها ولو كان جملة على الاصح بدليل اهو لاء اياكم كان يعبدون فان تقديم المعمول يوذن بجواز العامل كذا قيل وهو غير لازم فقد يتقدم المعمول حيث لا يتقدم العامل بدليل فاما اليتيم فلا تقهر وملازم نحو زيدا لم اضرب مع امتناع تقدم الفعل على لم ولن والاولى ان يستشهد ببيت الرضي وهو قو ل

اعلموا انني كلم حافظ ∴ شاهد ما كنت او غايبا ∴ وقد يجب التقدم كان يكون لمصدر الكلام نحو اين كان زيد وقد يجب التاخير كما يعلم مما مر ولا يستثنى مما مر ولا يستثنى من هذه الافعال الا خبر ليس فانه لا يجوز تقديمه عليها على الاصح

مكتبة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

شبكة الألوكة www.alukah.net

قياسا على ليس عسى ونعم يجامع للجمود وما احتج به المخبر من قوله
تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم لا حجة فيه لجواز ان يكون
يوم منصوبا بفعل مقدر اي يعرفون لا بالمخبر وانه ظرف والظرف
يتوسع فيه مالا يتوسع في غيره ولذلك جاز ما عندك زيد
ذاهبا ولم يجز ما طعامك زيد اكلا لكن هذا يقتضي جواز تقديم
خبر ليس عليها اذا كان ظرفا وقد اطلق منعه والاخبر دام فانه
يجوز تقديمها عليه باتفاق لان معمول صلة الحرف المصدري لا يتقدم
عليه والا علي دام وحدها لعدم تصرفها وليلا يلزم الفصل بين الموصول
وصلته وظاهر كلام الالفية كالشرح ان هذا مجمع عليه ايضا قال
المرادي وفيه نظر لان المنع معلل بعلتين وكل منهما لا ينهض مانعا
باتفاق ومثل دام كل فعل قارنه حرف مصدر كيحبني ان يكون عالما
واذا انتفى الفعل بما امتنع تقديم الخبر علي كل ما يمتنع علي مادام
لان ما لها مصدر الكلام لا يتوسط بينها وبين الفعل فيجوز ما
قايما كان زيد دون قايما ما كان زيد واعلم ان خبر هذه الافعال
كخبر المبتدا في جواز تعدده ووقوعه مفردا وجملة لها
رابط ولم مع الاسم حالات فان كانا معرفتين فالاسم هو المعلوم
للمخاطب مطلقا فان علمها وجهل انتساب احدهما الي الاخر
فالاسم هو الاعرف علي المختار ما لم يكن الاخر اسم شارع اتصل
بها تنبيه فان لم يكن احدهما اعرف فالتخيير وكذا ان كان

تابعتين وكل منهما مسوغ فالمعرفة هو الاسم والاخر هو الخبر ولا يعكس
الا في الضرورة وجوزه بن مالك اختيارا بشرط الفايدة وكون
النكرة غير صيغة محضة ومن وروده قوله يكون مزاجها عسل
وماء وتختص الخمسة الاول وهي كان وظل وبينما براد فتها صار
الدالة على تحول الموصوف عن صفته التي كان عليها الى صفة
اخري اما باعتبار العوارض والحقايق فيصير المعنى واحدا
وكانت هيا منها واكنتم ازواجا ثلاثة وقوله امست خلاء
واسي اهلها احتملوا وقوله تعالى فاصبحتم بنعمته اخوانا
وقول الشاعر امسى يعزف اتوابي ويضربني وقوله تعالى
فظلتم اعناقهم لها خاضعين وكما تختص هذه الخمسة ببرادفتها
صار تختص صار وليس وما بعدهما بعدم الدخول على
مبتدا وخبره ماض فلا يقال صار زيد عالم ولا ما دام زيد تعود
وكذا البواقي لان هذه الافعال تفهم الدوام على الفعل واتصاله
بزمن الاخبار والماضي يفهم الانقطاع فتدافعا ويختص غير
ليس وفتي وزال من هذه الافعال بجواز التمام اي الاستغناء
بالمرفوع عن الخبر ويقال له فاعل هذا هو الصحيح
عند بن مالك وذهب الاكثرون الي ان معنى تمامها دلالتها
على الحدث والزمان فعلي الاول معنى نقصانها عدم اكتفاء بها
بالمرفوع وعلي الثاني دلالتها على الزمان فقط قال في المغني

اضاف عليها الذي اضافها عليه

بعد شبي ينبغي عندي الادبا

د الصحيح انها كلها دالة على الحدث الا ليس و ابطل بن مالك
مذهب الاكثرين بعشرة امور ذكرها في شرحه على التسهيل
و الارتشاف و هذه الاختلاف مبني عليه خلاف من انها
هل يتعلق بها الظروف و الجار و المجرور ام لا فمن قال بدلالتها
على الحدث اجاز تعلقهما بها و من قال لا منع ذلك فاذا استعملت
تامة كانت بمعنى فعل لازم فكان بمعنى حصل نحو وان
كان ذو عسرة اي و ان حصل و امسى و اصبح بمعنى دخل
في المساء و الصباح نحو فسبحان الله حين تمسون اي حين
تدخلون في المساء و حين تصبحون اي تدخلون في الصباح و دام
بمعنى بقي نحو خالدين فيها ما دامت السموات و الارض
اي بقيت و اضحى بمعنى دخل في الضحى نحو اضحينا اي
دخلنا في الضحى و بات بمعنى عرس كقول عمر رضي الله عنه
اما رسول الله صلى عليه وسلم فقد بات بعني اي عرس بها
و قد يكون بمعنى نزل قالوا بات بالقوم اي نزل بهم ليلا و صار
بمعنى انتقل نحو صار الامر اليك اي انتقل و قد تاتي بمعنى
رجع نحو الا الى الله تصير الامور اي ترجع و ظل بمعنى دام
و استمر نحو ظل اليوم اي دام ظله و برح بمعنى ذهب نحو
و اذ قال موسى لفتاه لا ابرح حتى اي لا اذهب و انفك
بمعنى انفصل نحو فملكت الخاتم فانفك اي انفصل و اما

ليس

و ليس و فتي و ذال فانها ملازمة للنقص و ما اوهم
خلاف ذلك يؤول و تختص كان بمرادفة دام بزل كثيرا فتقيد
استمرار خبرها لاسمها نحو و كان الله على كل شيء قديرا
و يجوز زيادتها متوسطة بين شيئين متلازمين ليسا جارا
و مجرورا كالمبتدا و خبره نحو زيد كان عالم و الفعل و فوعه
نحو لم يوجد كان مثلك و الموصول و صلته نحو جاء الذي كان ضربته
و الموصوف و صفته نحو جاء رجل كان عالم و اطرد زيادتها بين
ما و فعل التعجب نحو ما كان احسن زيدا و معنى زيادتها
انها لم يؤت بها للاسناد و فيهم من قوله كان انها يراد
بلفظ الماضي و ان غيرها من اخواتها لا يراد و هو كذلك
و ما ورد خلاف ذلك فهو شاذ و من قال لا متوسطة انها
لا تزاد في صدر الكلام و لا اخر و هو كذلك لان ما ذكر اولا
يكون بعضي بشانه و ما ذكر اخرا يكون محط الفايده و كلا هما
ينافي الزياده و جوز الفراء زيادتها فيما سا على الفاء
نحو اخوا و الاصح المنع لان الزيادة خلاف الاصل و لا
تستعمل الا فيما اعتيد استعمالها فيه و تختص بجواز حذف
نون مضارعها المجزوم اي بالسكون اذ هو الاصل و المتبادر
عند الاطلاق فلا تحذف من غير المجزوم و المجزوم وصلا فلا
تحذف من المجزوم بالسكون حالة الوقف نحو لم اكن لان

الفعل الموقوف عليه اذا دخله الحذف حتى بقي على حرف او حرفين يجب عليه الوقف بهاء السكت كمعه ولم يعه فلم يك يع فالوقف عليه باعادة الحرف الذي كان فيه اولى من اقتلاب حرف لم يكن لم يلزم مثله في لم يع لان اعادة الياء تؤدي الى الغاء الجازم بخلاف لم اكن لان الجازم انما تقتضي حذف الضمة لا حذف النون اذا يلقها ساكن فلا تحذف من المتصل بالساكن لتعاصبهما على الحذف لفوتها بالحركة العارضة لالتقاء الساكنين خلافا لليونس ليونس مستندا الى نحو قوله اذا لم تكن الحاجات من همة الفتى وهذا ونحوه محمول عند النافع للعتد في المنع بمطلق الحركة على الضرورة كقوله وذلك استقفي اذ كان ما وك ذا فضل ولا متصل ضمير نصب فلا تحذف من المتصل به نحو ان يكنه فلن تسلط عليه اذ الغاية ترد الاشياء الى اصولها فلا تحذف معها بعض الاصول فان توفرت هذه الشروط جاز الحذف نحو ولم اك بغيا اصله اكون حذفت الضمة للجازم والواو للتقاء الساكنين والنون للتخفيف ولا يختص الحذف بكان الناقصة بل التامة كذلك ولذلك قرئ حسنة برفع حسنة ويختص ايضا بوجوب حذفها وحدها دون اسمها وخبرها معوضا عنها بعد الحذف ما الزايدة وذلك مطرد بعد ان المصدرية الواقعة في كل موضع اربد به تعليل فعل بفعل كما في مثل قوله اباخراشة

اما انت

اما انت ذا نفر فان قومي لم يأكلهم الضبع اصله افتخرت لان لان كنت ذا نفر ثم قدمت اللام على المعلول لافادة الاختصاص ثم حذفت اللام وكان للاختصار فانفصل الضمير وصار ان انت ذا نفر ثم زيدت ما عوضا عن كان لحذفه وادغمت النون في الميم لما بينهما من التقارب في المخرج فصار اما انت ذا نفر ويقاس بضمير المخاطب غيره وقد مثل سيبويه باما زيد ذاهبا وانما خص ضمير المخاطب بالذكر لانه لم يسمع من العرب حرفها الا معه ولا يحذف الجمع بين ما كان لامتناع الجمع بين العوض والمعوض ووجوزه المبرد وعليه في الشرح ويختص ايضا بجواز حذفها مع اسمها خبرا كان او ظاهرا دون خبرها وذلك مطرد بعد ان لو الشرطيتين كما في مثل قول الجرير فان وصل الذنب فوصل ..... وان صرما فصرم كالملاك وقولهم الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر اي ان كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير قوله عليه الصلاة والسلام صلى الله وسلم عليه وزاده فضلا وشرفا لديه التمس ولو خاتما من حديد اي ولو كان ما تلتمسه خاتما من حديد وقول الشاعر لا يأمن الدهر ذو بغي وان ملكا ..... جنوده ضاق عنها السهل والجبل اي ولو كان الباغي ملكا واما حذف كان مع خبرها وابقاء الاسم فضعيف وعليه ان خيرا بالرفع

اي ان كان في عملهم خير وفي هذا ونحوه اربعة وجوه مشهورة
وان ضمت اليه وان شر فشر كان في الجمع بالقسمة العقلية ستة
عشر وجها وقد تحذف مع اسمها وخبرها بعد ان الشرطية
بعد ان الشرطية كقولهم افعل هذا اما اي ان كنت لا تفعل غيره
فاعوض عن كان ولا هي النافية للخبر ولما فرغ من كان واخواتها
اخذ يتكلم على ما حمل على ليس وهو ما ولا فقال وبدأ بما فقال
فقال وما النافية عند الحجازيين كليس في رفع الاسم ونصب
الخبر لشبهها بها في نفي الحال ودخول على المعارف والنكرات
وفي دخول الباء في الخبر وبنو تميم لا يعملونها بل هي عندهم
مهملة وهو القياس لانها حرف لا تختص بفعل بل تدخل
على الاسماء والافعال فاصلها ان لا تعمل قال شاعرهم
ومحفوف الاعطاف قلت له انتسب ٭ فاجاب ما قتل الحب
حرام ٭ اي هو تميمي لا حجازي ولما كان عملها على خلاف الاصل
شرط الحجازيون لها اربعة شروط واشار الى الاول بقوله
ان تقدم الاسم على الخبر فلو تقدم نحو ما مسيء من اعتب
بطل عملها خلافا للفراء وان كان ظرفا او مجرورا خلافا لابن
عصفور واشار الى الثاني بقوله ولم يسبق الاسم بان
الزايدة فلو سبق بها كقوله بني غدانة ما ان انتم ذهب
بطل عملها وجوبا عند البصريين لانها محمولة على ليس

في العمل

في العمل وليس لا يفترقان اسمها بان بعدت عن الشبه ودوي
دهيا بالنصب واول على ان ان نافية موكدة لما لا زايدة والى
الثالث بقوله ولا معمول الخبر فان سبق به نحو وما كلمني و
اني انا عارف بطل عملها وجوبا لضعفها في العمل فلا تتصرف
تعمل في خبر ما معمولها بالتقديم الا اذا كان المعمول ظرفا او حال
او مجرورا فانه لا يبطل نحو ما عندك زيد مقيما وما هي انت
عينا لتوسعهم فيها ما لم يتوسع في غيرها ولم يبنه هذا
الشرط في الشرح والى الرابع بقوله ولا الخبر بالرفع عطفا
على الضمير المستكن في يسبق اي ولم يسبق الخبر بلا
فلو سبق بها نحو ما محمد الا مسافر بطل عملها لبطلان
علة ليس وزاد بعضهم شرطين ان لا تتكرر وان لا يبدل اسمها من
موجب نحو ما زيد بشيء الا شيء لا يعباء به فاذا توفرت
هذه الشروط عملت كليس نحو ما هذا بشرا واما هذا
واذا عطف على خبرها بلكن او بل تعين في
المعطوف الرفع على انه خبر مبتداء محذوف نحو ما زيد
قائما لكن قاعدا وبل قاعد ولا يجوز النصب لان المعطوف
بهما موجب وما لا تعمل الا في النفي واما المعطوف بغيرهما
فيجوز فيه الامران والنصب اجود ولكنا لا النافية للوحدة
او للجنس ظاهرا عند الحجازيين كليس فيما تقدم لكن

عملها قليل جدا لم يرد الا في الشعر خاصة ويشترط لما تقدم
في عملها من الشروط الاربعة ما عدا الثاني وزيادة على ما مر
تنكير معمولها فلا تعمل في معرفة خلافا لابن جني مستندا لقول التائم
دعلت سواد القلب لا انا باغيا سواها ولا عن حبها متراخيا
واجاز في شرح التسهيل القياس عليه مع تصريحه في التسهيل
بالندور وتأويله على جعل انا مرفوعا بفعل مضمر
وباغيا نصبا على الحال تقديره ولا اذكر باغيا فلما اضمر الفعل برز
الضمير وانفصل والغالب في خبر لا ان يكون محذوفا واحتمى
قيل بلزومه والصحيح جواز ذكره نحو قوله تعز فلا شيء
على الارض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا وكذا يجعل عمل
ليس لات خلافا للاخفش وهي لا ترد عليها التاء لتانيث
اللفظ وفتحت للتخلص من التقاء الساكنين وفتحت تخفيفا
قال في الاوضح وعملها بالجماع من العرب انتهى ولكن لا تعمل
الا في الحين نص عليه سيبويه فاخذ بعضهم بظاهره وقصر
عملها على لفظ الحين وقال بعضهم المراد اسماء الزمان وهو ظاهر
عبارة الاوضح وكذا بن مالك في التسهيل حيث قال وتختص بالحين
او مرادفة وصرح في الشذور وشرحه انها تعمل في الحين
بكثرة وفي الساعة والاوان بقلة وهذا منه كالتوسط في
المسئلة ولا يجمع في الكلام بين جزئيها اي اسمها وخبرها

لنضعها

لنضعها بل لابد من حذف احدهما لصحة عملها والغالب حذف اسمها
المرفوع وبقاء المنصوب ولات حين مناص اي ليس الحين
حين فرار ومن غير الغالب عكسه وعليه قرئ سذوذا ولات
حين مناص بالرفع قال بعضهم وكان القياس ان يكون هذا
الغالب بل كان ينبغي ان حذف المرفوع لا يجوز البتة لان مرفوعها
محمول على مرفوع ليس ومرفوع ليس لا يحذف فهذا فرع تفرع
فيه ما ليتصرفوا في اصله وافهم كلامه انه لا يشترط تنكير معمولها
ولم يتعرض لان النافية لان اعمالها نادر كما في الاوضح
تبعا لابن مالك بل ذهب الفراء واكثر البصريين الى المنع و
اعمالها لغة اهل الحجاز كقول بعضهم ان احد خيرا من احد
الا بالعافية وقول الشاعر ان هو مستوليا على احد الا
على اضعف المجانين والنوع الثاني من انواع النواسخ إنَّ
بالكسر والتشديد أنَّ بالفتح والتشديد وهما موضعان
لتاكيد الحكم المقترن باحدهما ونفي الشك عنه والانكار لرد
من ثم لا يوتى بهما اذا كان السامع خالي الذهن من الحكم
والتردد فيه ويفترقان من حيث ان المكسورة لا تقع
الجملة بعد خولها عليها وان المفتوحة تصدها في حكم المفرد
ولهذا تقع الجملة المفتوحة بها موقع الفاعل والمفعول والمجرور
فتاول بعزوه وظاهر اطلاقه كغيره ان إن لتوكيد الايجاب

شبكة الألوكة
www.alukah.net

والنفي ويشهد له قوله تعالى ان الله لا يظلم الناس شيا
وهو اللام لقول البيانيين ان زيدا ليس بقايم فيه توكيد
ان لكن ذكر وا في باب لا التبرية ما ينافي الاطلاق ولكن
بالتشديد وهي موضوعة للاستدراك وهو رفع توهم يتولد
من الكلام السابق رفعا تشبيها بالاستثناء تقول زيد
شجاع فتوهم اثبات الشجاعة لزيد اثبات الكرم له لانه من
لازم الشجاعة الكرم فاذا اردت دفع هذا التوهم تاتي
بلكن فتقول لكنه بخيل وقيس على هذا النفي ولا يدان
كلام امناقض لما بعدها نحو ما هذا ساكنا لكنه متحر ك
او ضده نحو ما هذا اسود لكنه ابيض او خلاف له على
الاصح نحو ما قام زيد لكن عمرو شارب ويمنع ان يكون مماثلا
له باتفاق قاله ابو حيان في النكت الحسان وقد تاتي للتو كيد
نحو لو جاءني احسنت اليه لكنه لم يجي وكان بفتح الهمزة و
التشديد للتشبيه الموكد عند الجمهور كتوكيدها من الكاف
المفيدة للتشبيه وان المفيدة للتاكيد سواء كان خبرها
جامدا ام مشتقا نحو كان زيدا اسد اذ اصل ان زيدا
كاسد فقدمت الكاف علي ان ليدل او الكلام على التشبيه من
اول وهلة وفتحت همزة كان للجار وصارا حرفا واحدا
مدلولا بهما على التشبيه والتاكيد وقيل انها بسيطة لان

الاصل

الاصل عدم التركيب ويلزم عليه ان يكون لمطلق التشبيه ويليها
المشبه به بخلاف الكاف ومثل فان الذي يليها المشبه به
او للظن على راي بعضهم نحو كان زيدا كاتب والصحيح انها لا تكون
الا للتشبيه فانه موضوعه وليت وهي موضوعة للتمني وهو
طلب ما لا طمع فيه نحو ليت الشباب يعود يوما ∴ فاصبح
ما فعل المشيب ∴ فان عوده مستحيل عادة او ما فيه عسر
نحو ليت لي مالا فاحج منه فان حصول المال ممكن ولكن فيه عسر
وتعلق التمني بالمستحيل كثير وبالممكن قليل فلا يكون في الواجب
ويجب في التمني اذا كان متعلقه ممكنا ان لا يكون لك توقع و
طماعة في وقوعه والا صار ترجيا ولعل وهي موضوعة للترجي
وهو توقع المحبوب المستقبل حصوله نحو لعل الله يرحمنا
او للاشفاق وهو توقع المكروه نحو لعلك باخع نفسك
ولا يكون الترجي الا في الشي الممكن بخلاف التمني فانه يكون
فيه وفي الممتنع فافترقا واما قول وعون لعلي ابلغ الاسباب
اسباب السموات فجهل منه او قد قاله في المتني ولو عبر
بالتوقع لكان احصر ليشمله لما ذكر او للتعليل على راي الكسائي
والاخفش فقولا له قولا لينا لعله يتذكر او يخشى اي
كي يتذكر وهذا ونحوه عند الجمهور للترجي وترد للاستفهام
عند بعض الكوفيين كقوله تعالى لعله يزكى وقوله عليه

شبكة الألوكة
www.alukah.net

في جواز العطف بالرفع على اسم ان قبل استكمال الخبر
فمن نسب الرفع لها منع العطف ليلا يتوارد عاملان على
معمول واحد ومنع اجاز العطف لانتفاء ذلك وما اقتضاه
من نسبة العمل لهن محله ان لم تقترن بهن ما الحرفيه
الزايده فان اقترنت بهن نحو انما الله اله واحد وقيل
انما يوحي الي انما الهكم اله واحد وكانما يساقون الي
الموت وكنما اسعى لمجد مؤثل ولعلما انها كأنما النار
للخاد المفيد بطل عملهن وجوبا لزوال اختصاصها
باسماء ولهذا سميت ما هذه كافة للفظها ما اقترنت بها عن
العمل ولا يستثنى من ذلك الا ليت فيجوز فيجوز
حينيذ فيها الامران اي الاعمال وهو الارجح لبقايها
على اختصاصها بالاسماء ما على الالغاء والاهمال حملا
على اخواتها وقد روي بها قوله التابعة قالت الا
ليتما هذا الحمام لنا قال ابن مالك في شرح الكافيه وفقه
الله ليس وما اقتضاه كلامه من وجوب الالغاء فيما
عدا ليت وجوازه فيها هو الارجح وقيل يجوز في
الكل وهو ظاهر الالفية وقيل بوجوب الاعمال في
ليت ورجح الحرفية الاسمية فلا تكف عن العمل كقوله
ولكنما يغضي فسوف يكون ومثلها ماء المصدريه نحو

الصلاة والسلام صلى الله وسلم عليه وزاده شرفا وفضلا
لديه لبعض اصحابه وقد خرج اليه مستعجلا لعلنا اعجلناك
والاية عند المانع محمولة على الترجي والحديث على الاشفاق
وعقيل يخبر بحذف لامها الاولى وجر اسمها وكسر لامها الاخيرة
وهو جيد غير عاملة عمل ان كما في المغني وكلامه في الاوضح
يشعر بخلافه فينصبن هذه الاحرف المتقدمة المبتدا اتفاقا
بدهولها عليه ويسمى اسمها ويرفعن الخبر اي خبر المبتدا
ويسمى خبرها لكن بشرط في اسمهن ما تقدم في
اسم كان واخواتها ونسبة الرفع الى هذه الاحرف هو
مذهب البصريين واما الكوفيون فذهبوا الى ان الخبر مرفوع
بما كان مرفوعا به قبل دخولها لانه لم يتغير عما كان عليه
ولهذا لا يجوز ان قايم زيدا ولو كان معمولا لها جاز ولاتفع
الاول لان هذه الاحرف شبهها بكان الناقصة في لزوم
دخولهن على المبتدا والخبر والاستغنا بهما فعملن
عملها معكوسا ليكون المبتدا والخبر معهن كفعول قدم
وفاعل اخر تنبيها على الرتبة ولان مابنها في الاخبار
كلن كالعمل والاسما كالفضلات فاعطيا اعراب العمل
والفضلات كذا قيل في تقرير العلة وهي في ما لحاجة
ولم يتقدم منصوبها ويبني على هذا الخلاف خلاف

في جواز

انما فعلت حسن اي ان فعلك حسن ويحتملها قوله
تعالى انما صنعوا كيد ساحر وليس لك ان تقدرها
كافة لان ذلك يوجب نصب كيد ووقع في الشرح
وفي بعض نسخ الاوضح الاستشهاد بقوله ولكنما يقضي
لما الكافة وهو غير ظاهر كان المكسورة اي كما يجوز في
ان المكسورة ذلك حال كونها مخففة من الثقيلة بان اسكن
نونها لكن الاهمال كثير لزوال اختصاصها بالاسماء وانما
اعملت قليلا استصحابا للاصل وقد قرئ بهما قوله تعالى
وان كلا لما ليوفينهم ويكثر كون الفعل الداخلة عليه ناسخا
والاكثر فيه كونه ماضيا نحو وان كانت لكبيرة وان وجدنا
اكثرهم لفاسقين ووقوع غير الناسخ بعدها نادر والمضارع
اندر كقوله واذا اهلك
تدم للخبر اللام في الغالب كما سيأتي ليلا يتوهم كونها نافية
واما لكن اذا كانت نافية مخففة من الثقيلة فتهمل وجوبا
لزوال اختصاصها بالاسماء بدليل ولكن كانوا هم الظالمين
وعن بونس والاخفش انه حكاية عن العرب واما ان
المفتوحة اذا خففت فتعمل وجوبا كما اذا لم تخفف
بخلاف المكسورة لانها اشبه بالفعل منها قال بن مالك
في شرح الكافية ولكن يجب في غير ضرورة حذف اسمها

وكونه

كونه ضمير شان تبع في هذا ابن حاجب واما ابن مالك فلم
يوجب ذلك بل جوز ان يكون غيره وهو ظاهر عبارته
والمعنى في الشذور والاوضح وكون خبرها جملة اسمية
كانت او فعلية لاشتمالها على المسند والمسند اليه
محافظة على الاصل حيث لم يذكر الاسم واما في الضرورة
فلا يجب شيء مما تقدم كقوله بانك ربيع وغيث مريع
وانك هناك يكون الثمالا وكون الجملة مفصولة من ان ببدات تعمل
فيتصرف غير دعاء اما بقد نحو وتعلم ان قد صدقتنا او
بحرف تنفيس نحو علم ان سيكون وقوا فاعلم فعلم المرء
ينفسه ان سوف يأتي كل ما قدرا او بحرف نفي وحسبوا الا
يكون علم ان لن تخصوه ايحسب ان لم يره احد اولوا الا
شتاعيه نحو ان لو نشاء اصبناهم وقل من ذكرها من النحاة
وربما جاء ذلك بالافضل كقوله علموا ان يؤملون فجادوا
والملق الثاني وقيده في الاوضح بالاولى ولم افتقض
ذلك انه مقصود على احدهما واعلم كلامه ان الجملة ان
بديت باسم او فعل جامد ودعا لم تحتج الى فاصل بينها
وبين ان نحو اخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين وقد
ان ليس للانسان الا ما سعى والخامسة ان غضب
عليها في قراءة بعضهم واما كان اذا خففت فتعمل وجوبا

عند الجمهور استصحابا للاصل وحملا لها على ان المفتوحة كذلك
تخالفها في ان خبرها لا يلزم كونه جملة وفي ان اسمها لا يجب
كونه ضمير شان ولا حذفه بل يجوز اظهاره كما قال ويقل ذكر
اسمها في اللفظ كقوله كان ظبية تعطو الى وارق السلم في رواية
نصب ظبية ويفصل الفصل المتصرف الواقع بعدها ولا يكون
الاخبر امنها باحد شيئين لا غير اما بلم نحو كان لم تغن بالامس
او قد نحو فخذوها كان قد الما فان كان خبرها مفردا او جملة
اسمية لم يحتج الى فاصل كقوله وصدر مشرق النحر كان ثديا
حقان وبروي كان يديه حقان وترك ذكر ليت ولعل لانهما
لا يخففا والحاصل ان ما خفف من هذه الاحرف على ثلاثة اقسام
قسم يجوز الغاؤه وهو ان المكسورة وقسم يجب الغاؤه وهو
لكن وقسم يمتنع الغاؤه وهو ان المفتوحة وكان الملحقة بهما
وهذه الاحرف لا يتوسط خبرهن بينهن وبين اسمائهن
لضعفهن في العمل بعد تصرفهن وان عملن عمل الافعال ولذا
لا يتقدم عليهن ولو ظرفا لذلك كما يلزم بالاولى الا اذا كان الخبر
ظرفا او جارا ومجرورا فيجوز توسطه لتوسعهم فيهما مع
تاخرهما عن العامل نحو ان في ذلك لعبرة مثال للمجرور ان لدينا
انكالا مثال للظرف وقد يجب ذلك لعارض نحو ان عندهم
عبدها وان في الدار صاحبها وكذا لا يجوز تقديم خبرهن عليهن
معمول

مطلقا

مطلقا ولا ابتداءه لهن الا اذا كان ظرفا او مجرورا فيجوز توسطه بين
الاسم والخبر مطلقا ويجوز حذف خبرهن اذا علم مطلقا عند سيبويه
وقد يجب اذا سد مسده واو لمصاحبه او حال او مصدر مكرر نحو
ليت شعري اذا اردت باستفهام قاله في الكافية الكبرى واما
حذف الاسم فخاص بالضرورة كما صحح بن عصفور وجزم به في سبك
المنظوم ومن جوزه اختيارا جعل منه حضه بعضهم الشاذ غالبا واعلم
ان للعرب ان ثلاث حالات وجوب الكسر اذا لم يسد المصدر مسدها
وسد معمولها ووجوب الفتح ان سد ذلك وجواز الامرين
ان صح الاعتبار وعلى الحالة الاولى اقتصر المص وذكر من صورها
اربعة فقال ويكسران اذا وقعت في الابتداء اي في ابتداء الكلام
حقيقة او حكما نحو انا انزلناه الا ان اولياء الله اذ لو
وقعت لصارت مبتدا بلا خبر لها ولها بالمفرد وهو لا يستقل به
الكلام وبعد القسم اي ان تقع جوابا له سواء وجد معه اللام
نحو والقرآن الحكيم انك لمن المرسلين ام لا كما في والكتاب المبين
انا انزلناه لان جواب القسم يجب ان يكون جملة ولا يعارض
ما هنا اجازة الوجهين بعد فعل القسم حيث لا لام معه كما في
الاوضح وغيره نحو وتالله بربك العلي اني ابوذيالك الصبي لان
من يفتحها لم يجعلها جوابا للقسم وبعد القول بان تقع بعد
معمولها محكيه نحو قال اني عبد الله لان محكي القول لا يكون

الاجملة او ما يودي معناها فان وقعت بعد القول غير محكية
وجب كسرها في نحو ولا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا وفتحها
في نحو اعجبك بالقول انك صالح ونحو اتقول ان زيدا لعالم
وقبل اللام الا بتدائيه المعلقة للعامل عن العمل وجبل اللام نحو والله
يعلم انك لرسوله لوجود اللام ولو فتحت ان للزم تسليط
العامل عليها ولام الابتداء لها صدر الكلام وما لصدر الكلام
لا يعمل قبله فيما بعده وهذه اللام وان تاخرت لفظا للمانع قرينة
التقديم على وتكسر ايضا اذا وقعت في اول الجملة المخبر بها عن
اسم عين في اول الصلة او الصفة او الجملة الحالية او المضاف
اليه ما يختص بالجمل كاذ وحيث وقضية كلام ابن الحاجب في
كافيته وجوب الفتح بعد ما يختص بالجمل قال بعض العلماء
والاوجه جواز الوجهين باعتبار بعد حيث الكسر باعتبار
كون المضاف اليه جملة والفتح باعتبار كونه في معنى المصدر
لزوم اضافتها الى الجملة لا يقتضي وجوب الكسر لان الاصل
في المضاف اليه ان يكون مفردا وامتناع اضافتها الى المفرد
انما هو في اللفظ لا في المعنى على ان الكسائي جوز اضافتها
اليه ومن ثم قال المرادي ويخرج الفتح على مذهب الكسائي وعلى
ذلك ينبغي جوازها ايضا بعد اذ ويؤيده جوازها في اذا
الفجائية مع اختصاصها بالجمل تنبيه تفتح ان وجوبا اذا

وقعت

وقعت فاعلا او نايبا عنه او مفعوله غير محكية او مبتدأ
او خبرا عن اسم معنى غير قول ولا صارق عليه خبرها او
مجرورة بحرف او بما لا يختص بالجمل او تابعة لشيء من ذلك و
تكسر او تفتح اذا وقعت بعد اذ الفجائية او فاء الجزاء ما
او لا جم او واو مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه او حتى الجارة
او العاطفة او وقعت في موضع التعليل او جزاء عن قول
وخبرها قول وفاعل للوجهين واحد وقد بسط في الاوضح الكلام
على هذه الامور ويجوز دخول اللام عند ارادة المبالغة
في التاكيد على ما اي الذي او شيء تاخر من خبر ان المكسورة
وان تقدم معمول نحو وان زيدا لابوه قايم فلو تقدم الخبر
امتنع دخول الام عليه كما لو كان مع تاخره منفيا او ماضيا
متصرفا خاليا من قد وهذه اللام هي الداخلة على المبتدا
وانما اخرت للخبر مع ان كراهة اجتماع حرفي تاكيد ونسخ
اللام المزحلقة وزحلقت دون ليلا يتقدم معمولها
عليها امن اسمها عن خبرها نحو ان في ذلك لعبرة ولا
يكون الخبر في ذلك الا ظرفا او مجرورا او عن معمول خبرها
نحو ان فيك لزيدا راغب وعبارة بعضهم تقتضي ان تاخر
الاسم عن الخبر شرط في دخول اللام عليه وليس كذلك
بل الشرط الاصل ان لا بل ان ليلا يجمع بين حرفي تاكيد

شبكة الألوكة
www.alukah.net

كما مثلنا او ما توسط بين الخبر والاسم او بين الاسم وغيره
من معمول الخبر نحو ان زيدا لطعامك اكل وان في الدار لعندك
زيدا جالس فلو اخر عن الخبر امتنع دخولها عليه كما لو كان مع
توسطه حالا او الخبر غير صالح للام وظاهر كلامه دخولها
عليه وان صحبت الخبر ايضا وهو صحيح بن مالك وابو حيان
وصحح بعضهم المنع لان الحرف اذا اعيد للتاكيد لم يعد الا مع
ما دخل عليه او مع ضميره ولا يعاد مع غيره الا في ضرورة وقضية
كلام بعضهم ان توسط المعمول بين الاسم والخبر بشرط لدخول
اللام او ليس كذلك بل الشرط ان لا يفصل المعمول عن ان
كما مثلنا او من ضمير الفصل نحو ان هذا لهو القصص سمي
به لكونه فاصلا بين الخبر والتابع والكوفيون يسمونه عمادا
الا انه يعتمد عليه في تادية المعنى او لانه حافظ لما بعده حتى
لا يسقط عن الخبرية كالعماد في البيت الحافظ للسقف من
السقوط والصحيح انه اسم وانه لا محل له من الاعراب ومن في
قوله من خير ان للبيان تنبيه لا تدخل اللام في ما ذكر
وسمع في مواضع وخرجت على زيادتها نحو ام الحليس لعجوز
شهربه وكني عن حبها لعميرة قال البدر بن مالك واحسن
ما رايت فيه قوله ان الخلافة بعدهم لذميمة وخلافي طرف
لما اعترف ويجب دخولها مع ان المخففة المامونة اللبس

ان اهلت

ان اهلت ولم يظهر المعنى لانها لما اهملت صارت بصورة ان
النافية فيلتبس اللبس فجيء بعدها باللام دفعا له وتسمى اللام
الفارقة فان اعملت وظهر المعنى لوجود قرينة رافعة لاحتمال
النفي لفظية بان يكون الخبر منفيا نحو ان زيدا لن يقوم او
معنوية كان يكون الكلام سيق للمدح كقوله انا ابن ماوية
وان ماوية كانت كرام المعاشر انا ابن ماوية ان لم اجب دخولها بل يجب تركها
كالمثال المذكور وقضية كلامه في الشرح ان هذه اللام لام الابتداء
وبه صرح في الاوضح وهو مذهب سيبويه واختاره ابن مالك
وذهب بعضهم الى انها لام اخرى اجتلبت للفرق وثمرة الخلاف
تظهر فيما اذا تقدم عليها فعل قلبي كقوله عليه الصلاة والسلام
قد علمنا ان كنت لمومنا فقل جعلها لام الابتداء اكسرهمزة
ان ومن جعلها لاما اخرى فتحها وشبه ان المشددة في
نصب الاسم ورفع الخبر لا النافية لمشابهتها لها في
التوكيد ولزوم الصدر والدخول على الجملة الاسمية وتسمى
لا التبرئة لانها تدل على نفي الجنس فكانها تدل على البراءة
وخرج بالنافية لا الناهية فانها تختص بالمضارع والزايدة فانها
لا تعمل شيئا وهي التي دخل لها في الكلام كخروجها بقوله للجنس
لا النافية للوحدة فانها تعمل عمل ليس لكن تقدم ان المشبهة
بليس قد تكون نافية للجنس فكان الاولى التعبير بالمحمولة

آباة الضيم من آل

على ان كما قال ابن مالك في نكته على مقدمة ابن الحاجب ويفرق
بين ارادة الجنس وغيره بالقرائن والاصل ان لا لا تعمل لما تقدم في
ما النافية لكن ورد السماع بعملها على خلاف القياس وانما تعمل
بشروط اربعة الاول ان يقصد بها نفي الجنس على سبيل الاستغراق
الثاني لا يدخل عليها جار الثالث الرابع ان لا يفصل بينها وبين
اسمها فاصل وان يكون هو الخبر نكرتين واليهما اشار بقوله
لكن عملها خاص بالنكرات المتصلة بما فلا تعمل في معرفة
وما اوهم خلاف ذلك يؤول بما يناسبه والنكرة منفصلة فاذا
وجدت هذه الشروط عملت وجوبا اوزيدت وجوازا ان كررت
ثم اسمها ان كان مضافا نحو لا صاحب علم مخذول او شبيها
به نحو لا حسنا وجهه في الدار ولا عشرين درهما عندي ظهر
نصبه وكان معربا باتفاق والمراد بشبهه ما تعلق به شيء من
تمام معناه سواء كان ذلك الشيء مرفوعا ام منصوبا ام مجرورا
وانما سمي شبيها بالمضاف لعمله فيما بعده فان كان اسمها غير مضاف
الى نكرة ولا شبيهه بان كان مفردا او مثنى او مجموعا بني
معها على ما ينصب به لو كان معربا لتضمنه معنى من الجنسية فان
كان مفردا لفظا او معنى او لفظا فقط او جمع تكسير لذكر
او مؤنث بني على الفتح كما هو نحو لا رجل ولا قوم ولا
نجال ولا هند في الدار ومنه نحو لا مانع ولا معطي لما

منعت

منعت وبني عليه او على الكسر مع عدم التنوين عند الجمهور
ان كان مما يجمع بالف وتاء نحو في مسلمات وقد روي بهما
قوله تلذ ولا لذات للشيب فالكسر استصحابا للاصل والفتح
نظرا للاصل على بناء المركبات قال الخ وهو راجح والترمذي
بن عضفور وبني على الياء على الاصح ان كان مثنى او مجموعا
على حده كما في نحو لا رجلين ولا مسلمين عندك وقد تقدم
ان لا اذا كررت كان عملها جائزا لا واجبا وكذلك قال ولك
في نحو لا حول ولا قوة الا بالله من لا تركيب تكررت فيه لا
واسمها مفرد فتح الاول من الاسمين واذا فتحته ففي الثاني
ثلاثة اوجه الفتح على اعمال لا الثانية نحو لا رفث ولا فسوق
بالفتح فيهما والظاهر حينيذ جملتان والنصب على جعلها زائدة
وعطف الاسم بعدها على محل اسم لا قبلها فان محله نصب نحو
لا نسب اليوم ولا خلت بنصب الثاني والظاهر حينيذ جملة
واحدة والرفع على اعمالها عمل ليس او زيادتها وعطف ما
بعدها على محل لا الاولى مع اسمها فان موضعها رفع بالابتدا
لانهما بالتركيب صارا كالشيء الواحد وحق الاسم المخبر عنه ان
يرفع بالابتدا والظاهر على اعمالها عمل ليس جملتان وهذه
الاوجه الثلاثة جائزة في الثاني ايضا اذا كان اسم لا الاولى
معربا نحو لا غلام رجل ولا امراة كالصفة اذا كانت مفردة

متصلة باسم لا المبني كما في لا رجل ظريف ولا ما بارد عندنا فالفتح
ان الصفة والموصوف تركبا تركيب خمسة عشر ثم ادخلت لا عليهما
بعد ان صارا كاسم واحد والنصب على اتباع الصفة محل اسم لا
والرفع على اتباعها لمحل لامع اسمها وكالصفة في ذلك التوكيد اللفظي
المتصل واما البدل فان كان نكرة فكالصفة المفصولة على ما سيأتي
نحو لا احد رجلا وامرأة في الدار ومثل عطف البيان اجريناه في
النكرات وان كان معرفة وجب فيها الرفع كالنسق المعرفة نحو لا
احد زيد فيها ولك فيه ايضا رفعه اي الاول على الابتدا وعلى
اعمال عمل ليس واذا رفعته فيمتنع حينيذ في الثاني النصب
لعدم نصب المعطوف عليه لفظا ومحلا ويجوز فيه الفتح على اعمال
لا الثانية نحو فلا لغو ولا تأثيم فيها والرفع على اعمالها عمل
ليس وزيادتها وعطف الاسم بعدها على ما قبلها نحو لا ناقة
لي فيها ولا جمل ففي جملة التركيب خمسة اوجه وجهان في الاول وثلاثة
في الثاني ولو قلت لا رجل ولا امرأة جبلا امتنع الفتح لامتناع تركيب
لغير المفرد وان لم تتكرر لا مع المعطوف نحو لا حول ولا قوة
او فصلة الصفة من موصوفها نحو لا رجل فيها كريما او كانت
غير مفردة بان كانت مضافة او شبيهه سواء كان الموصوف
مفردا او لا نحو لا رجل صاحب بر عندنا او لا غلام رجل صاحب
بر عندنا او كانت مفردة وهو غير مفردة نحو لا غلام سفر طريفا
عندنا

عندنا امتنع في المسائل الاربع في المعطوف والصفة الفتح لعدم
لا في الاولى وامتناع التركيب في الثاني لانهم لم يركبوا ثلاثة ابنيا
يجعلونها كشيء واحد وجاز فيها الرفع والنصب كقوله :: فلا اب
وابنا مثل مروان وابنه :: برفع ابنا ونصبه تتمه اذا علم
خبر لا جاز حذفه كثيرا عند الحجازيين ووجب عند بني تميم والطائيين
نحو قالوا لا ضير اي علينا ولا اله الا الله اي موجودا فان جهل وجب
ذكره عند جميع العرب كقوله عليه الصلاة والسلام لا احد اغير
من الله وقد يحذف اسم لا المعلم به كقولهم لا اي لا باس عليك
الثالث من انواع الواسع ظن من الظن بمعنى الحسبان
لا بمعنى اتهم وقد ترد بمعنى علم ورأى بمعنى علم وقد ترد
بمعنى ظن وحسب وهي كظن ودري في لغة بمعنى علم والا
كثر تعديها بالباء لواحد فان دخلت عليها الهمزة تعدت
بنفسها وخال ما في يخال وهو كظن لما ما في يخول
يخول بمعنى يتكبر وزعم وهي كظن والاكثر وقوعها
على ان فتسد مسد مفعوليها والزعم قول يطلق على
الحق والباطل واكثر ما يقال فيما يشك فيه وفي شرح
التلخيص ولم يستعمل الزعم في القرآن الا للباطل
واستعمل في غيره للصحيح كقول هوقل لابي سفيان
زعمت وهو كثير لكن اذا تاملته تجده يستعمل حيث

يكون المتكلم شاكا كقولك لم يقم الدليل على صحته وان كان
صحيحا في نفس الامر انتهى ومن استعماله في ق ل
الفصيح ابي طالب :: ودعوتني وزعمت انك ناصح ::
ولقد صدقت وكنت ثم امينا ووجد بمعنى علم لا بمعنى حزن
او حقد القلبيات اي القائم معانيها بالقلب ما اذا كان
معانيها غير قلبية فانها تكون لازمة غالبا كراي بمعنى
بصر كرايت الهلال اي بصرته وحسب اي بمعنى اعلم
لونه وابيض يقال حسب الجمل اذا علم لونه وابيض كالبرص
ورمى ودري بمعنى حذق الذيب الصيد اذا حذقه واستحق عودي
له ليفرسه وخال بمعنى ظن يقال خال الفرس اذا اطلع ورعم
بمعنى زعم سمى او هزل نحو زعمت الشاه اي هزلت
ووجد بمعنى استغنى يقال وجد زيد اذا استغنى وصار
ذا جدة وعلم بمعنى اشتق من الشفة العليا يقال علمت
الشفة اذا انشقت وهذه الافعال المذكورة وكذا
ستصر فانها تدخل على المبتدا والخبر بعد استفاء فاعلها
تنصبهما مفعولين لها عند الجمهور نحو وظنوا الا
ملجا من الله الا اليه وقوله اكبر كل شيء محاولة رايت الله
واكثر هم جنودا وقوله حسبت التقى والجود
خير تجارة وقوله دربت الوفي العهد يا عمرو فاعتبط

وقوله

وقوله زعمني شيخا ولست بشيخ وقوله تعالى انا وجدناه
صابرا وقوله تعالى فان علمتموهن مومنات والاصل في هذه
الافعال ان يعلق وقد يعرض لبعض ما يضعفها عن العمل
فتعلق سمعه بموجبته ويلغين بوجه اذ الالغاء ابطال العمل
لفظا ومحلا لضعف العمل بتوسط او تاخر واذا تاخرت عن
المعولين نحو قوله القوم في اثري طلعت فاخر الفعل واهمل
لضعفه و بالتاخر وما قبله مبتدا وخبره ويلغين بمساواة
لاعمالهن ان توسطن بينهما نحو قوله ايا للراجيني يابن اللوم
توعدني وفي الاراجيني خلت اللوم والمنون فتوسط
الفعل بين اللوم والاراجيني واهمل لضعفه بالتوسط ايضا
وانما كان الالغاء والاعمال مع التوسط على حد سواء لان
ضعف العامل بالتوسط سوغ مقام الابتدا فكل منهما مرجح قال
ابو حيان وقبل الاعمال ارجح لان العامل اللفظي اقوى من المعنوي
وبه جزم في الاوضح وفهم من كلامه ان الالغاء جائز لا واجب
وانه لا يجوز مع تقديم العامل على المعولين وان تقدم عليه
خبره وهو كذلك على المشهور وهذه الافعال ان وليهن
ما لصدر الكلام وهو احد من ستة وهي ما سطلقا ولا وان
في جواب القسم ملفوظ به او مقدر اذ ليس لهما صدر الكلام
الا حينيذ النافيات لما وليهن نحو علمت ما زيدا قائما
ولام الابتدا نحو ولقد علموا لمن اشتراه الا به ومنه قوله
اني اراك رايت ملاك الشيمة الادب او لام القسم نحو علمت
والله ليقومن زيد ولقد علمت لتاتين مثنى او استفهاما
سواء تقدمت ادانه على المفعول اولا نحو وان ادري
اقريب ام بعيد ما توعدون ام كان المفعول اسم استفهام
كما سياتي ام اضيف الى ما فيه معنى الاستفهام كعلمت

ايهم من زيد فان كان الاستفهام في الثاني كعلمت زيدا ابو من
فالارجح نصب الاول لانه غير مستفهم به ولا مضاف اليه قال ابن
مالك في شرح الكافية بطل عملهن اي عمل هذه الافعال في اللفظ
دون المحل وجوبا لوجود المانع من العمل وهو اعتراض ما له
صدر الكلام ويسمي ذلك تعليقا لانه ابطال في اللفظ مع تعلق
العامل بالمحل فهو كالمرأة المعلقة التي لا هي مزوجة ولا مطلقة
بدليل صحة العطف بالنصب على الجملة التي علق العامل عنها ولا
فرق في الاستفهام بين ان تكون عمدة نحو لنعلم اي الحزبين
احصي ونحو علمت بني السعر او فضلة نحو وسيعلم الذين ظلموا
اي منقلب ينقلبون فاي منقلب مفعول مطلق لمنصوب
بما بعده لا مفعول به منصوب بما قبله لان الاستفهام له الصدر
تتمة ذكر ابو علي في التذكرة ان من جملة المعلقات لعل
كقوله تعالى وان ادري لعله فتنة لكم وجزم به في
المسند ورد شرحه ايضا كقوله :: وقد علم الاقوام لوان حاتما ::
اراد ثراء المال كان لوفر :: ولا يجوز حذف المفعولين او احدهما
لغير دليل لانك اذا اقتصرت على ظننت مثلا لم يكن فيه فايدة
اذ لا يخلو الانسان من ظن ما فان دل دليل جاز ذلك تنبيه
وقد يضمن القول معنى الظن فينصب المبتدا والخبر مفعولين
عند سيبويه مطلقا وغيرهم يخصه بمضارع مبني وبناء الخطاب
بعد استفهام متصل به او منفصل عنه بظرف او مفعول نحو
اتقول زيدا منطلقا وافي الدار تقول عمرا واقما وآخرا لا
تقول بني لوي لم يستوف الشروط تقييد الحكاية بالباب
في ذكر الفاعل واحكامه الفاعل هو الاسم او ما في تاويله قدم
عليه فعل تام او ما في تاويله واسند اليه على جهة قيامه به
او وقوعه

او وقوعه منه وله احكام منها انه مرفوع بما اسند اليه وهو
اما حقيقة كقام زيد وعمرو قايم ابوه ومات عمرو وخالد
ميت اخوه او حكما كالمجرور عن الزايدة ومايأتيهم من ذكر او باضافة
المصدر اليه نحو ولولا دفع الله الناس وسئل بمثالين تنبيها على
ان الفاعل نوعان نوع يكون المسند واقعا من الفاعل كالاول
ونوع يكون المسند قايما به كالثاني ومنها انه لا يتاخر عامله
عنه بان يتقدم الفاعل عليه لانهما لما كان كالكلمة الواحدة امتنع
تقديم الفاعل عليه كما يمتنع تقديم عجز الكلمة على صدرها واستدل
ابو البقا في اللباب على انهما كالكلمة الواحدة باثني عشر وجها
اخذها من سر الصناعة لابن جني فان وجد في اللفظ ما
ظاهره انه فاعل مقدم وجب تقدير الفاعل ضمير مستتر
ويكون المقدم اما مبتدا كما في نحو زيد قام واما فاعلا بفعل محذوف
كما في وان احد من المشركين استجارك واما نحو قول الزبا
ما للجمال مشيها وئيدا فضرورة او نحو دل ومنها ان عامله
لا تلحقه علامة تثنية اذا كان الفاعل مثنى ظاهرا ولا
علامة جمع اذا كان مجموعا ظاهرا فلا يقال على اللغة الد
الفصحاء قاما رجلان وقاموا رجال وقمن نساء بل يقال قام
رجلان وقام رجال وقام نساء بتجريد العامل من
علامة التثنية والجمع وبهما جاء التنزيل نحو قال رجلان ن

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وقال الظالمون وقال نسوة كما يقال مع المفرد قام رجل بتجريد
الفعل اذ لو قيل قاما رجلان مثلا لتوهم ان الاسم الظاهر مبتدا
موخر وما قبله من الفعل والفاعل خبر مقدم فالتزم تجريد العامل
دفعا لهذا الايهام وحكم الوصف في ذلك في حكم الفعل ويشذ
الحاقها بالعامل المسند لما بعدها من مثنى او مجموع كقول
الشاعر: وقد اسلماه مبعد وحميم: وقوله تلوماني في اشتراء
الخيل اهلي فكلهم الوم: وقول بعض الربيع محاسنا: اللحمها
عن السحايب: وهذه لغة طي تسميها النحويون لغة اكلوني
البراغيث وعليها جاء ظاهر قوله عليه الصلاة والسلام صلى الله
عليه وسلم وشرف وكرم وعظم يتعاقبون فيكم ملائكة
بالليل وملائكة بالنهار وقوله ايضا لورقة بن نوفل او مخرجي هم
بتشديد الياء حين قال ورقة ليتني اكون معك اذ يخرجك
قومك واصله او مخرجوي هم اجتمعت الواو والياء وسبق
احدهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت في الياء وكسر
ما قبلها فصارا مخرجي هم وفهم من كلامه ان هذه اللغة الاشهر للعامل
ليست بقياس وهو كذلك على هذه اللغة بل هي علامات كالفاعل
كالتاء في قامت هند والصحيح ان هذه اللغة لا تمنع من الجوازين
او الجوازات المتعاطفة خلافا للخضراوي واذا كان الفصيح ترك
علامة تثنية الفاعل وجمعه عكس علامة تانيثه لان كلا تثنيته
وجمعه يعلمان من لفظه دائما بخلاف تانيثه فانه قد لا يعلم من

لفظه

لفظه دائما بخلاف تانيثه فانه قد لا يعلم من لفظه بان يكون مقدر
التانيث مع ان في الالحاق هنا زيادة ثقل بخلافه ثم ومنها ان علامة
تلحقه علامة التانيث في اخره ان كان ماضيا او وصفا في اوله
ان كان مضارعا ان كان الفاعل مونثا حقيقيا كان وهو مالا
فرج كقامت هند وتقوم وعدو زيد فاية امه او مجازيا
وهو بخلافه نحو طلعت الشمس وتغرب الشمس واليوم طالعة
الشمس فيه من جهة الجنوب والحاقها له واجب اذا اسند
الى ظاهر متصل حقيقي التانيث ولو مثنى كقامت للهندان
او مجموعا بالالف والتاء كقامت الهندات او الى ضمير متصل عائد
الى المونث مطلقا كالشمس طلعت وشذ قول بعضهم قال
فلانة واما قولهم والارض اقل ابقالها فضرورة ويجوز
الوجهان اي الحاق العامل والعلامة وعدمه في اربع مسائل
والالحاق ارجح في جميعها احدها في العامل اذا اسند الى
مجازي التانيث الظاهر المتصل نحو طلعت او طلع الشمس
والمنفصل نحو قد جاءت تلك موعظة ونحو فقد جاءكم بينة
وكلامه في الشرح يقتضي ان التانيث في هذا ارجح وكلامهم
صريح في خلافه كما ستراه والثانية في العامل اذا اسند
الى الحقيقي التانيث المنفصل من العامل بغير الا نحو قامت
اليوم هند وحضرة القاضي امراة ونحو اذا جاءك

المؤنثات وقوله ان امرأ اعم من ان تكون واحدة وضح بقوله
الحقيقي عينه نحو طلع اليوم الشمس فترك العلامة احسن
اظهار الفضل الحقيقي على عينه قاله الدماميني في شرح
التسهيل نقلا عن النجاة ثم قال والذي يظهر لي خلاف ذلك
فان الكتاب العزيز قد كثر فيه الاتيان بالعلامة عند الاسناد
الى ظاهر غير الحقيقي كثيرة فاشبه موقع فيه من ذلك ما يخيف
على ما يأتي موضح وقع فيه ما تركت فيه العلامة في الصور
المذكورة نحو خمسين موضعا وكثرة احد الاستعمالين دليل
على ارجحيته فينبغي المصير الى القول بان الاتيان بالعلامة
في ذلك احسن انتهى وما بحثه موافق لمقتضى عبارة الشرح
والثالث هو المشار اليه بقوله او المنفصل بعامله كما في
باب نعم وبئس وذلك نحو نعمت او بئست هند المرأة
هند فالتانيث على مقتضى الظاهر والتذكير على ارادة الجنس
اذ ليس المراد امرأة واحدة بل المراد الجنس مدحوه او ذموه
عموما خصوصا من اراد وامدح مبالغة بذكره مرتين والمراد بعامله
في العامل اذا اسند الى الجمع سواء كان جمع تذكير لمذكر
نحو قالت الاعراب او لمؤنث كقامت الهنود ام اسم جمع كقامت
النساء ام اسم جنس كاورقت الشجر فالتانيث في ذلك
كله على التأويل بالجماعة والتذكير على التاويل بالجمع ولا
يستثنى

يستثنى من الجمع الاجمعي التصحيح المذكر والمؤنث فكم فيهما
الا في التذكير والتانيث فيجب التذكير على الاصح في نحو قام الزيدون
عاهو جمع مذكر سالم كما يجب في نحو قام زيد لان سلامة نظمه
تدل على التذكير وقضية هذه العلة جواز الوجهين في نحو البنون
لتغير نظم واحده وبه صرح بعضهم بل نقل الشاطبي الاتفاق على
ذلك ويجب التانيث في نحو قامت الهندات مما هو جمع لمؤنث
سالم كما يجب في نحو قامت هند وهذا مذهب البصريين و
الجمهور وصححه المرادي وغيره واستثنى منه ما يكون واحده
مذكرا كالطلحات اوصفيا كبنات مخمر حكم جمع التكسير ونقل
الشاطبي الاتفاق على ذلك ايضا في الصورة الثانية ولما
كان هنا مظنة سوال هو ان يقال قد مر ان الفاعل الحقيقي
المنفصل يجوز فيه الوجهان فلم منعتم التانيث في نحو ما قامت
الا هند مع ان حقيقي التانيث واشار الى دفعه بقوله
وانما امتنع في النثر ان يقال ما قامت الا هند بتانيث
الفعل لان الفاعل في الحقيقة ليس هو ما بعد الا وانما
هو محذوف والفعل مسند اليه وما بعد الا بدل منه
والتقدير ما قام احد الا هند وقضية هذه العلة امتناع
نحو ما طلعت الا الشمس واخرهم كلام جواز التانيث في
النظم وهو مذهب الاخفش كقول الشاعر ما برمية

من رية وذم ۞ في حبنا الابنات العم ۞ وقضية كلام الالفية
والتسهيل جوازه في النثر وصحة المراد بقلة وصرح به الصبي
في الشذور بوجوبه ومنه قراءة ابي جعفر ان كانت الا صيحة
واحدة بالرفع وحذف في هذا جائز مطرد لحذف العامل اذا وقع
فاعل المصدر كما في نحو واطعام في يوم ذي مسغبة يتيما
مصدر وفاعله محذوف والتقدير او اطعام يتيما بالاضافة الى
الفاعل وحذفه في باب النيابة عن الفاعل نحو قضي الامر
اصله والله اعلم قضي الله الامر وحذفه باب التعجب
عند وجود ما يدل عليه نحو اسمع بهم وابصر اي بهم
وهذا بناء على ان افعل خبر بصيغة الامر واصل افعل بصيغة
الماضي وما بعده فاعل كما سيأتي في بابه كان لما غيرت
الصيغة فتح وصله للظاهر ليكون على صورة الامر فزيدت
الباء في فاعله لاصلاح اللفظ كما ذكر في فاعل كفى لا بمعنى
وقد ذكر هذه اربعة مواضع يطرد حذف الفاعل فيها وقياسا
اليها فاعل فعل الجماعة الموكد بالنون نحو اضربن يا زيدون
واضربن يا هند كما تقدم في محله ويمتنع حذفه في غير
هن لانه عمدة وكالجزء في الكلمة وذلك لا يجوز حذفه بل
ان ظهر في اللفظ فذاك واضح والا فهو ضمير مستتر راجع
راجع الى اما المذكور كهند قامت او لما دل عليه الفعل كقوله

عليه

عليه الصلاة والسلام صلى الله عليه وسلم وشرف وكرم وعظم
ولا يشرب للمخرجين يشربها اي ولا يشرب الشاربون وحسن
ذلك تقديم نظيره في قوله ولا يزني الزاني او لما دل عليه الحال
للمشاهدة نحو كلا اذا بلغت التراقي اي بلغت الروح والا
صل في الفاعل ان يلي عامله لانه كالجزء منه ولذلك سكن
لاخره الفعل اذا كان ضمير المرفوعة توالي اربع حركات وانما
يكرهون ذلك في كلمة واحدة فدل ذلك على انهما كالكلمة الواحدة
بخلاف المفعول فالاصل فيه ان ينفصل عنه ويتاخر عن الفاعل
لانه فضلة وقد يجيء بخلاف الاصل فيلي المفعول الفعل ويتاخر
الفاعل عنه اما جوازا كما في نحو ولقد جاء ال
فرعون النذر وقوله جاء الخلافة اذ كانت له قدرا
كما اتى ربه موسى على قدر ولا يضر في هذا اتصاله بضمير
المتاخر لتقدمه في الرتبة واما وجوبا وذلك في ثلاث
مسايل احدها ان لا تتصل بالفاعل ضمير المفعول كما في
نحو واذ ابتلى ابراهيم ربه اذ لو اخر للزم عود الضمير
على متاخر لفظا ورتبة وذلك لا يجوز الا في الضرورة وفي
مواضع مخصوصة واجازه ابن جني في النثر بقلة وتبعه ابن
مالك قال لان استلزام الفعل للمفعول يقوم مقام تقديمه الثاني
ان يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل وذلك نحو ضربني

زيدا اذ لو قدم والحالة هذه لانفصل الضمير تأتي اتصاله
وهو لايجوز الا فيما استثني الثالثة ان يحصر الفاعل بانما
نحو انما يخشى الله من عباده العلما او بالا على الاصح نحو ما
ضرب عمرا الا زيد **وقد يجب** ذلك الاصل الذي هو ابلاء
الفاعل لعامله **وتاخير المفعول** عنه وذلك في ثلاث
مسايل ايضا احدها ان يكون الفاعل ضميرا متصلا بالمفعول
كضربت زيدا اذ لو قدم على الفاعل لانفصال الضمير
ح امكان اتصاله ولايخفى عليك ان تاخير المفعول انما
يجب اذا كان ضميرا متصلا والا فتقديمه على عامله جايز كما
صرح به في الاوضح واعترض فيه على ابن مالك بان كلامه في الا لفيه
يوهم امتناع التقديم الثانية ان يخاف التباس احدهما بالاخر
لعدم ظهور الاعراب وعدم قرينة تعين احدهما عن الاخر سواء كان
مقصورين او اسمي اشارة ام موصلين ام مضافين الى يا
المتكلم و ذلك نحو **ضرب موسى عيسى** او علامي غلامي
او هذا ذاك ذاك بكا او من في الدار من علي الباب فيتعين
في مثل هذه كون الاول فاعلا و الثاني مفعولا خلافا لابن
الحاجب محتجا بان العرب تجيز تصغير عمر وعمرو على عمير
وبان الاجمال من مقاصد العقلا وبانه يجوز ضرب احدهما الاخر
وبان تاخير البيان لوقت الحاجة جايز عقلا باتفاق
وشرعا

وشرعا على الاصح وبان الزجاج نقل الاتفاق على انه يجوز التقديم
كما في **نحو ارضعت الصغرى الكبرى** وضربت موسى
سعدي و الثالثة ان يحصر المفعول بانما نحو انما ضرب زيد
عمرا او بالا على الاصح نحو ما ضرب زيد الا عمرا **وقد يتقدم**
المفعول **على العامل** و الفاعل اما **جوازا نحو وزيقا**
هدي وفريقا حق عليهم الضلالة **واما وجوبا** وذلك في
مسيلتين احدهما ان يكون لصدر الكلام **نحو ايا تدعوا**
فايا اسم شرط مفعول مقدم لتدعوا وما صلة و تدعوا
مجزوم بايا فكل منهما عامل في عامله من جهتين مختلفتين
الثانية ان يقع عامله بعد فاء الجزاء في جواب اما وليس للعامل
منصوب عنهم مقدم نحو فاما اليتيم فلا تقهر و نحو وربك
فكبر و الحاصل ان للفاعل ثلاث حالات تاخر جوازا و
وجوبا و توسطه وجوبا وللمفعول اربع حالات تاخره
وجوبا و توسطه وجوبا و تقدمه عليهما وجوبا و على الفاعل
جوازا و يوجد في بعض النسخ **وان كان الفعل** العامل في
الفاعل **نعم و بيس فالفاعل** اما ظاهرا او مضمرا فالظاهر
يجب ان يكون اما معرفا **بال الجنسية** على احد القولين
او العهدية على القول الاخر و القول بانها للجنس حقيقة
او مجازا او للعهد الذهني او الشخصي مذكور في المطولات

في نحو مارات رجلا كرجل تكرهه وعواهر كون تلك
اسهاو دعواهم جرها
خلاف مالازا وحذف
قرينة لفظية فلا يجوز
المتاخير بل يجوز الد م

نحو نعم العبد انا واب وبيس الشراب **او مضافا** **لما هي** اي ال الجنسية **فيه** نحو **ولنعم دار المتقين** وبيس مثوى المتكبرين او مضافا الى مضاف لما هي فيه كنعم بنى اخت القوم وبيس بنى غلام الرجل واشتراط كون الظاهر مضافا لما هي فيه هو الغالب كما قال المرادي فقد حكى الاخفش ان انا سا من العرب يرفعون نعم التكوه معدة ومضافة واجاز الجوهري ان يكون علما كتعم له عليه الصلاة والسلام صلى الله عليه وسلم وشرف وكرم نعم عبد الله خالد بن الوليد وهذا ونحوها يوهم ظاهره ان الفاعل علم او مضاف الى علم شاذ او مؤول وكون المرفوع بعدهما فاعلا هو عند القابل بفعليتها و اما من يرى اسميتها فقال صاحب البسيط ينبغي ان يكون نائبا لنعم اما بدلا او عطف بيان ونعم اسم يراد به المدح واما الفاعل المضمر فقد اشار اليه بقوله **او مضمر مفرد مستتر** وجوبا **مفسر** لكونه مبهما **بتمييز** بعده قابل لال مذكور غالبا **مطابق** لذلك الضمير المميز **يدل** **المخصوص** بالمدح او الذم ان ادا وتذكيرا وافرادها **نحو بيس للظالمين بدلا** ونعم امرأ هو ونعم رجلين الزيدون والمخصوص بالمدح والذم مبتدا والجملة خبره تقدم عليها او تاخر والرابط بينهما العموم فيما اذا كان الفاعل ظاهرا كما مر وكذا اذا كان

للمخصوص صح ٧

معمولا

مكتبة الأوقاف بالشرقية الإسلامية

مضمرا قابل ولا يجوز توسط بين المضمر والفاعل ولا بينه وبين التمييز فلا يقال نعم رجلا الرجل ولا نعم زيد رجلا ويجوز حذفه لدليل نحو انا وجدناه صابرا نعم العبد انا واب **با** **ب** في ذكر النايب عن الفاعل وهو حذف فاعله واقيم هو مقامه **يحذف** الفاعل للجهل به كسرق المتاع او لغرض لفظي كتصحيح النظم او معنوي كالتعظيم **فينوب** **عنه في احكامه كلها** من وجوب الرفع والتاخير عن العامل واستحقاقه للاتصال به وتانيث العامل لتانيثه وامتناع حذفه وغير ذلك من الاحكام للفاعل وهذه العبارة لعمومها احسن من عبارته في الايضاح **مفعول به** اذا وجد وهو النايب بالاضافة ولهذا لا ينوب غيره مع وجوده نحو قضي الامر كما يعلم من قوله **فان لم يوجد** في اللفظ فينوب عند **ما** اي الذي او شي **اختص وتصرف من ظرف** زمان او مكان نحو صيم رمضان وجلس امام الامير والمتصرف ما استعمل في الظرفية وغيرها والمختص ما اختص بعلمية او اضافة او غيرها **او مجرور** بحرف لفيفة بقبيل نحو وامسحوا برؤسكم وبوجوهكم وسقط في ايديهم وسمي كونه متصرفا ان لا يلزم الجار له وجها واحدا في الاستعمال كمضروب وما خفي يعلم

او استثناء وظاهر كلا من النايب هو المجرور فقط
وهو ما نقله في الارتشاف انه لم يقل به احد وقال الفرا
عن اتفاق البصريين والكوفيين وقال ابن مالك النايب الجار مع
مجروره وفي الارتشاف انه لم يقل به احد وقال الفرا
النايب للجار فقط وهذا بعيد اذ الحرف لا حظ له في
الاعراب لا لفظا ولا محلا **او مصدر** نحو فاذا نفخ في الصور
نفخة واحدة والمتصرف ما فارق النصب على المصدرية
والمختص ما اختص بنوع ما من الاختصاص كتحديد
العدد او كونه اسم نوع وافهم عطف هذه الاشياء بأو انه
لا اولوية لبعض منها على بعض واختار في الجامع تبعا
لابن عصفور اولوية المصدر وفهم من تخصيص النيابة
بما ذكر انه لا يجوز نيابة الحال والتمييز ولا المستثنى ولا
المفعول له والمفعول معه ومن في قوله من طرف للبيان
وقد اشار الى ما لا ينوب في النيابة بدونه بقوله **وبضم اول**
الفعل المتصرف عند ارادة اسناده الى الغايب لفظا
او تقديرا **مطلقا** اي ماضيا كان او مضارعا للاتيا او
رباعيا مجردا او مزيدا ويشاركه في الضم نائب الماضي
المبدو بتاء زايدة معناه وان لم يكن للمطاوعة **نحو**
تعلم ومضروب ونائب الماضي المبدو بهمزة الوصل

نحو

نحو انطلق واستخرج **ويفتح ما قبل اخره** لفظا
او تقديرا ان كان **مضارعا** مجردا او مزيدا فان كان مفتوحا
في الاصل بقي عليه وكذا ان كان اوله مضموما في الاصل **ويكسر**
كذلك ان كان **ماضيا كضرب** زيد بضم اوله وكسر ما
قبل اخره ويضرب عمرو بضم اوله وفتح ما قبل اخره وما الفعل
الجامد فلا يبنى للنايب اتفاقا وفي كان وكاد واخوتهما
خلاف مذهب الجمهور والجواز عليه فالاصح ايقام خبرها
بل ان قلنا انها تعمل في الظرف اقيم ولا يغني ضمير المصدر
ولم يتعرض لرافع النايب اذا كان اسما وذكر في الجامع انه
لا يغير اذا كان مصدرا ويحول اسم الفاعل الى اسم المفعول
وكف في فاء الفعل المثلاثي المعتل العين **نحو قال** مما
عينه واو **وباع** مما عينه ياء **الكسر خالصا** نحو قيل وبيع
والاصل قُوِلَ وبُيِعَ نقلت حركة العين لاستثقالها الى
ما قبلها بعد اسكانه ثم قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار
ما قبلها وسلمت الياء في الثاني لسكونها بعد حركة جانسها
وهذه اللغة العليا **والكسر** تنبيها على ان
الضم هو الاصل وسمي الاشمام هنا شرب الكسر شيئا
من صوت الضم ولا تغيير اليا ولهذا قيل ينبغي ان يسمى
روما مع ان القراء قد عبروا به وهذه اللغة الوسطى

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وبها قراء ابن عامر والكسائي في قيل وغيض والضم خالصا
نحو قول وبوع بحذف حركة العين وقلب الياء واو لسكونها
وانضمام ما قبلها ومنه قول حركت علي اذ تحال وقولهم
ليت شبابا بوع فاشتريت وهذه لغة ضعيفة وظاهر
اطلاقه جواز اللغات الثلاث في المعتل العين وان حصل
لبس وهذا مذهب سيبويه وخص بن مالك الجواز
بما اذا لم يكن لبس فان حصل لبس بين فعل الفاعل وفعل
المفعول باحد الوجوه الثلاثة اجتنبت كبعت وعدت
مبنيين للمفعول فلا يجوز عنده الكسر في الاول ولا
الضم في الثاني نحو بعت وخفت وجزم في الجامع ومثل
قال وباع نحو اختار وانقاد مما اعتل عينه **باب**
الاشتغال اي اشتغال العامل عن المعمول وهو ان
يتقدم اسم او يتاخر عنه عامل مشغول عن العمل فيه
بالعمل في ضميره او ملابسه لولا ذلك العمل هو او ملابسه
فيه والمراد بالفاعل هنا ما يجوز عمله فيما قبله ثم الاسم
السابق بحسب الاعراب على خمسة اقسام ما يترجح
رفعه على نصبه وما يترجح نصبه وما يجب نصبه وما
يجب رفعه وما يستوي فيه الامران هكذا ذكره النحويون
وتبعهم المص فشرع في بيانها بقوله **يجوز في نحو زيد**

ضربته

ضربته او زيد مررت به او زيد ضربت اخاه او رجلا
يحبه **رفع زيد بالابتداء** وهو الراجح لعدم احتياجه الى
تقدير **فالجملة بعده** في محل رفع على انها **خبره** والرابط
الضمير وجملة الكلام حينئذ اسمية وذات وجهين **ونصبه**
باضمار عامل على الاصح موافق للمذكور لفظا ومعنى او معنى
فقط قوله الاتي كالاهتمام الاسم الاتي مقدم فيقدر
في المثال الاول **ضربت** فيقال ضربت زيدا ضربته لعدم
المانع من ذلك **و** الثاني **جاوزت** فيقال جاوزت زيدا
مررت به اذ لا يصل مررت الى الاسم بنفسه **و** في الثالث
اهنت فيقال اهنت زيدا ضربت اخاه او رجلا يحبه
لان من ضربه فقد اهان زيدا فالاسم في هذه الامثلة
هو منصوب بعوامل مضمرة **واجبة الحذف** لان المذكور
عوض عن المذكور المقدر فلا يجمع بينهما **فلا موضع للجملة**
التي هي **بعده** من الاعراب كونها مفسرة وجملة الكلام
حينئذ فعلية ومحل جواز الوجهين صلاحية الاسم
السابق للابتداء كما مر فان لم يصلح كما في نحو رجلا اكرمته
تعين نصبه خلافا للفارسي **ويترجح النصب** على الرفع
في نحو زيدا اضربه اولا تضربه مما الفعل المشغول
ذو طلب ولو بصيغة الخبر وانما رجح **للطلب**

الواقع بعد الاسم اذ الاخبار يكفي بالطلب عن المبتدا وهو
خلاف القياس بل منعه بعضهم واول ما ورد من ذلك
وانما وجب الرفع في نحو زيد احسن به لان الضمير
في الرفع واما نحو السارق والسارقة فاقطعوا ايديهما
فانما اجمعت القراة السبعة على الرفع فيه مع ان الفعل
وطلب لانه متاول عند سيبويه على حذف المضاف
واقامة المضاف اليه مقامه والتقدير مما يتلى عليكم
حكم السارق والسارقة ثم استانف الحكم وذلك لان الفاء
لا تدخل عنده في الخبر في نحو هذا ومثله والزاني
والزاني فاجلدوا ويترجح ايضا نحو والانعام
خلقها لكم بعد خلق الانسان من نطفة مما الاسم
السابق واقع بعد عاطف له على جملة فعلية ولم يفصل
ذلك العاطف باما وانما رجح للتناسب بين المعطوف
والمعطوف عليه بعطف جملة فعلية على مثلها وهو
اولي من التخالف فان فصل عما قبله باما نحو قام زيد
واما عمرا فاكرمته ترجح الرفع لان اما تقطع ما بعدها
عما قبلها وحتى ولكن وبل كالعاطف نحو ضرب القوم
حتى زيدا ضربته قاله في الاوضح ويترجح ايضا ايشرا
منا واحدا نتبعه وما زيدا رايته مما الاسم
السابق

السابق واقع بعد شيء يغلب دخوله على الفعل كان
ولا النافيتين وهيت مجرد من ما نحو حيث زيدا تلقاه
فاكرمه وانما رجح لغلبة وقوع الفعل بعد هذه الاشياء
وما النافية نعم ان فصل بين الاسم والجملة بغير ظرف
نحو انت زيد ضربته فالمختار الرفع ويترجح النصب ايضا
اذا وقع الاسم السابق جوابا لاستفهام منصوب كزيدا
ضربته جوابا لمن قال ايهم ضربت او من ضربت او كان
فصد بهم ان الفعل المشتغل بالضمير صفة لما قبله
نحو انا كل شيء خلقناه بقدر وانما يتوهم ذلك مع
نصبه لان الصفة لا تعمل في الموصوف وما لا يعمل لا
يفسر عاملا كما اشرنا الى ذلك اول الباب ويجب
النصب اذا وقع الاسم السابق بعد ما يختص بالفعل
كما اذا وقع بعد اداة شرط في نحو ان زيدا لقيته
فاكرمه ومتى عمرا تلقه فاحسن اليه او اداة
تحضيض كما في نحو الا عمرا اهنته وهلا زيدا اكرمته
او اداة استفهام غير الهمزة نحو هل زيدا حدثته
وانما وجب لوجوبه اي لوجوب وقوع الفعل بعد
هذه الادوات فلو جاز الرفع لخرجت عن اختصاصها
بالافعال وصرح في الاوضح بان ادوات الاستفهام

اي غير الحرف وادوات الشرط لايقع الاشتغال بعدها
الا في الشعر الا اذا كانت اداة الشرط اذا اسطلقا او
ان الفعل ماض فيقع في الكلام **ويجب الرفع** ويجب الرفع
على الابتدا اذا وقع الاسم بعد ما يختص بالابتدا كاذا
الفجائية كما **في نحو** خرجت **فاذا زيد يضرب عمرو** لا اذا
اذا الفجائية لا يليها الا مبتدا او خبر نحو اذا لهم مكر
فلا يجوز النصب بفعل مضمر **لامتناعه** اي لامتناع وقوع
الفعل بعدها و لهذا كان الجار اي بعدها اسما كما مر في
باب الابتدا وكذا يجب الرفع اذا وقع الفعل المشتغل
بالضمير بعد ما له صدر الكلام كالاستفهام وما النافية
وادوات الشرط نحو زيد هل اكرمته وعمرو ما صحبته و
حامد ان رايته فاكرمه لان ما له صدر الكلام لا يعمل ما بعده
فيما قبله و ما لا يعمل لا يفسر عاملا وذكر لهذا القسم افادة
لتمام القسمة و ان كان ليس من هذا الباب لعدم صدق
ضابط الباب عليه كما قاله في الاوضح **ويستويان** اي
الرفع والنصب اذا وقع الاسم بعد عاطف غير مفصول
بامّا مسبوق بجملة ذات وجهين غير تعجبية كما في
نحو زيد قام وعمرا اكرمته لاجله او وعمرا اكرمته
فيجوز في عمرو الرفع والنصب **للتكافي** الحاصل على

ابوه

كل تقدير

كل تقدير لان الجملة الاولى اسمية الصدر فعلية العجز
فان راعيت صدرها رفعت او عجزها نصبت فالتسا
سب بين المتعاطفين حاصل على كلا التقديرين ولا
مرجح وظاهر تمثيله باذكر انه لا يشترط في الجملة المعطوفة
وجود رابط يربطها بالمعطوف عليها وهو جزم به
في الجامع حيث قال ولا يشترط الرابط ان نصبت
وفاقا لسيبويه والفارسي لكن خالف في اوضحه فجزم
باشتراط ذلك ومنع النصب في المثال المذكور لعدم
الرابط تبعا للاخفش والسيرافي قال وهو المختار
وليس منه اي باب الاشتغال **وكل شيء فعلوه في**
الزبر اي الكتب لعدم صحة تسليط العامل عليها
قبله اذ لو صح لكان تقديره فعلوا كل شيء في الزبر
وهو باطل لوقوع كل واجب على الابتداء وجملة فعلوه
في موضع رفع صفة لكل وفي موضع جر صفة لشيء
وفي الزبر خبر كل والهاء في وكل شيء مفعول لهم ثابت
في الزبر **و** كذا ليس منه **أزيد ذهب به** بالبناء
للمفعول وفاقا لسيبويه لعدم صدق ضابط الباب
عليه اذ لو سلط العامل على ما قبله لامتنع اعمال
النصب فيه فوقع زيد واجب اما على الابتداء او

شبكة الألوكة
www.alukah.net

او علي اضمار فعل تقديره اذهب زيد ذهب به
ولم ينبه علي هذا في الشرح تتمة الاشتغال كما يجري
في النصب يجري في الرفع بان يكون علي الابتدا او علي الفا علية
باضمار فعل ويأتي فيه الاقسام الخمسة ذكره في الاوضح ولجا ح
وبن مالك في التسهيل والكافية الكبري فيجب الابتدا في نحو
خرجت فاذا زيد يكتب ويترجح في نحو زيد قام عند المبرد
ويجب الفاعلية في نحو ان مرء هلك ويترجح في نحو ابطل
يهمد وتنا وستويان في نحو زيد قام وعمرو قعد باب
التنازع في العمل وهو ان يتوجه عاملان متصرفان فاكثر
ليس احدهما جزء كد للاخر الي معمول فاكثر متاخر عنهما
يجوز لك اذا تنازع عاملان اتفاقا في العمل كقام وقعد
اخواك ام اختلفا كما في نحو ضربني وضربت زيدا
اعمال الاول منهما في الاسم الظاهر واهمال الثاني وهذا
الوجه اختيار الكوفيين لقوته بالسبق فيضمر في الثاني
المهمل كما يحتاجه من مرفوع ومنصوب ومجرور مطابقا
للمتنازع فيه اذ لا محذور فيه لرجوع الضمير الي متقدم
رتبة لانه معمول الاول نحو قام وقعد اخواك او قام
وضربتهما اخواك او قام ومررت بهما اخواك وقد يحذف
منصوبا للضرورة وعن السيرافي اجازه حذف غير

المرفوع

هذا المرفوع واختاره ابن الحاجب الا ان يمنع مانع فيظهر و
اعمال الثاني في الظاهر واهمال الاول و هذا الوجه اختاره
البصريون لقربه وسلامته من الفصل بين العامل ومعموله با
جنبيين وهو الصحيح لان اعماله في كلام العرب اكثر من اعمال
الاول ذكر ذلك سيبويه قال المرادي واذا تنازع ثلاثة فالحكم
كذلك بالنسبة الي الاول والثالث قال الشيخ خالد الازهري
وسكتوا عن المتوسط فهل يلحق بالاول لسعيه علي الثالث
او بالثاني لقربه من المعمول بالنسبة الي الاول او يستوي
فيه الامران لم ار في ذلك نقلا فيضمر في الاول المهمل مرفوعه
فقط فاعلا كان او نائبه مطابقا للاسم الظاهر لامتناع حذفه
العمدة وان لزم منه الاضمار قبل الذكر لوقوعه في غير هذا
الباب كباب نعم وبيس بل وفي هذا الباب نثرا ونظما
نحو ضربوني وضربت قومك حكاه سيبويه وقوله ٤٤

٤ جفوني ولم اجف الاخلاء واني بكل الذي يأتي اليهم موئل

واوجب الكسائي حذفه بامن الاضمار قبل الذكر لفظا
ورتبة والفرا اضماره موخرا ان طلب الثاني منصوبا لما
يلزم من الاضمار قبل الذكر او حذف الفاعل والا اعملها
في المرفوع وهو مشكل فان اجتماع مؤثرين علي اثر واحد
ممنوع في الاصول والنحويون يجعلون العوامل كالمؤثرات

تقدير عمل الاضمار

الحقيقية قاله الرضي واعلم ان كلام المص حذف غير المرفوع وهو
كذلك ان استغني عنه كضربت وضربني زيد ومررت ومر بي زيد
ولا يجوز اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر من غير ضرورة فان لم
يستغن عنه بل اوقع حذف في لبس كرغبت ورغب في الزيدان
عنهما او كان عمدة في الاصل بان كان العامل من كان وظن نحو
كنت وكان زيد صديقا اياه وظنني وظننت زيدا قائما اياه
وجب اضماره موضعا عن التنازع فيه لخوف اللبس في الاول
وكون المنصوب عمدة في الاصل في الثاني لكن صح في الاوضح جواز
حذفه في الثاني قال لانه حذف الدليل **وليس منه** اي من
هذا الباب نحو ما قام وقعد الا زيد لانعكاس معنى المعمل
والنحو وعزة بطوله يعني عن تعميمها لتزاول الارتباط قاله في
الجامع ولا قول امرء القيس **ولو انما اسعى لادنى معيشة**
كفاني ولم اطلب قليل من المال على جعل الواو عاطفة
لفساد المعنى اذ لو وجه كفاني ولم اطلب الى قليل لزم
من ذلك اجتماع النقيضين لان لو لامتناع الشي لامتناع غيره
فيلزم كون المثبت في سياقها وسياق جوابها منفيا و
المنفي فيها مثبتا اذ امتناع الاثبات نفي وامتناع النفي
اثبات فيكون السعي لادنى معيشة منفيا اذ هو مثبت
في سياق لو ولو وجه ولم اطلب الى قليل لكان طلب
القليل

القليل مثبتا اذ هو منفي في سياق جوابها وهما واحد في
المعنى فيودي الى اثبات الشيء ونفيه في كلام واحد وهو باطل
فتعين ان يكون مفعول اطلب محذوفا تقديره ولم اطلب
الملك والمجد ويدل عليه قوله بعده وكلما اسعى لمجد سوئل
وقد يدرك المجد الموئل امثالي **باب** في ذكر المنصوبات
وبدا منها بالمفاعيل لانها الاصل وغيرها محمول عليها
فقال **المفعول منصوب** ابدا كما ان الفاعل مرفوع
ابدا وسبب ذلك ان الفاعل لا يكون الا واحدا بخلاف
المفعول والرفع اثقل والفتح اخف فاعطوا الاقل الاثقل
والاحق الاكثر ليكون ثقل الرفع موزونا لقلة الفاعل وحقه
الفتح موازنة لكثرة المفعول **وهو خمسة** على المشهور احدها
المفعول به وقدم على غيره من المفاعيل لانه اصوح الى الاعراف
لدلالة التباسه بالفاعل **وهو** كما قال ابن الحاجب **ما وقع**
عليه فعل الفاعل كضربت زيدا وزيد مفعول به لوقوع
فعل الفاعل عليه وهو الضرب والمراد بوقوع الفعل تعلقه بشيء
من غير واسطة بحيث لا يعقل الا بعد تعقل ذلك الشيء
فسقط ما قيل من انه غير جامع لخروج نحو ضربت زيدا ولا قصدت
عمرا اذ الفعل لم يقع فيها على المفعول وخرج بقوله وقع
عليه فعل الفاعل بقية المفاعيل اذ المفعول المطلق نفس

فعل الفاعل و المفعول له وقع لاجله و المفعول فيه وقع فيه
و المفعول معه وقع معه و الناصب له اما فعل نحو وورث
سليمان داود و وصف نحو ان الله بالغ امره او مصدر نحو ولولا
دفع الله الناس و اسم فعل نحو عليكم انفسكم و سمع رفعه
ونصب الفاعل و رفعهما ونصبهما و المبيح لذلك كله فهم المعنى
وعدم الالتباس على سمع من ذلك و الضمير المجرور في فمهم
مثلا المفعول به عايد على ال اي الذي يفعل فعل وقد تحذف
عامله للعلم به اما جوازا نحو قالوا خيرا او وجوبا قياسا
وذلك فيما نصب على الاشتغال كما تقدم او على الاختصاص
نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف او على الاغرا نحو
السلاح السلاح او على التحذير نحو الاسد الاسد او على
النداء كما اشار اليه بقوله **وصفة** الاسم **المنادي** بجميع انواعه
وهو المطلوب اقباله بحرف ناب مناب ادعو لفظا او تقديرا
فان تولك مثلا يا زيدا اصله ادعو زيدا فحذف الفعل وعوض
عنه حرف النداء للتخفيف ولدل على الانشاء وانما وجب الحذف
لامتناع الجمع بين العوض والمعوض منه ثم المنادي قسمان
معرب وهو ما يظهر فيه النصب ومبني وهو بخلافه والاول
ثلاثة انواع وقد اشار الى ذلك بقوله **وصفة المنادى** المنادي
لفظا اذا كان **مضافا** سواء كان الاضافة محضة كيا عبد

الله

عبد الله ام لا كيا حسن الوجه وجميع الاسماء المضافة يجوز ان
يكون منادى الا المضاف الى ضمير **المخاطب** فلا يقال يا غلامك لاستلزامه
اجتماع النقيضين لان الغلام مخاطب من حيث انه منادى وغير
مخاطب من حيث انه مضاف اذ المخاطب لوجوب تغايرهما **او**
كان **شبيها** وهو ما اتصل به من تمام معناه اما بعمل او عطف
قبل النداء او العمل اما في الفاعل **كيا حسنا وجها** او مفعول
كيا ضاربا زيدا **او طالعا جبلا** او مجرور كيا خيرا من زيد
ويا رفيقا بالعباد ومثال المعطوف عليه قبل النداء ثلاثة
وثلاثين فيمن سميته بذلك ويمتنع ادخال يا على ثلاثين لانه من
العلم ومن المشبه به عند الصفي و الرضي فهم يا حليما لا تعجل
وبا جوادا لا تبخل **او** كان **نكرة غير مقصودة** سواء كان
جامدة ام مشتقة **كقول الاعمى** وفي معناه الغريق **يا رجلا**
خذ بيدي و بارا واقفا انقذني وقد اشار الى الثاني بقوله
والفرد وهو ما ليس مضافا ولا شبيها به ولا نكرة لم تقصد
المعرفة اي المعين سواء كان معرفة قبل النداء ام بعده **ينصب**
محلا لان اعراب المبني في محل **ويبني على ما يرفع به** من حركة
او حرف لمشابهته كاف الخطاب وقوعه موقعه **وبني على الحركة**
للاعلام بان بناءه غير اصلي وكانت على صورة الرفع بينه
وبين المنادى المضاف الى ياء المتكلم في بعض لغاته اذ لو

بني على الكسر لالتبس به عند حذف يائه اكتفاءً بالكسر
عنها او على الفتح لالتبس به عند حذف الف اكتفاءً بالفتحة
عنها و تعبيره عما ذكرناه اولى من قول بعضهم مبني على الضم
لشبهه المبني على الضم كيا زيد و للمبني على الالف نحو يا زيدان
و للمبني على الواو نحو يا زيدون و من المبني على النكرة
المقصودة نحو يا رجل لعين ثم المبني على الضم ان كان صحيح
الاخر ظهرت فيه الضمة و الا فقدرت نحو يا موسى و يا قاضي
و كذا ان كان مبنيا قبل النداء يا حذام و يا سيبويه و يا بزق
نحو و اذا اضطر الى تنوينه جاز ان ينوي مضموما و منصوبا
و هو اقوى و اذا كان علما موصوفا بابن متصل به مضاف
الى علم جاز ان يفتح فتحة اتباع لما بعده نحو يا زيد بن
عمرو **فصل** في الكلام على المنادى الصحيح الاخر المضاف
الى ياء المتكلم اولى المضاف اليها **و تقول** في نحو يا غلام
مربيا به الاضافة الى الياء **يا غلام** بالحركات الثلاث على الميم
من غير ياء **و يا اليه فتحا** اي مفتوحة نحو يا عباد الذين
اسرفوا **و اسكانها** اي ساكنة نحو يا عبادي فاتقون
و بالالف نحو يا اسفا على يوسف فهذه ست لغات لكنها
متفاوتة في القوة و الضعف افصحها حذف الياء اكتفاءً
بالكسرة ثم اثباتها ساكنة و مفتوحة ثم قلبها الفا ثم

حذفت

حذفت الالف اكتفاءً بالفتحة ثم ضم الاسم بنية الاضافة و انما
يفعل ذلك فيما يكثر ان لا ينادى الا مضافا حملا للقليل على الكثير كقول
بعضهم يا لا تفعلي بالضم حكاه يونس ثم جواز هذه اللغات
مشروط بما الاضافة فيه للتخصيص كما في التسهيل و الجامع احترازا
مما فيه الاضافة للتخفيف نحو ما مكرمي و يا ضاربي فليس فيه الا
لغتان اثبات الياء مفتوحة و ساكنة و مثلهما في وجوب اثبات
الياء الا انها مفتوحة لا غير المنادى المعتل المضاف الى الياء
نحو يا فتاي و يا قاضي و لا يجوز حذفها للالتباس و لا اسكانها
لئلا يلتقي ساكنان و لا تحريكها بالضم و لا بالكسر لثقلها على
الياء **و تقول** في ياء ابي و ياء امي زيادة على اللغات الست
يا ابت و يا امت بفتح التاء و كسرها للزيده عوضا عن ياء المتكلم
و الكسر اكثر في كلامهم لكن الفتح اقيس و سمع ضمها تشبيها
بنحو نية و هبة و هو شاذ و قد قرئ بهن و لا يجوز الجمع
بين ياء المتكلم و التاء الا في الضرورة كما سياتي فهذه تسع
لغات جائزة في الاب و الام مضافين للياء في النداء و سبا في
ان فيهما لغتين اخريتين فالمجموع احد عشر لغة على خلاف
في بعضها **و تقول** فيما اذا نودي المضاف الى المضاف الى الياء
و ان كان لفظ ام او عم **يا ابن ام و يا ابن عم** و يا ابنة ام و ابنة
عم بفتح اخر كل منها للخفة و قيل انهما ركبا و جعل اسما

واحدا مبنيا على الفتح وكسر ذلك ايضا وهو الاكثر على حذف الياء
والاجتزاء بالكسرة وقد قرئ بالوجهين في السبعة وانما جاز فيها
الوجهين لكثرة استعمالها في النداء فخففا بالحذف بخلاف غيرها
فحكم الياء فيهما لحكمها في غير النداء نحو يا ابن اخي ويا ابن عاجي
والالف الالف والياء للاولين وهايا ابت ويا امت قبيح
لما فيه من الجمع بين العوض والمعوض عنه او بدله وسيبين ذلك
الشعر ومنه قوله يا ابتا علك بعير في مستحق لاحب وقوله
يا ابتي لازلت فينا قايما والحاقها للاخيرين وهما ابن ام وابن
عم ضعيف لا يكاد يوجد الا في الضرورة كقوله يا ابنة عما لا
تلومي واهجعي وقوله يا ابن امي ويا شقيق نفسي فصل
في احكام المنادي ويجري ما افرد وما اضيف حالة كونه
مقرونا بال من نعت المنادي المبني الصالح للكونه المقصود
وتاكيده وعطف نايه وعطف مشتقة المقرون بال على
لفظه اي المبني فيرفع مراعاة للفظ او على محله فينصب
مراعاة للمحل نحو يا زيد الكريم والكريم الاب بالرفع والنصب
ويا تيم اجمعون واجمعين ويا سعيد كرز ويا جبل الاوتي
معه والطير قرئ بالرفع والنصب والاول مختار للخليل والمازني
تنبيها على انه منادى ثاني والثاني مختار لابي عمرو ويونس لان ما
فيه ال لا يلي حرف النداء فلم يجعل لفظه كلفظ ما وليه وفصل المبرد

بين ما فيه

بين ما فيه ال للتعريف والنصب وما لا فالرفع فهذه خمسة
صور يجوز فيها الرفع والنصب لكن عبارته تقتضي ان الصور
ثمانية فان من في قوله من نعت المبني يبانا لما في قوله ما
افرد واضيف وانما الحق المضاف المقرون بال بالتابع المفرد
في جواز الوجهين لان الاضافة غير محضة فلم يعتد بها وخرج
بالمبني المعرب فان تابعه من نعت وبيان ونسق مقرون بال
منصوب لا غير ولو كان مفردا نحو يا عبد الله الحسن او الحسن
الوجه ويا بني تميم اجمعين ويا عبد الله كرزا ويا عبد الله والحارث
وسيأتي حكم البدل وكذا المضاف والنسق المجرد ان من في قوله
من نعت المبني يبانا لما في قوله ما افرد واضيف فالاقسام
ستة لكن لم يظهر لي ذلك بالنسبة الى التوكيد المضاف المقرون
بال هذا مع ان عبارته في الاوضح خلاف بعض ما قاله هنا واما
التابع المضاف المجرد فقد اشار اليه بقوله ويجري ما اضيف
من نعت وتاكيد وبيان حال كونه مجردا من ال على محله دون لفظه
فينصب فقط كما لو كان منادى نحو يا زيد صاحب عمرو ويا تيم
كلهم او كلهم ويا زيدا اباعبد الله وانما لم يجز ضم رفعه ليلا
يفضل الفرع الاصل ويجري نعت اي في تبعيته لمتبوعه
على لفظه فيرفع فقط لانه المقصود بالنداء وهي يا ايها
الانسان با ايتها النفس وجوز المازني نصبه على المحل في قوله

شاذ قل يا ايها الكافرون ولا تنعت اي الا بما فيه ال او باسم
اشارة عاد من كان للخطاب نحو يا ايها الرجل ويا اي هذا
الرجل و البدل والنسق المجرد من ال كالمنادي المستقل
فمبنيان على ما يرفعان به حيث يبني المنادي وينصبان
حيث ينصب وان كان المتبوع بخلاف ذلك ولهذا قال
مطلقا اي مبنيا كان او معربا نحو يا سعيد كرز ويا عبد الله
كرز ويا زيد وبكر ويا عبد الله ويا خالد وسبب ذلك ان
البدل في نية العامل و العاطف كالنايب و قيد النسق
بالمجرد لانه لو كان بال لم يعط حكم المستقبل اذ هي تمنع من تقدير
منادي اذ حرف النداء لا يجتمع معها و لك في تكرار لفظ المنادى
المبني على الضم مضافا كما في نحو قوله يا زيد زيد اليعملات
الذبل تطاول الليل عليك فانزل وجهان الاول فتحهما على
ان الاول منادي مضاف لما بعده و الثاني عطف بيان او
بدل او باضمار ياء او مخير بينهما و نصبه على التاكيد او على ان
الاول منادي مضاف الى محذوف مماثل لما اضيف اليه الثاني
ونصب الثاني على انه مضاف و قال الفراء كلاهما مضافان الى ما
بعد الثاني وهو ضعيف لما فيه من توارد عاملين على معمول
واحد و الوجه الثاني ضم الاول منهما على انه منادي مفرد
معرفة وهو الارجح ونصب الثاني على ما سبق وفهم من

كلامه انه

وفهم من كلامه انه لا يجوز ضم الثاني و لا يختص الجواز بالعلم بل اسم
الجنس و الوصف كذلك نحو يا رجل رجل القوم و يا صاحب صاحب عمرو

فصل في ترخيم المنادي وهو لغة توقيق الصوت و تليينه
يقال صوت رخيم اي رقيق و اصطلاحا حذف بعد الكلمة
على وجه مخصوص وهو ثلاثة انواع ترخيم لند نداء و ترخيم ضرورة
و ترخيم تصغير و المقصود الاول و عليه اقتصر فقال ويجوز
ترخيم المنادي لا مطلقا بل المعرفة لانها كثيرة ايها فدخلها التخفيف
بحذف اخرها فلا يرخم نحو يا رجل لخذ بيدي لانه نكرة وكذا
لا يرخم المستغاث و المندوب اتفاقا و لا المضاف خلافا للكوفيين
و لا الحلي خلافا لابن مالك و لا المبني قبل النداء كحذام خلافا لبعضهم
قال في الجامع وهو اصطلاحا حذف اخره تخفيفا على وجه
مخصوص وخص الاخر بذلك لانه محل التغيير ثم المنادي ضربان
مختوم بتاء التانيث فمجرد عنها فذو التاء يرخم مطلقا اي
سواء كان علما ام لا ثلاثيا ام لا كيا طلحة و يا بث في نداء طلحة وبثنة
وغيره وهو المجرد منها يرخم بشرط ضمه فغير المضموم كالاضافي
والحلي لا يرخم وان كان علما و علمية غير العلم كالنكرة المقصودة
لا يرخم ان كان مضموما وجوز بعضهم ترخيما قياسيا على قولهم
اطرق كرا و ياصاح وهو قياس على شاذ ومجاوزة ثلاثة
احرف فلا يرخم الثلاثي وان تحرك الوسط نحو يا حرف قياسا

شبكة الألوكة
www.alukah.net

على اجرايهم نحو سقر يجري زيد في ايجاب منع الصرف والمشهور
ما ذهب اليه المص فاذا استوفى الجد هذه الشروط جاز ترخيم
يا جعف في نداء جعفر ثم الرخم فيه لغتان احدهما قطع النظر
عن المحذوف للترخيم فيجعل الباقي كانه اسم تام موضوع على تلك
الصيغة فيعطي من البناء على الضم وغيره ما يستحقه لو لم يحذف منه
شيء وتسمى هذه اللغة لغة من لا ينظر فتقول في جعفر يا جعف
ضما اي بضم اخره وفي منصور يا منصو بتقدير ضمة بناء غير
تلك الضمة التي كانت قبل الترخيم بدليل ان هذه يجوز اتباعها
وتلك لا وفي ثمود يا ثمي فقلبت الضمة كسرة والواو ياء لتطرفها
بعد ضمة ولا يجوز بقاؤها لانه يودي الى عدم النظر اذ ليس لنا
اسم معرب اخره واو لازمة قبلها ضمة الثانية ان ينوي المحذوف
فيبقى ما كان قبله على حالته ولا بعد ان كان حرف علة وهي الاكثر
في كلامهم فتقول في جعفر يا جعف فتحا ببقاء فتح الفاء وفي
منصور يا منصو ببقاء ضمة الصاد وفي ثمود يا ثمو ببقاء الواو
على صورتها من غير ابدال لانها في حشو الكلمة لنية المحذوف
وفي بعلبك يا بعل ببقاء فتحة اللام ثم اعلم ان المحذوف للترخيم
اما حرف واحد وهو الغالب كما مر واما حرفان واما كلمة
وقد اشار الى الثاني بقوله ويحذف من نحو سلمان ومنصور
ومسكين حرفان الحرف الاخير وما قبله مما استكمل شروط
الترخيم

الترخيم وكان ما قبل اخره لينا ساكنا زيد مكملا اربعة فصاعدا
قبل حركة من جنسه ولو تقديرا فتقول يا سلم ويا منصو ويا
مسك بخلاف نحو سعاد وجعيل وهيبخ ومختار وسعيد وفرعون
وعويتق والى الثالثة اشار بقوله ومن معدي كرب مما هو
مركب بتركيب مزج الكلمة الثانية فتقول فيه يا معدي وشمل
كلامه اخره وبه كسيبويه وما سمي به من العدد المركب كخمسة
عشر ولم يسمع ترخيمه من العرب وانما اجازه النحويون قياسا
وقد تقدم ان الجد انما يرخم بشرط ضمه وكان هذا مستثنى وكما
يجوز ترخيم الاسم في النداء يجوز ترخيمه في الضرورة على اللغتين
بشرط صلاحيته لان ينادى ومجاوزته ثلاثة احرف ان لم يكن
تاليا فصل في الاستغاثة والندبة والاستغاثة نداء
من يخلص من الشدة او يعين على دفع مشقة ويتضمن المستغيث
والمستغاث من اجله ولا يستعمل من احرف النداء الا خاصة
ويجب تكريرها لان الغرض من ذلك اطالة الصوت والحذف
ينافي لها ولتلك حالات احدها ان يجرد بلام مفتوحة
وهي الكثير احواله الثانية ان يزاد في اخره الف تعاقب اللام
الثالثة ان يجرد من اللام والالف ويجعل كالمنادى المستقبل
وهذه اقلها اذا تقرر هذا فعلى الاول يقول المستغيث
اذا استغاث يا الله للمسلمين بفتح لام المستغاث وجرها

لتنزله منزلة الضمير وجيء بها للتنصيص على الاستغاثة ثم هل
هي زايده او متعلقة بياء او بالحذف اقوال واما اعراب المستغاث
لتركبه مع اللام فاشبه المنادي المضاف واذا لغت جاز في نحنه
الجر على اللفظ والنصب على المحل نحو يا لزيد العاقل للطعام
واما المستغاث له فلامه مكسورة على الاصل غالبا متعلقة بمحذوف
بخلاف المستغاث فلامه مفتوحة الا في المعطوف الذي لم
تكرر معه يا نحو يا للكهول وللشبان فانها تكسر لامن
اللبس اذ عطفه على المستغاث الذي قبله يقتضي انه مستغاث
ايضا لا مستغاث من اجله وكذا اذا كان ياء المتكلم نحو
يالي للمناسبة فان تكررت معه يا فتحت اللام نحو يا لقومي
ويا لامثال قومي وعلى الحالة الثانية تقول يا زيد العمرو
بالحاق الالف في اخره عوضا عن اللام في اوله ولا يجوز يا لزيد
العمرو وعلى الثالثة يا زيد لعمرو بضم اوله كالمنادي المستقل
ومن ذلك قوله الا ياقوم للعجب العجيب وللغفلات تعرض
للاديب وقد يكون المستغاث مستغاثا له نحو يا لزيد لزيد
اي ادعوك لتنصف من نفسك واما الندبة فهي نداء المتفجع
عليه لفقده حقيقة او حكما او المتوجع منه لكونه محل الم او
سببا له نحو وقعت فيه يا ذا اللد يا عمرا وقولك واكبدا من
حب من لا يحبني ومن عبرات ما لهن فناء وهي من
كلام

كلام النساء في الغالب فالغرض منها الاعلام بمظلمة المصاب
ومن ثم لا يندب الا المعروف واما قولهم وامن حفر بيرا زمزما
فهو في قوة قولهم واعبد المطلبا اذ من المعلوم ان من حفر
بير زمزم هو عبد المطلب ولا يستعمل مع المندوب من احرف
نداء الا حرفان واو هي الغالبة فيه والمختصة به ويا اذا لم يلتبس
بالمنادي المحض وحكم حكم المنادي فيضم ان كان مفردا نحو وا زيد
وينصب ان كان مضافا او شبيها به نحو واعبد الله واضاربا
زيدا ولك زيادة الالف في اخره وهي اكثر احوالها واليها اشار
بقوله وللمنادب ان يقول وازيدا بالف في اخر مفردا كان
او مضافا للظاهر نحو وا امير المومنينا او لضمير نحو وا راساه
او شبيها بالمضاف نحو واطلاعا جبلا او مركبا نحو واسعدي
كربا ويحذف لهذه الالف ما قبلها من الف نحو واموساه
او تنوين في صلة او غيرها نحو ومن نصر محمدا ونحو وابا بكرا
او ضمة اعراب او بناء نحو وامنذا فمن اسم منذ او كسرة
كذلك نحو واعبدا لله واحزماه فان اوقع حذف
الضمة او الكسرة في لبس ابقيا وقلبت الالف ياء بعد الكسرة
نحو واغلاماكي وواو بعد الضمة او الكسرة في لبس نحو
واعلامهوا او علامكوا لانك لو ابقيت الالف لالتبس الضمير
الاضافة الى كاف المخاطب وها الغايبة والمتناه ولك

لالف زيادة للماء بعد الف الندبة وابدالها وقفا نحو وازيداه
واغلاميكيه واعلاميكوه لان الغرض مد الصوت والتطويل ولهذا
كلا مدانها لاتزاد وصلا نعم تزاد فيه ضرورة مضمومة ومكسورة
ومن ذلك قوله الا ياعمرو واعمراه واعمرو بن الزبيراه واجاز
الفراء اثباتها في الوصل بالوجهين ولما فرغ من المفعول به شرع
يتكلم على المفعول الثاني وهو المفعول الثاني اي الذي
يصدق عليه اسم مفعول من غير تقييد ومن ثم قدمه الزمخشري
وابن الحاجب على المفعول به بخلاف بقية المفاعيل اذ صدق
المفعولية عليها مقيد بالاداة وهو المصدر الفضلة اي
المستغنى عنه اي المسلط عليه عامل ينصبه من مادة لفظه
وذلك كضربت ضربا او عامل من معناه بان وافقه في المعنى
ولم يكن من مادته وذلك كقعدت جلوسا الاترى انهما
متحدان في المعنى دون المادة فخرج بالفضلة العمدة نحو قيام مد
قيام حسن وجد جده وبما بعدها نحو سمعت حديثك وفهمت
اجلالك وانتصاب المصدر المرادف بالفعل المذكور هو
مذهب المازني والمنقول عن الجمهور ان ناصبه فعل من لفظه
مقدر ثم المفعول المطلق ثلاثة اقسام مؤكد لعامله وان كان
مصدرا والا فالمصدر المفهوم منه نحو ضربت ضربا والصاقات
صفا وانت سطوب طلبا وهذا لايجوز تثنيته ولا جمعه باتفاق
لانه بمثابة

لانه بمثابة تكرير الفعل ولانه اسم جنس يحتمل القليل والكثير
ومبين لنوع عامله بان دل على هيات صدور الفعل اما باسم
خاص نحو رجع القهقرى وقعد القرفصا او باضافة كضربت
الامير او بوصف كضربت ضربا اليما او بلام العهد كضربت
الضرب الذي تعرف ويسمى المختص ويجوز تثنيته وجمعه وان اختتم
بتاء الوحدة كضربة وظاهر كلام سيبويه المنع واختاره
الشلوبين ومبين لعدد عامله بان دل على مرات صدور
الفعل كضربت ضربتين وضربات وهذا جائز تثنيته وجمعه
باتفاق وادرجه بن مالك في التسهيل في المختص وجعل
المفعولين المطلق قسمين مبهما ومختصا فعلى هذا المختص
قسمان معدود وغير معدود وناصبه اما فعل او وصف
كما مر او مصدر مثله كعجبت من ضربك ضربا شديدا وشرط
الفعل التصرف والتام والوصف الدلالة على الحدث وقد يحذف
ناصب غير الوكد جوازا القرينة حالية او مقالية كقولك للقادم
لمن قال سا قدم عليك خير مقدم اي قدمت ووجوبا
سماعا نحو سعيا ورعيا وحمدا وشكرا وقياسا في مواضع
نحو فاما منا بعد واما فدا وانت سيرا سيرا وما انت الا
اسيرا وهو لبني حقا وله علي الالف عفوا واكثر ما يكون
المفعول المطلق مصدرا وهو اسم الحدث الجاري على الفعل

وليس علما وقد ينفك عن المصدرية الى ما هو جار مجراها
كما ان المصدر يكون غير مفعول مطلق فبينهما عموم وجه
كما يفهم من التعريف مع قوله وقد ينوب عنه اي المصدر
غيره فينصب على انه مفعول مطلق لما فيه من الدلالة على
المصدر فمن ما ناب عن المبين اسم الالة كضربت سوطا اي
ضربا بسوط فحذف الجار والمصدر واقيم ما بعده مقامه واسم
العدد نحو فاجلدوهم ثمانين جلدة اي جلدا ثمانين جلدة
فحذف المصدر واقيم العدد مقامه ومما ناب عن المبين
للنوع ما دل على كلية او بعضية مضافا للمصدر نحو فلا
تميلوا كل الميل اي ميلا كل الميل ولو تقول علينا بعض
الاقاويل ومما ناب عن المؤكد ما شاركه فيما هيته وهو ثلاثة
اسم مصدر نحو اغتسل غسلا واسم عين والدا نبتكم من
الارض نباتا ومصدر لفعل اخر نحو وتبتل اليه تبتيلا وجعل
في الاوضح مما ناب عنه ما راد ف نحو احببته او
معقبه وفرحت جدلا وليس منه اي من النايب عنه الصفة
كرغدا في قوله تعالى فكلا منها رغدا وانما هو حال من العدد
المفهوم والتقدير فكلا حالة كون الاكل رغدا بدليل اقامتهم الجار
والمجرور من المصدر في قولهم سير عليهم طويلا فدل
ذلك على انه حال لا مصدر والا جاز اقامة مقام الفاعل

اذ المصدر

اذ المصدر يقوم مقامه باتفاق والقول بمنع اقامة صفة مقامه
نسب فيه سيبويه لكن خالف في الاوضح تبعا لابن مالك والثالث
من المفاعيل المفعول له الذي يفعل له فعل ويوقع لاجله وهو
المصدر القلبي الفضلة المعلل بكسر اللام اي لواقع عليه الحدث
شاركه اي المعلل وقتا وفاعلا اي في الزمان والفاعل سواء
كان باعثا وغايه كقمت اجلالا لك ام باعثا فقط كقعدت عن
الحرب جبنا فاجلالا مصدر قلبي علة للقيام باعثة عليه وغاية
له وزمنه وزمن القيام وفاعلهما واحد وهو المتكلم وجبنا
مصدر قلبي علة للقعود عن الحرب باعثة عليه وليست غاية
له وعلامة المفعول له وقوعه في جواب لم فعلت وانما اشترط
فيه ان تكون مصدرا لانه علة للفعل والعلل انما تكون بالمصادر
لا بالذوات وخرج به غيره كما سيأتي وبالقلبي نحو جيئتك
قراءة للعلم كما اعتمده في الاوضح لابن الخباز وغيره وخالف
في هذا الفارسي فاجاز جيئتك ضرب زيد اي لتضربه ويؤخذ
منه انه لا يشترط الاتحاد في الفاعل ايضا وبالفضلة نحو
حصل لي رغبة في الخير وبالمعلل الحدث بقية المفاعيل اذ لا
تعليل فيها وبما بعده ما اختلف فيه زمان العلة والمعلول
وما اختلف فيه فاعلها كما سيأتي فان فقد المعلل الحدث
عامله عما شملة التعريف جر وجوبا بحرف التعلل وهي اللام

شبكة الألوكة
www.alukah.net

ونحوها مما يفهم التعليل وهو من و الباء و في و الكاف و الظاهر
انهم اراد وا بالشرط ما لا بد منه و الا فقيه نظر فقد ورد المصدر به نحو
خلق لكم فالخلق علة للخلق و ليس ضميرهم مصدرا فلذا كان جر
باللام و مثله قوله عليه الصلاة و السلام صلى عليه وسلم و شرف
و كرم و عظم ان امراة دخلت النار في هرة لاجل هذه و فائدة
الاتيان بالفاعل نحو و اني لتعزوني لذكراك هزة كما
انتفض العصفور بلله القطر فالذكرى هي علة عود الهزة
و زمنها واحد و لكنا فاعلها مختلف ففاعل الهز و الهزة و فاعل
الذكرى هو المتكلم لان المعنى كذكري اياك فلذا كان جر باللام
و الهزة هي النشاط و الارتياح و مثله فنظلم من الذين هادوا
حرمنا عليهم طيبات احلت لهم و اذكروه كما هداكم و فائدة الاتيان
في الوقت نحو جئتك وقد نضت لنوم ثيابها لدى الستر
الالبسر للتفضل فالنوم علة لخلع الثياب و لكن وقتها يختلف
فوقت الخلع سابق على وقت النوم فلذا كان جر باللام و نضت بتخفيف
الضاد المعجمة من النفض و هو الخلع و ليسر بكسر اللام هسر من اليسر
و المتفضل هو الذي يبقي في ثوب واحد و مثله نحن كلما اردنا
ان نخرجوا منها من غم اي لاجل الغم و اعلم ان هذه الشروط
معتبرة لجواز النصب لا لوجوبه و تعيينه حتى ان المستوفي لجميعها
يجوز فيه ان يجر بحرف التعليل كما قاله في الالفية و ليس يمتنع مع

الشروط

الشروط سواء كان مجردا من ال و الاضافة ام مضافا ام محلا بال
لكن الارجح في الاول النصب و في الثالثة الجر و يستويان في الثاني
و الرابع من الفاعيل المفعول فيه وهو المسمى ظرفا وهو ما
سلط عليه عامل ينصبه من فعل او شبهه و ان لم يكن واقعا فيه
على معنى في الظرفية و خرج بهذا القيد بقية المفاعيل فان تسلط
العامل عليها ليس على معنى في كما تقدم في نحو يخافون ربهم الله
يعلم حيث يجعل رسالاته فليس المنصوب فيهما مفعولا فيه بل
مفعولا به لوقوع الفعل عليه لا فيه و حيث ناصب يعلم محذوف دل عليه
العلم لا هو لان اسم التفضيل لا ينصب المفعول به اجماعا و قوله
من اسم زمان بيان لما تم اسم الزمان قسمان مبهم و مختص و ذلك
مستفاد من قوله كصمت يوم الخميس او حينا او اسبوعا
فالمبهم ما دل على قدر من الزمان غير معين كوقت و حين و ساعة
و ينصب على جهة التاكيد المعنوي لانه يزيد على دلالة الفعل
و المختص بخلافه كاسماء الايام قاله المرادي و اما للعدد و هو من
قبيل المختص خلافا لمن جعله قسما ثالثا انتهى و عبارة المصنف في الجامع
و ما صح من الزمان جوابا بمتى كشهر رمضان فمختص او بكم كبين
فمعدود او لها محدد مختص معدود كاسماء الشهور و غيرها
اضيف اليه شهر و هو الربيعان و رمضان و غيرهن مبهم كحين
او اسم مكان مبهم بالجر و هو ما لا يختص بمكان بعينه و هذا

القيد يشعر بان اسم الزمان ينصب مفعولا فيه مطلقا وان
اسم المكان لا تنصب منه الا ما كان مبهما وهو ثلاثة اقسام احدها
الجهات الست كالامام والفوق واليمين وعكسهن اي
وراء وتحت وشمال وسميت الجهات الست باعتبار الكاين
في المكان فان له ست جهات ونحوهن في الابهام كعند ولدى
وناحية مكان وثانيها المقادير اي الدالة على مسافة معلومة
كالفرسخ والميل والبريد وثالثها ما ضيغ اي اشتق من مصدر
عامله المسلط عليه كقعدت مقعد زيد وصيت مرمى عمرو
وقمت مقام خالد وانا قايم مقامك وضربي جلوس مجلسك
فان صيغ من غير مصدر عامله تعين جعله بحي كجلست في مرمى
زيد كما يتعين ذلك مع غير هذه الاقسام الثلاثة من اسماء
المكان كصليت في المسجد ولقيت في الدار واما نحو قولهم
دخلت الدار فمنصوب على المفعول به توسعا وشذ قولهم
هو مني مقعد القابلة ومزجى الكلب ان قدر عامله مستقرا
او نحوه فان قدر قعد في المقعد وزجر في المزجر فلا
شذوذ وما افهمه كلامه من ان القيد للمقدار قسم من المبهم
وهو مذهب الجمهور نظرا الى انه لا يختص بنقعة معينة
وبعضهم جعله قسما له نظرا الى انه دال على كمية معينة وهو
ظاهر عبارة الشذور وما افهمه ايضا من ان ما ضيغ مصدر

عامله

قسم من المبهم خالف لما في الاوضح والجامع والشذور من انه قسيم
له لا قسيم منه وهو ظاهر كلام ابن مالك في منهج الكافية وصحح ابو
حيان ويمكن حمل ما في الالفية عليه وقد يحذف ناصب المفعول
فيه جوازا لدليل كقولك يوم الجمعة لمن قال متى صمت ووجوبا
كما اذا وقع صفة او صلة او خبرا او حالا والخامس من المفاعيل
المفعول معه اي الذي يفعل معه فعل واخره للخلاف كون ما
قياسا دون غيره ولوصول العامل اليه بواسطة الواو دون
غيره ولم يقع في القرآن بيقين وهو اسم فضلة واقع بعد
واو اريد بها التنصيص على المعية حالة كونها مسبوقة
بفعل ولو تقديرا او اسم مشتمل على ما فيه حروفه اي الفعل
ومعناه فالاول كسرت والنيل والثاني انا ساير والنيل
والناقة متروكة وفصلها فخرج بالاسم غيره نحو لا تنه
عن خلق وتاتي مثله على ان المؤول من ان والفعل لا يسمى
مفعولا معه وبالفضلة العمد نحو اشترك زيد وعمرو وبا
لبعدية بقية المفاعيل ومجيء مع وبالمصاحبة نحو جيت
مع زيد وبعتك العبد بثيابه وان افاد المعية ونحو مزجت
عسلا وماء اذ الواو فيه للعطف والمعية استفيدت من
العامل ومعناها مشاركة ما بعدها لما قبلها في العامل
في وقت واحد مما بعدها نحو كل رجل وضيعته لعدم

سبق شيء من ذلك ونحو هذا لك واياك ولا يتكلم به خلافا لابي
علي لعدم حروف الفعل وان كان فيه معني ابنه واشير واستفز
قال بعض العلما وانما لم يقدر الفعل كما قدره في مالك وزيدا
حيث اوجبوا فيه النصب علي المفعول معه لقوة الداعي الي
تقدير الفعل في مالك وزيدا بسبب تقدم ما الاستفهامية التي
هي بالاستحقال الاولي وتاخر الجار والمجرور لاقتضائهما ما
يتعلق به وجوبا بخلاف هذا لك واياك فانه ليس فيه الا داع
واحد وهو تاخر الجار والمجرور فافترقا انتهى ثم الاسم الصالح
لكونه مفعولا معه ثلاث حالات واليها اشار بقوله **وقد**
يجب اي النصب علي المفعول معه لمانع يمنع من العطف
معنى بان كان **كقولك** لمن ينهي عن القبيح ويا تيه **لا تنه عن**
القبيح وا تيانه فلو عطف لكان المعني لا تنه عن القبيح وعن
اتيانه وهو خلاف المعني المراد به بل فيه الامر بتقدير القبيح
واتيانه ومثله مات زيد وطلوع الشمس واستوي الماء
والخشبة اوصناعيا **ومنه قمت وزيدا ومررت بك وزيدا**
فلو عطف لزم في الاولي العطف علي الضمير المرفوع المتصل
من غير توكيده بضمير منفصل او فاصل ما وفي الثاني علي
الضمير المجرور بدون اعادة الخافض وذلك لا يجوز **علي الاصح**
من القولين **فيهما ويترجح** النصب علي القول الاخر **ويترجح**

ثم كن

كن انت وزيدا كالاخ من جهة المعني اذ لو عطف زيد علي ما قبل
لكان الامر متوجها اليه ايضا وانت لا تريد ان تامره وانما تريد ان
تخاطبك بانه يكون معه كالاخ كذا في الشرح قلت مقتضي هذا
التعليل وجوب النصب لا رجحانه وبتقديم جواز الرفع العطف
فظاهر كلامه انه من عطف المفردات وفيه نظر اذ شرط عطف
المفرد علي مثله صلاحية المعطوف او ما في معناه لمباشرة العامل
وهو هنا غير صالح لذلك اذ لو باشره للزم ان يكون فعل الامر
رافعا للظاهر وهو ممتنع ولهذا قدر ابن مالك ليسكن انت
وزوجك فعلا محذوفا اي ليسكن واقره عليه في المغني بل تابعه
عليه في الاوضح واعلم قوله كالاخ ان ما بعد المفعول معه بحسب
ما قبله فقط فلا يجوز كالاخوين **ويضعف في نحو قام زيد**
وعمرو لان العطف هو الاصل وقد امكن بلا ضعف **ومثله**
ما انت وزيدا وكيف انت وقصعت من ثريد والنصب فيهما
بكان مضمرة وليست ناقصة والاصح ان عاملها ما سبقه من
فعل او ما في معناه وانه مقيس وانه لا يتقدم علي المنصوب
ولما انتهي الكلام علي المفاعيل اخذ يتكلم علي بقية المنصوبات
مبتدا بالحال فقال **الحال** يذكر ويونث لفظا ومعني وهو
الاصح وهي نوعان موكدة وستاتي وموسسة وهي ما لا
يستفاد مضمونها بدون ذكرها واليها اشار بقوله **وهـ**

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وصف لو تقديرا فضلة اي ليست جزء بي الكلام يقع في
جواب كيف نحو جاء بالفضلة نحو القايم و زيد قايم وما بعدها
نعتها نحو رايت رجلا فاضلا و التمييز نحو لله درة فارسا
لعدم صلاحيتها للاسناد و الغالب في الحال ان تكون منتقلة اي غير
لازمة لصاحبها مشتقة من المصدر للدلالة على متصف بها و
ياتي من الفاعل كجاء زيد راكبا و من المفعول كضربت اللص
مكتوفا و منها معا نحو لقيته راكبين و من المضاف اليه اذا كان
المضاف بعضه نحو ونزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا او كان
بعضه في صحة حذفه و الاغتناء عنه بالمضاف اليه نحو ان اتبع
ملة ابراهيم حنيفا او كان عاملا في الحال عمل الفعل نحو اليه
مرجعكم جميعا و للحال شرطها من حيث هي التنكير خلافا
لبعض البغداديين مطلقا و الكوفيين فيما تضمن معنى الشرط
و انما شرط ذلك لان المقصود بها بيان هيئة صاحبها اي كيفية
وقوع الفعل منه او عليه و ذلك حاصل بلفظ التنكير فلا حاجة
لتعريفه صونا للفظ عن الزيادة و الخروج عن الاصل لغير غرض
و قد تقع بلفظ المعرفة فتؤول بالنكرة محافظة على ما استقر لها
من لزوم التنكير نحو ادخلوا الباب جميعا و وحده اي منفردا و ادخلوا الاول
فالاول اي مرتبين و شرط صاحبها وهو من الحال وصف
المعنى التعريف لانه مخبر عنه بها في المعنى و الاصل فيه

المخبر

التعريف انما يقوم مقامه من الصوغات في ايضاح المعنى وهو اما
التخصيص بوصف او اضافة او بمعمول غير مضاف اليها و التعميم
بالتالو نفيا او شبهه من نهي و استفهام او التاخير بان يتاخر
عن الحال فالاول نحو خاشعا ابصارهم يخرجون فخاشعا حال
من ضمير الفاعل في يخرجون وهو اعرف المعارف و الثاني نحو
في اربعة ايام سواء للسائلين فسواء حال من اربعة لاختصاصها
بالاضافة ومنه قوله يا رب نجيب نوحا واستجب له في فلك
ماخر في اليم مسجونا و قولك عجبت من ضرب اخيك شديدا
و الثالث نحو و ما اهلكنا من قرية الا و لها منذرون
فجملة لها منذرون حال من من قرية لوقوعها في سياق النفي
نحو ولا بيع امراء على امري متسهلا و قوله يا صاح هل
حم عيش باقيا و الرابع نحو لمية موحشا طلل يلوح كانه
خلل فموحشا حال من طلل الذي هو صاحبها و سوغ مجيء
الحال منه تاخره عنها او الوصف بها و قيل حال من الضمير
في يلوح وحينئذ لا يكون من قبيل تاخير الحال عن صاحبها
و هو لان مبنيان على جواز الاختلاف بين عامل الحال
وصاحبها وصحح الجامع المنع وقد يمنع صاحبها الكونه
من غير مسبوع و منه الحديث وصلى وراءه رجال قياما و لا يقاس
عليه عند الخليل و يونس و يجوز تقديمها على صاحبها الا اذا

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وكذ على عاملها اذا كان فعلا متصرفا او صفة تشبهه الا لمانع ايضا
وقد يجب في ذلك ويجوز حذفها الا لمانع لكونها ثابتة عن خبر
كضربي زيدا قايما وجوابا لمن باراكبا لمن قال كيف جيت او
منهيا عنها نحو لا تقربوا الصلاة وانتم سكاري ويجذف
عاملها جوازا كقولك للمسافر راشدا مهديا اي اذهب
وجوبا كضربي زيدا قايما وزيدا ابوك عطفا ومن المنصوبات
التمييز اي المميز بكسر الياء على البنا للفاعل لكن اشتهر
اطلاق المصدر عليه والتمييز والتبيين والتفسير الفاظ مترادفة
وهو اسم مصدر فضلة تكون جامدا غالبا مفسرا لما بهم من
الذوات او النسب فخرج بالفضلة غيرها نحو زيد قايم و
بالنكرة المعرفة نحو زيد حسن وجهه وقاياتي بلفظ المعرفة
فيؤول بالنكرة معنى كقوله وطبت النفس يا قيس عن عروا اي
نفسا وبها بعدها ساير الفضلات كالحال فانه متبين للهيئة
لا رافع لابهام ذات ولا نسبة وكالنعت فانه مخصص او مشيد
ورفع الابهام انما حصل ضمنا لا قصدا وورد شي يقصد لمعنى
خاص وان لزم منه معنى اخر واعلم ان التمييز كالحال من جهة
كونه منصوبا وفضلة ومفسرا للابهام الا ان الحال يخالفه
في ثلاثة اوجه احدها انها في الغالب مشتقة او مؤولة
به والتمييز الغالب فيه كونه جامدا ووقوعه مشتقا قليل

نحو سرد فارسا ثانيها انها لبيان الهيئة وهو تارة لبيان
الذات واخرى لبيان جهة النسبة ثالثها انها تقع جملة او ظرفا
بخلافه وقد علم مما مر ان التمييز نوعان تمييز نسبة وسياتي
وتمييز مفرد وهو المراد بقول والكثر وقوعه بعد ما يفيد
المقادير من مساحة كجريب نخلا او كيل كقفيز برا وصاع تمرا
او وزن كرطل رطبا ومنوين عسلا والجريب مقدار معلوم
من الارض ومنوين تثنية منا بالتخفيف والقصر كعصا
وهو الة الوزن يعرف مقادير الموزونات وقد يقع مما يشبه
المقادير فيشبه المساحة نحو ما في السما موضع راحة سحابا و
مشبه الكيل نحو حشي سمنا ومشبه الوزن نحو مثقال ذرة خيرا وقوله
على التمرة مثلها زبدا لحمل الوزن والمساحة وقد يقع بعد ما هو وع
له نحو هذا خاتم حديدا فان الخاتم وقع للحديد والكثر وقوعه ايضا
بعد العدد العدد الصريح وهو من احد عشر فما فوقها الى
تسعة وتسعين بادخال الغاية نحو اني رايت احد عشر
كوكبا وبعثنا منهم اثني عشر نقيبا ووعدنا موسى ثلاثين
ليلة الاية وهكذا الى احد ذلك نحو ان هذا اخي له تسع
وتسعون نعجة ومنه اي تمييز العدد وتمييز كم الاستفهامية
بان تكون بمعنى اي عدد ويتعين افراده وكذ نصبه نحو
كم عبدا ملكت مالم تجر كم بمن كما سياتي فعبدا منصوب

على التمييز بكم وهو مفعول مقدم كناية عن عدد مبهم الجنس
والمقدار ولهذا فصل تمييزه عما قبله فاما تمييز كم الخبرية
بان تكون بمعنى عدد كثير فمجرور ابدا باضافتها اليه حملا
لها على ما هي مشابهة له من العدد وهو حينئذ اما مفرد
وهو اكثر وابلغ كتمييز الماءة به فما فوقها من المئتين والالوف
فانه مجرور مفرد فتقول كم عبد ملكت وبالجر والافراد كما
تقول مائة عبد والف فانه مجرور مفرد فتقول كم عبد ملكت
وبالجر والافراد غلام ملكت وفي معنى المفرد ما بودي بصيغ الجمع
نحو كم قوم صدقوني وقد تميز المائة بمفرد منصوب كقوله
اذا عاش الفتى مائتين عاما وقد نصاف الى الجمع نحو ثلاث
مائة سنين على واة الاضافة او بمجموع كتمييز العشرة
مفردة فادونها من التسعة الى الثلاثة فانه مجرور بمجموع
الا اذا كان لفظ المائة كعشر مائة او ثلاث مائة رجل مجرور
مفرد فتقول رجال ملكت بالجر والجمع كما تقول عشرة رجال
او ثلاثة رجال جاوك وقد يكون تمييز العشرة فادونها اسم
جنس او اسم جمع فيجر بمن في الغالب نحو عندي ثلاثة من
الغنم وعشرة من القوم وقد يجر بالاضافة نحو تسعة رهط
وليس فيما دون خمس فود صدقة وعبارته توهم ان الواحد
والاثنين يميزان وليس كذلك كما في الشذور وقد علم

من كلامه

من كلامه رحمه الله ان تمييز الاحد عشر والتسعين
وما بينهما مفرد منصوب واما قوله تعالى وقطعناهم اثنتي
عشرة اسباطا فالتمييز محذوف اي فرقة واسباطا بدل من
اثنتي عشرة وكم في تمييز كم الاستفهامية ان كان متصلا
بها المجرورة بالحرف وجهان جر بمن مضمرة على الاصح ويجوز
اظهارها لا باضافة كم اليه عدد مركب ولا يجعل المجرور في تمييزه
فكذا ما كان بمنزلته ونصب على التمييز فيقول بكم درهم او بكم
درهما اشتريت عبدك وقيدها بالمجرور لانها اذا لم تكن
كذلك وجب نصب تمييزها كما اذا جرت بالحرف ولم ينفصل
بها وفي كلامه على ان كم اسم سواء كانت استفهامية او
خبرية ويشتركان في الابهام والبناء على السكون ولزوم
التصدير والاحتياج الى التمييز ويفترقان من عشرة
اوجه ذكرها الاناسي في شرحه على الالفية واشار الى
النوع الاول بقوله وقد يكون التمييز مفسرا للنسبة في
الجملة كما سيأتي وفي الوصف الى مرفوعه كزيد منصبا وقا
ومحمد طيب نفسا وفي الاضافة كما عجبني طيب زيد علما
وقرب محمد دارا اي طيب علم زيد وقرب دار محمد وهو
قسمان اما ان يكون محولا وهو ثلاثة اقسام محول عن
مضاف فاعل كاشتعل الراس شيبا اصله اشتعل شيب

الراس فحول الاسناد عن المضاف الى المضاف اليه ثم جيء بالمضاف
بعد ذلك تمييزا مبالغة وتاكيدا اذا ذكر الشيء مجملا ثم مفسرا وقع
في النفس من ذكره مفسرا اولا ومحول عن مضاف مفعول
نحو وفجرنا الارض عيونا اصله وفجرنا عيون الارض فحول
المفعول وجعل تمييزا واوقع الفعل على الارض ومحول عن
مضاف غيرهما كحول عن مبتداء وذلك بعد اسم التفضيل
الصالح للاخبار به وعنه نحو انا اكثر منك مالا اصله مالي
اكثر فحذف المضاف واقيم ضمير المتكلم مقامه فارتفع وانفصل
فصار انا اكثر منك ثم جيء بالمحذوف تمييزا ومثله زيد اكرم
منك ابا واجمل منك وجها او غير محول عن شيء اصلا وهذا
هو القسم الثاني امتلاء الاناء ماء وسدره فارسا ونحو
مما يفيد التعجب لان مثل هذا التركيب وضع ابتداء هكذا غير
محول وهو قليل في الكلام والحال والتمييز قد يؤكدان فلا
يفسران هيئة ولا ذاتا بل يفيدان مجرد التوكيد والحال المؤكدة
وهي ما استفيد مضمونها من غيرها ثلاثة اقسام لانها موكدة
لعاملها لفظا ومعنى نحو وارسلناك للناس رسولا او معنى
فقط نحو فلا تعثوا في الارض مفسدين لان العثو هو الفساد
معنى ومثله ولي مدبرا فتبسم ضاحكا واما موكدة لصاحبها نحو
لامن من في الارض كلهم جميعا ونحو جاء الناس قاطبة واما

المضمون

المضمون جملة قبلها متركبة من اسمين معرفتين جامدين كزيد
ابوك عطوفا فعطوفا حال موكدة لمضمون زيد ابوك وعاملها
محذوف وجوبا يقدر بما احقه او اعرفه ومثله قول ابن دارة
معترفا بها نسبي والتمييز الموكد نحو قوله هو ابو طالب بن
عبد المطلب ؛ ولقد علمت بان دين محمد ؛ من خير اديان البرية
دينا ؛ فدينا تمييز موكد كما قال ابن مالك والجمهور منعوا وقوع
التمييز موكدا واولوا ما ورد ولو افقهم في المعنى ومنه على القول
بجواز الجمع بين فاعل نعم وبيس الظاهر وتمييزها قوله والقبيل
وبيس للخال فحلهم فخالا وامنعهم زلا منطيق وصحح ابن مالك قال
لان التمييز قد يجاب توكيد كما سبق خلافا لسيبويه ووافقته
في منع ذلك لاستغناء الفاعل بظهوره عن التمييز المبين له مجملا
عنده حال موكدة وعلم ان ناصب التمييز مفسر ان كان معربا
والفعل او شبهه ان كان منسبكا ولا يتقدم على ملتزما خلافا للكسائي
والمازني والمبرد في الفعل المتصرف ووافقهم في التسهيل والعمدة و
نص في الالفية على قلته ولك في تمييز المفرد جره باضافة المفرد
اليه الا اذا كان المفرد عددا كعشرين رجلا او مضافا كملء الارض
ذهبا وجره ايضا بمن اذا كان المفرد عددا واما تمييز النسبة
فلا يجر بالاضافة ويجر بمن اذا كان غير محول نحو ما احسن
رجلا وسدره فارسا ونعم رجلا زيد الخلاف نحو ما احسن

رجلا و لله دره فارسا ونعم رجلا زيد في خلاف نحو ما احسنه ادبا
وطاب محمد نفسا وزيد كثيرا الا و منها المستثني وهو كما قال
الرضي المذكور بعد الا واحدي واخواتها نحو الفلما قبلها نفيا و
اثباتا وهو من حيث هو منصوب وغيره ذكر بعض المنصوب
معه وانما هو علي سبيل الاطراد وافاده لتمام القسمة وان كان
مما ليس الكلام فيه واما الاستثناء فهو اخراج بالا واحدي اخواتها
حقيقة او حكما من متعدد وهو حقيقة في المتصل مجاز في المنقطع
وادوات الاستثناء ثمانية وهي اربعة اقسام ما هو حرف
وما هو الا وما هو فعل فعل وهو ليس ولا يكون وما هو
مشترك بين الفعل والحرف وهو خلا وعدا وحاشا وما
هو اسم وهو غير وسوي لغاتها وبدا بالكلام علي المستثني
بالا لانها اصل ادوات الاستثناء وغيرها يقدر بها وان
كان الاولي البداة بما هو متعين نصبه علي كل حال كالمستثني
ولا يكون كما الفعل في الشذوذ ثم المستثني بالا لم احوال لانه ان
كان من كلام تام بان كان المستثني منه مذكورا موجب بفتح
الجيم فان لم يسبق بنفي او شبهه وجب نصبه بها علي الاصح سواء
كان المستثني علي المستثني منه كما مر ام تقدم نحو قام الا زيدا
القوم فان كان الكلام تاما ولكن فقد منه الايجاب بان اشتمل
علي نفي او شبهه فرغ عند البصري البدل اي اتباع المستثني

للمستثني

للمستثني منه في اعرابه بدل بعض من كل والنسق عند الكوفي
علي النصب في الاستثناء المتصل بان كان المستثني من جنس
المستثني منه نحو ما فعلوه الا قليلا برفع قليل علي انه بدل
من الواو في فعلوه وقرأ ابن عامر بالنصب علي الاستثناء و
الدليل علي ان الاتباع ارجح اجماع السبعة علي الرفع في
قوله تعالي ولم يكن لهم شهداء الا انفسهم وقوله
تعالي ومن يقنط من رحمة ربه الا الضالون ولا يمتنع
ترجيح البدل تاخر صفة المستثني منه علي المستثني
خلافا للمازني كما سياتي واذا تعذر البدل علي اللفظ
ابدل علي الموضع نحو ما جاءني من احد الا زيد ولا احد فيها
الا عمرو وما زيد بشيء الا شيء لا يعبا به بالرفع في
الثلاثة علي البدلية حملا علي المحل وبالنصب علي
المستثني ويترجح النصب علي البدل في المنقطع
بان كان المستثني من غير المستثني منه عند بني تميم
نحو ما قام احد الا حمارا بالنصب علي الاستثناء مع
جواز الرفع ايضا علي البدلية ان صح حذف المبدل
منه واقامة البدل مقامه استدلالا بقولهم
بلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس
ويجب عند الحجازيين وبلغتهم جاء التنزيل نحو ما لهم

بمن علم الاتباع الظن بالنصب في قراءة السبعة
وهي من نعمة تجزي الا ابتغاء وجه ربه الاعلى بالنصب
واجيب عن البيت بان المداد بالانيس ما يؤانس فهو
اسم من الانسان فيكون متصلا لا منقطعا وهذا كله
مالم يتقدم المستثنى على المستثنى منه فيهما اي في التصل
والمنقطع الكائنين في كلام تام غير موجب فان تقدم
فالنصب حينيذ واجب كقول الكميت ∴ وما لي الا
ال احمد شيعة ∴ وما لي الا مذهب الحق مذهب واما
امتنع فيه الابدال لان التابع لا يتقدم على متبوعه ومثل
في وجوب النصب عند المازني تقدم المستثنى على صفة
المستثنى منه نحو ما اتاني احد الا اياك خير من زيد
والراجح ما تقدم واما تقدم المستثنى على جزي الكلام
نحو الا زيدا ما جاء احد ففيه جائز وفقد التمام من الكلام
المنفي بان لم يصرح فيه بالمستثنى منه فعلى حسب الموا
مل الواقعة قبل الا يكون المستثنى ولا عمل للا فيه
بل العمل لما قبلها فان اقتضى الرفع رفع ما بعدها نحو
وما امرنا الا واحدة او النصب نصب نحو ولا تقولوا
على الله الا الحق او الجر جر نحو ولا تجادلوا اهل الكتاب
الا بالتي هي احسن ويسمى هذا الاستثناء مفرغا

لان ما قبل

لان ما قبل الا تفرغ للعمل فيما بعدها وان كان المستثنى
مقدارا في التحقيق لجواز ما قام الا هند وامتناع قام
هند وشرط صحة التفريغ تقدم نفي او شبهه فلو
قال او فقد اي التمام والايجاب لكان اولى ويستثنى
بغير وسوي خافضين للمستثنى دايما باضافتها اليه
معربين اي غير لفظا او سوي تقديرا باعراب الاسم
الذي يقع بعد الا وهو المستثنى بهما على التفصيل
السابق فيجب النصب في نحو قام القوم غير او سوي
زيد ويترجح عند تميم في نحو ما فيها احد غير او سوي
زيد والبدل في نحو ما جاءني احد غير او سوي زيد
وعلى حسب ما يقتضيه العامل من فاعل او مفعول
او غير ذلك في نحو ما قام غير او سوي زيد وما رايت
غير او سوي زيد وما مررت بغير او سوي زيد و
كون سوي كغير فيما تقدم هو مذهب الزجاج واختا ره
بن مالك لورودها فاعلا في حكاية الفراء اتاني سواك
ومبتدا في قوله فسواك بايعها وانت المشتري واسما
للبس في قوله اترك ليلى ليس بيني وبينها سوي ليلة
اني اذا الصبور ومجرورة في قوله عليه الصلاة والسلام
صلى الله عليه وسلم وشرف وكرم وعظم دعوت ربي

ان لا يسلط علي امتي عدوا من سوء انفسهم ومذهب
الجمهور انها لا تستعمل الا ظرفا ولا تخرج منه الا في الضرورة
وقال الاخفش انها تستعمل ظرفا غالبا وتجر قليلا واختاره
في الاوضح والجامع وفيها اربع لغات كسر السين مقصورة
وممدودة وضمها مقصورة وفتحها ممدودة ويستثنى بخلا
وعدا مجردتين عن ما وحاشا ولا تنصب ما تواصب للمستثنى
على تقدير كونها افعالا جامدة متعدية اليه استتر فاعلها
فيها وهو عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق
او على البعض المفهوم من الكل السابق وجملة الاستثناء
هل هي حال محلها النصب او مستانفة فلا محل لها قولان
صحح بن عصفور منهما الثاني او خوافض له على تقدير كونها
حروف جر واختاره في المغني انها غير متعلقة بشيء وفيه
يجوز نحو قام القوم حاشاك كون الضمير منصوبا وكونه
مجرورا فان قلت حاشا اي بضم الجيم او حاشاني بفتح
النصب وكذا القول في خلا وعدا انتهى واذا ولي حاشا
مجرور باللام فارقت الحرفية فيه قطعا اذ لا يدخل جار
على جار والصحيح انها حينئذ اسم منتصب انتصاب
المصدر الواقع بدلا من اللفظ بالفعل ومعناه التنزيه
فمن قال حاشا لله كانه قال تنزيها لله واللام حينئذ

مفعولية

مفعولية للمصدر كما في نحو فعال لما يريد قال في المغني
وبوبد هذا قراءة بعضهم حاشا لله بالتنوين فهذا كقولهم
رعيا لك ويستثنى بما خلا وما عدا وليس ولا يكون نواصب
للمستثنى فقط فلو كان ما قبلها منفيا وانما وجب النصب
بعد الاولين لوقوعهما بعد ما المصدرية التي لا يليها
الحرف لكن نص في التسهيل انها لا توصل بفعل جامد فد
خولها على هذا مشكل وجوز بعضهم الجر بها بتقدير ما زائدة
ورده في المغني وموضع ما وصلتها نصب بلا خلاف لكن
هل هو على الحال او المعنى قاموا ما عدا زيدا وعلى
الظرفية على حذف مضاف والمعنى قاموا وقت مجاوزتهم
زيدا فيه قولان وانما وجب نصب المستثنى بعد
الاخريين لان خبرها واسمها مستتر فيهما والكلام فيما يعود
عليه وفي محل الجملة كالكلام السابق وفي خلا وعدا وحاشا
ولا يستثنى بخلا وما بعدها منقطعا واعلم كلامه ان جواز
الوجهين في خلا وعدا اذا تجردا من ما وان حاشا لا تقترن بها
وهو كذلك

المخفوضات

باب في ذكر المخفوضات وهي ثلاثة
اقسام مخفوض بالحرف ومخفوض بالمضاف ويرجع اليهما
المخفوض بالتابع من التوابع ومخفوض بالمجاورة واسقط
لشذوذه كالمرفوع بها وقدم الاول لانه الاصل ثم انه

شبكة الألوكة
www.alukah.net

نوعان مايبقى الظاهر والمضمر ومايبقى الظاهر فقط فاشار الى الاول مبتدءا به لعمومه بقوله يخفض الاسم اما الجر فمشترك من الظاهر والمضمر وهو سبعة من نحو منك ومن نوح وهي لبيان الجنس نحو فاجتنبوا الرجس من الاوثان وللتبعيض نحو ومن الناس من يقول امنا بالله ولابتداء الغاية مكانا وزمانا او غيرهما نحو من المسجد الحرام من اول يوم انه من سليمان وللبدل نحو ارضيتم بالحياة الدنيا من الاخرة وللتعليل نحو مما خطاياهم اغرقوا والتاكيد بعد نفي او شبهه مالنا من مخرج هل من خالق غير الله وللاستعلاء نحو ونصرناه من القوم وللظرفية نحو ما فاخلقوا من الارض والي نحو الي الله مرجعكم واليه ترجعون وهي لانتهاء الغاية مطلقا نحو الي المسجد الاقصى ثم اتموا الصيام الي الليل وللمصاحبة نحو ولا تاكلوا اموالهم الي اموالكم وللظرفية نحو فلا تتركني بالوعيد كانني الي الناس ولغير ذلك وعن نحو يوسف اعرض عن هذا عفي الله عنك وهي للمجاوزة كسرت عن البلد وللتعدية نحو طبقا عن طبق وللبدل نحو لا تجزي نفس عن نفس شيئا وللاستعلاء نحو فانما يبخل عن نفسه وللتعليل نحو الا عن موعدة وعدها اياه ولغير ذلك وعلي

ذلك وعلي نحو وعليها وعلي الفلك تحملون وهي للاستعلاء اي العلو وهو حسبي كما مر ومضوي نحو على العرش استوى وللمصاحبة نحو وان ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم وللظرفية نحو علي ملك سليمان وللمجاورة نحو اذا رضيت علي بنو قشير وللتعليل نحو ولتكبروا علي ماهداكم ولغير ذلك وفي نحو جنات النعيم وفيها ما تشتهي الانفس وهي للظرفي اي حلول الشيء في الشيء حقيقة او مجازا قال الزجاجي فالظرفية الحقيقة حيث كان للظرف المخلوط احتوى للمظروف تحيز نحو الدراهم في الكيس وللمجازية اذا افقد الاحتواء نحو زيد في البرية والخبر نحو في صدر فلان علم او فقدا معا نحو في نفسه علم وللمصاحبة نحو ادخلوا في امم وللسببية نحو لمسكم فيما افضتم وللاستعلاء نحو ولاصلبنكم في جذوع النخل ولغير ذلك واللام نحو سرما في السموات لما فيهما وهي للملك نحو المال لزيد وللاختصاص نحو الجنة للمومنين وللاستحقاق نحو النار للكافر اي عذابها او للتعليل نحو وانه لحق وفي لذكرك وهذه للتعجب نحو لدرك وللاستعلاء نحو يخرون للاذقان وللقسم نحو لله لابرحن الاجل وللعاقبة نحو ليذوق والموت وابنوا للخراب ولغير ذلك ومن ومن وللفرق بين ان تكون للقسم نحو بالله لا فعلن وبه لتفعلن وغيره من تبعيض نحو عينا يشرب

شبكة الألوكة www.alukah.net

بها عباد الله واستعانة نحو كتبت بالقلم وظرفية نحو مجيئنا هم
بسحر ومصاحبة نحو دخلوا باللص وسببية نحو فبما نقضهم
وتعويض نحو بعتك هذا بهذا وتوكيد نحو كفى بالله شهيدا
وبقية جسمي نحو انا بي رجل وبدل نحو وما يسرني اني شهدت
بدرا بالعقبة وتعدية نحو ذهب الله بنورهم ومجاوزة
نحو فاسأل به خبيرا والصاق وحقيقة نحو بقلبي غرام
اي لصق به بمعنى قام به او مجازا نحو مررت بزيد اي الصقت
مروري بمكان يقرب منه ثم اشار الى المثالي بقوله او
مختص بالظاهر اي يختصه وهو سبعة ايضا رب وهي
موضوعة للتكثير والتقليل لكن استعمالها في الاول اكثر
ومنه ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين ولها صدر الكلام
من بين احرف الخفض ولا يجر بها الا مفردا خاصا من الظاهر
وهو النكرة لفظا ومعنى او معنى فقط نحو رب رجل وابنه
والغالب في هذا الظاهر وصفه كما ان الغالب حذف متعلقها
ومضيه وقد تحذف فيجب بقاء فاعلها وذلك بعد الواو
وكثر كقوله ورب ليل كموج البحر ارخى سدوله وبعد الفاء
قليل كقوله فتلك حبلى قد طرقت ومرضع وبعد بل اقل كقوله
بل بلد ملء الفجاج قتمه وقد تجر رب ضمير الغيبة فيلزم اوراده
وتذكيره وتمييزه تفسيره بتمييز مطابق للمعنى نحو ربه

رجلا

رجلا او امرأة او رجلين او رجالا او نساء وبذ ومنذ ولا يجر بهما
الا نوعا ما من الظاهر وهو الزمان المعين غير المستقبل ماضيا كان
وهما فيه لابتداء الغاية نحو ما رأيته مذ يوم الجمعة او حاضرا وهما فيه
للظرفية نحو ما رأيته منذ يومنا قال في الجامع ذلك رفع تاليهما خبرا
عنهما فضاهما الابتداء ويردان ظرفين مضافين للمفعلين بكثرة
والاسمية بقلة والكاف وهي للتشبيه نحو زيد كالاسد وللتعليل
نحو واذكروه كما هداكم وللتوكيد نحو ليس كمثله شيء ولغير ذلك
وجرها للضمير شاذ وكذلك وهي لانتهاء الغاية مطلقا ولا تكون حتى
جارة الا داخل او متصلا باخذ فلا يقال سهرت البارحة حتى نصفها
ثم ان كان ما بعدها اسما غير داخل فيما قبلها اما لكونه غير جزء له نحو
سلام هي حتى مطلع الفجر او لكونه جزءا كبوم لم يقع الفعل فيه عليه نحو
صمت الايام حتى العيد فالجر بهما متعين وان كان جزءا مما قبلها ولم
يتعذر دخوله نحو صمتك الايام حتى يوم الثلاثا فالجر بهما جائز ويجوز
العطف فائدة متى دلت قرينة على دخول الغاية في حكم ما قبلها
او عدمه فواضح انه يعمل به والا فقولان اصحهما الدخول مع حتى دون
الى حملا على الغالب لان الاكثر مع القرينة عدم الدخول في الى والدخول
في حتى فان كانت حتى عاطفة دخلت اتفاقا لانها بمنزلة الواو و
الواو اي واو القسم نحو والله والبي والكعبة وهي مع ما قبلها للمختص
بظاهر معين والتاء اي تاء وقد لا يجر بها الا لفظ الله ورب مضافا

للكعبة او لياء المتكلم نحو تالله وترب الكعبة وتربي لافعلن وقولهم
تالرحمن وقيانك نادر من حروف الخفض خلافا لعدا وحاشا وقد مر
الكلام عليهما ومنها ايضا لعل ومتى وكي ولولا واذا اسقطها الان
الجر بها شاذ تنبيه قال بن عصفور في شرح الجمل الجر على اربعة
اقسام قسم لا يستعمل الا حرفا وقسم يستعمل حرفا واسما وهو من
ومنذ وعن وكاف التشبيه وقسم يستعمل حرفا وفعلا وهو حاشا
وخلا وقسم حرفا واسما وحرفا وفعلا وهو على انتهى دخلا وعدا
كما مر وفي المغنيعي ان اللام جاءت فعلا في قولك لزيد ومن ذلك
ان كان امرا من مان يبين والى اسما بمعنى النعمة وفي فعل امر لونث
من وفي نفي واسماء من الاسماء الستة ولما فرغ من القسم الاول
اخذ يتكلم على الثاني فقال او باضافة اسم اي يخفض الاسم بمر
او بسبب اضافة اسم اليه اذ العامل في المضاف اليه هو المضاف كما في
الاوضح وغيره وهو الاصح لاتصال الضمير المضاف اليه به وهو لا
يتصل الا بعامل لا الاضافة نفسها كما هو ظاهر عبارته خلافا للاخفش
ولا الحرف المقدر خلافا لبعضهم والاضافة اسناد اسم الى غيره بتنزيله
من الاول منزلة تنوينه او ما يقوم مقامه ولهذا وجب بتجريد المضاف
من التنوين لقيام المضاف اليه مقامه في نحو ضارب بارد يا وبعد بادن
ملابسته ومراده بالاسم ما يقابل الوصف العامل عمل الفعل بدليل العطف
الآتي الدال على المغايرة فدخل نحو كاتب القاضي واعجبني ضرب زيد

اذ المضاف

اذ المضاف في الاول وان كان وصفا ليس بعامل وفي الثاني وان
كان عاملا ليس بوصف وهذه الاضافة ثلاثة اقسام لانها اما على معنى
اللام التي للملك او لشبهه تحقيقا حيث يمكن النطق بها كغلام زيد
وتقديرا حيث لا يمكن ذلك كذي مال وعند زيد ومع بكر وامتحان هذا
بان يوتى مكان المضاف بما يرادفه او يقاربه نحو صاحب ومكان ومصاحب
او على معنى من البيانية وذلك ان كان المضاف اليه كلا المضاف
وصالحا للاخبار به وعنه كخاتم حديد وثوب خز وذلك في هذا
نصب الثاني على التمييز او الحال او اتباعه للاول بدلا او عطف بيان
او نعتا بتاويله بالمشتق اي موضوع من حديد او على معنى الظرفية
عند بعضهم وذلك ان كان الثاني ظرفا للاول كمكر الليل وسهد الدار
واختاره بن مالك لكثرة وروده في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح
والكثرة تنفي هذا القسم وما اوهم خفي في فهم على معنى اللام
مجازا او تسمي هذه الاضافة المنقسمة لما ذكر محضة لانها خالصة
من تقدير الانفصال ومعنوية لافادتها امرا معنويا لانها
مفيدة للتعريف اي لتعريف المضاف بالمضاف اليه ان كان معرفة
كضارب زيد امس او التخصيص اي لتخصيص المضاف بالمضاف
اليه ان كان نكرة كضارب رجل امس قال في المغني والمراد بالتخصيص
الذي لم يبلغ درجة التعريف فان غلام رجل اخص من غلام لكنه
لم يتعين بعينه كما تعين غلام زيد وغلام رجل ما كان متوغلا في الابهام

كغير ومثل اذا اريد بها مطلق المغايرة والمماثلة واقعا موقع نكرة
لا تقبل التعريف كجاءني زيد وحده ولا ابا له ورب رجل واخيه
وكم ناقة وفصيلها او باضافة الوصف عطف على قوله او باضافة
الاسم كما مر وباضافة الوصف العامل عمل الفعل الى معموله بان
يعنى للحال والاستقبال سواء كان اسم كان فاعل كبالغ الكعبة
وضارب زيدا الان او غدا او اسم مفعول كمرجوع القلب ومعمور
الباب هذه الاضافة غير محضة لانها في تقدير الانفصال
ولفظية لافادتها امرا لفظيا لانها جيء بها لمجرد التخفيف في
اللفظ بحذف التنوين او ما يقوم مقامه او لرفع القبح كما في
في نحو حسن الوجه في جر تخلصا من قبح رفعه بخلاف الصفة و
لفظا من ضمير يعود على الموصوف ومن قبح نصبه باجراء وصف
القاصر مجرى المتعدي فلا تفيد بالمضاف تعريفا ولهذا وصف
النكرة به في نحو هذا بالغ الكعبة ووقوعه حالا في نحو ثاني عطفه
والاتخصيصا لان اصل ضارب زيدا لاضارب كما توهم فالاختصا
ص موجود قبل الاضافة ولا تجامع الاضافة وجوبا تنوينا ولو
مقدرا لانه يدل على الانفصال والاضافة تدل على الاتصال فلا
يجمع بينهما ولا نونا تالية للاعراب وهي نون المثنى والمجموع على
حدة وشبههما كضارب زيد وضارب عمرو مطلقا عن التقييد
بما يأتي بخلاف نون المفرد وجمع التكسير كشيطان وشياطين

فانها

فانها تجامعها لانها غير تالية للاعراب بل هي تالية لما دخلت عليها ولا ما
فيه ال لان المقصود منها اصالة التعريف وهو حاصل لما فيه ان
بغيرها ولهذا لا تجامع العلم بأقسامه على عليته فلا يقال الغلامي ولا زيدكم
بل يجب حذف ال من الغلام ويقدر في زيد الشيوع الا في نحو
الضارباز يد مما المضاف اليه وصف شبيه والمضاف اليه معموله
ونحو الضاربو زيد مما المضاف اليه مضاف لما هي فيه ونحو
مررت بالرجل الضارب غلامه مما المضاف اليه مضاف لضمير عاد على
ما هي فيه فهذه المسايل الخمس اغتفر فيها الجمع بين ال والاضافة
وما عداها لا يجوز فيه ذلك على الراجح والامور التي يكتسبها
الاسم بالاضافة عشرة ذكرها في المغني باب في ذكر
الاسماء العاملة عمل افعالها يعمل عمل فعله من الاسماء سبعة
وزاد في الشذور اسم المصدر والظرف والجار والمعتمدين
على هذا تكون عشرة احدها اسم الفعل وهو ما ناب عن
الفعل وليس فضلة ولا متأثرا بعامل ويدل على اسميته قبوله
بعض علامات الاسم كالتنوين والتعريف ومخالفة او ذانه او زان
الفعل والصحيح مدلوله لفظ الفعل وانه لا موضع له من الاعراب
وهو ثلاثة انواع ما هو بمعنى الماضي كهيهات بتثليث التاء
وشيان وهو قليل وما هو بمعنى الامر نحو صه ودونك وعليك
وهو الغالب ما هو بمعنى المضارع نحو واي واواه واف

نحو الضارب راس الجمل

مما المضاف اليه وصف مجموع على حد المثنى والمضاف اليه معمول له

شبكة الألوكة
www.alukah.net

وهو دون الاول فيها بمعني بعد كقول هيهات هيهات
العقيق ومن به وهيهات بالعقيق فواصلة و شبان افترق
كقوله شتان هذا والعناق والنوم والمشرب البارد في ظل الدوم
وقد تزاد ما قبل فاعل شتان كقوله لشتان ما بين اليزيدين في
الندي وصه بمعني اسكت ودونك بمعني خذه وعليك بمعني
الزم نحو عليكم انفسكم ورويدا بمعني امهل كقوله ورويدا يا ايها
وفوك الاشنب ومثلث ورباع وواحاد واواد بمعني اتوجع
واف بمعني اتفجع وهذه الانواع كلها سماعية والقياسي من
اسم الفعل ما صيغ من فعل ثلاثي تام علي وزن فعال كنزال
وشذ صوغه من الرباعي كعرفار بمعني فرفر وقد يوضع من
ما مثلنا ان اسم الفعل ضربان مرتجل وهو ما وضع من اول
الامر اسما للفعل كشتان ومنقول وهو ما وضع لغيره ثم نقل
اليه كعليك واليك ثم انه يعمل عمل مسماه فيرفع الفاعل ظاهرا
او مستترا ويتعدي الي المفعول بواسطة او غيرها لكن يخالفه
بلزوم البناء مطلقا والتجرد من العوامل وان منه ما ينوب لزوما
نحو واها وويها وجوازا كصه ومه وذلك تنكير ولانه لا يؤكد
بالنون ولا يجذف ولا يبرز ضميره ولا يضاف ولا ينصب المضارع
في جواب الطلب منه كما سياتي ولا يتاخر عن معموله لقصوره
درجته عن مسماه بسبب كونه فرعه في العمل حملا فالكساي

وتمسك

وتمسك بقوله تعالي كتاب الله عليكم وما اشبهه لا حجة فيه
لانه يتاول علي انه مصدر منصوب باضمار فعل موكد لمضمون الجملة
السابقة من قوله حرمت عليكم فكانه قال كتب الله ذلك عليكم كتابا
وعليكم متعلق بمصدر او بالعامل المحذوف ويجزم الفعل المضارع
في جواب الطلب منه اي من اسم الفعل كما يجزم في جواب
الطلب من الفعل نحو قوله مكانك تحمدي او تستريحي فكانك
بمعني اثبتي وتحمدي مجزوم بفعل شرط محذوف تقديره فان
تثبتي تحمدي ولكنه لا ينصب في جواب الطلب منه وان اسم
الفعل من لفظ الفعل فلا تقول تزال تحدثك بالنصب علي الراجح
والثاني منها المصدر وهو اسم الحدث الجاري علي الفعل ويعمل
عمل فعله الذي اشتق منه فيرفع الفاعل ويتعدي الي المفعول
بواسطة وغيرها وقد يتعدي الي مفعولين فاكثر وقدمر
انه يجوز حذف فاعله وانه لا يغني عن اسناده الي نايب الفاعل
وفي تمثيله للمصدر بقوله كضرب واكرام اشارة الي ان
المصدر المزيد يعمل عمل المجرد لكن عمل المصدر مشروط بامرين
احدهما وجودي واشار اليه بقوله ان حل محل فعل مع ان
المصدرية والزمان ماض او مستقبل كعجبت من ضربك
زيدا امس او غدا اي من ضربه امس او من ان تضربه
غدا او مع ما اختها والزمان حال فقط كعجبت من ضربك زيدا

الان اي ما تضربه الان فان لم يحل محل ذلك امتنع عمله كما في نحو ضربا
زيدا وضربت ضربا زيدا فلا يصح نصبك زيدا مضربا خلافا لابن مالك
في الاول ولهذا جعل الثاني في نحو فاذا له صوت صوت حمار منصوبا
بفعل محذوف لا بالمصدر الامر الثاني عدمي والمشار اليه بقوله
ولم يكن المصدر مصغرا فلا يقال اعجبني ضريبك زيدا لبعد
شبهه عن الفعل بالتصغير الذي هو من خواص الاسماء ولا
مضموما فلا يقال ضربك المسيء حسن وهو الحسن القبيح لعدم
حروف الفعل ولهذا لا يعمل محذوفا كما سياتي ولا محذوفا بالتاء فلا
اعجبني ضربتك زيدا لان صيغة الوحدة ليست الصيغة التي
اشتق منها الفعل فان ورد حكم بشذوذه ولا منعوتا قبل
قبل تمام عمله فلا يقال عرفت سوقك الصنيف الابل لانه مع معموله
كموصول مع صلته فلا يفصل بينهما فان نعت بعده جاز نحو ان
هجوك اباي الغرط المهلك ولو قال ولا منتوعا لكان اولى فان
حكم سائر التوابع حكم النعت ولا محذوفا لعدم وجود حرف
الفعل ولا معمولا لمن المعمول اي من معمول له باجنبي لان
معموله بمنزلة الصلة من الموصول فلا يفصل بينهما ولا مستثنا منه
عنه اي عن معمول له ولو ظرفا فلا يقال اعجبني زيدا ضربك
لما مر من ان معموله بمنزلة الصلة وهي لا تتقدم على الموصول
قال التفتازاني والحق تقدم جواز معمول المصدر اذا كان

ظرفا

ظرفا لانه مما يكفيه رائحة الفعل وظاهر اقتصاره على ما ذكر انه
لا يشترط في اعماله ان يكون بمعنى الحال او الاستقبال وهو
كذلك لانه يعمل لكونه اصل الفعل بخلاف اسم الفاعل قال ابن مالك
وانه لا يشترط فيه ايضا ان يكون مفردا وقد اشترطه بعضهم
فمنع اعمال المصدر المثنى والمجموع وجزم فيه بن مالك قال لان
لفظهما مغاير للفظ المصدر الذي هو اصل الفعل فان طفونا في
كلام العرب باعمال شيء من ذلك ولم يقس عليه انتهى ثم المصدر
يعمل مضافا ومنونا ومقرونا بال ولكن اعماله حالة كونه مضافا
للفاعل مع ذكر المفعول وتركه اكثر استعمالا من عكسه ومن
اعماله منونا وبال لان الفاعل عمدة فاضافة المصدر اليه اهم
ولا نسبة لمحدث لمن وجد منه اظهر من نسبته لمن وقع عليه كذا
فضلة نحو ولولا دفع الله الناس ربنا وتقبل دعاي اي دعائي
اياك واما اعماله مضافا للمفعول مع ترك الفاعل فكثير نحو لا
يسام الانسان من دعا الخير وتركه قليل وليس خاصا بالشعر
كما قيل بدليل قوله عليه الصلاة والسلام صلى الله عليه وسلم وشرف
وكرم وجه البيت من استطاع اليه سبيلا وقد يضاف الى
الظرف توسعا فيعمل فيما بعده الرفع والنصب نحو عجبت من
ضرب يوم الجمعة زيد عمرا واعماله حالة كونه مكبرا منونا اي
مجردا من ال والاضافة اقيس من اعماله مضافا بال لانه يشبه

الفعل لكونه تكرة نحو اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما اي ان
كان يطعم يتيما و اعماله بال مقرونا بال شاذ لبعده من مشابهته
الفعل باقترانه بال نحو قوله لبعجت من المسي الرزق بنصب المسي
ورفع الرزق بالرزق الذي هو مصدر وعورض بان الاضافة كما
لتعريف بال فهلا بعد معها المصدر عن الفعل واجيب بانهما متنافرة
عنه فهو قبلها واقع موقع الفعل بخلاف المقرون بال تقه
يجوز في تابع الفاعل المجرور بالمصدر كعجبت من ضرب زيد الظريف
الجر حملا على اللفظ والرفع حملا على المحل وفي تابع المفعول كاعجبني
اكل اللحم والخبز الجر ايضا على اللفظ والنصب على المحل ان قدر المصدر
بان وفعل الفاعل و الثالث منها اسم الفاعل و لو مثنى او
مجموعا وهو ما اشتق من مصدر فعل لمن قام به على معنى الحدث
ويعمل بعمل فعله المبني للفاعل لازما ومتعديا كضارب
و مكرم اشارة الى انه يصاغ من الثلاثي على زنة الفاعل ومن
غيره على زنة المضارع بابدال حرف المضارعة ميما وكسر ما قبل اخره
ثم انه ان صف او وصف لم يعمل لما بينته الفعل حينئذ اذ التصغير
والوصف من خصايص الاسماء فان لم يصف ولم يوصف فان
كان مقرونا بال كالضارب عمل عمل فعله مطلقا اي ماضيا
وحالا ومستقبلا معتمدا او غير معتمد لوقوعه حينئذ موقع
الفعل اذ حق الصلة ان تكون فعلا نحو جاء الضارب زيدا امس او

الان او

الان او غدا او كان مجردا لابد منها لصحة عمله في المنصوب
كونه حالا او مستقبلا ويستحق مشابهته للمضارع و
اعتماده وهو تعذرا على نفي نحو ما ضارب زيد عمرو الان او
غدا او على الاستفهام نحو اضارب زيد بكرا الان او غدا او
ممين خالد بشرا ام مكرما ام مهينه او على مخبر عنه نحو زيد ضارب
خالدا الان او غدا او مختلف الوانه اي صنف او على موصوف
نحو مررت برجل ضارب عمرا الان او غدا ومنديا لها لفاجلدا اي
يا رجلا او على ذي هال كما زيد رائبا فرسا الان او غدا ثم ان وجود
هذين الشرطين لا يوجب عمله بل يجوز اضافته الى مفعوله
وقد قرئ بالوجهين ان الله بالغ امره هل هن كاشفات ضره
فان اقتضى مفعولا اخر تعين نصبه نحو انت كاس خالدا
ثوبا الان او غدا ولك في تابع المفعول المجرور باسم الفاعل
كبتغي جاه ومالا من نحض الجر على اللفظ والنصب على المحل
عند بعضهم او باضمار عامل من صف او فعل عند الجميع وفهم
من كلامه ان اسم الفاعل اذا كان بمعنى الماضي او لم يعتمد لم
يعمل وقد خالف في الاول الكسائي فاجاز عمله محتجا بقوله
تعالى و كلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فباسط بمعنى الماضي
وقد عمل في ذراعيه النصب ولا حجة فيه لانه على ارادة حكاية
الماضية الحال بان يفرض ما وقع واقعا الان فعبر عنه بالمضارع
بدليل ان الواو في كلهم للحال ولهذا قال وتقلبهم ولم يقل

وقلنا هم وخالف في الثاني الاخفش واجاز عمله و احتج بقوله
خبير بني لهب فلا تك ملغيا مقالة لهبي اذا الطير مرت
ولا حجة له فيه لجواز حمله على التقديم و التاخير بجعل الوصف
خبرا مقدما ولما كان هذا الحمل يلزم منه الاخبار بالمفرد عن الجمع
قال وتقديره خبير كظهير في و الملائكة بعد ذلك ظهير او فعيل
على زنة المصادر كالصهيل والنهيق يخبر به عن المفرد والمثنى والمجموع فاعطي
ما هو على زنته و الرابع منها المثال و لو مثنى او مجموعا وهو ايا اسم
حول للمبالغة والتكثير على الفعل من صيغة اسم الفاعل الثلاثي الى
صيغة فعال بتشديد العين كضراب اه او فعول بفتح الفا كضروب
او مفعال بكسر الميم او التحويل الى هذه الثلاثة بكثرة ولهذا وافق جميع
البصريين سيبويه على جواز اعمالها او فعيل بكسر العين بهذا يكسر
او فعل بكسر العين من غير باء الحذر والتحويل اليها بقلة ولهذا منع بعضهم
اعمالها واما الكوفيون فمنعوا اعمال الخمسة نظرا الى انها لا تجاري الفعل
وزادت عليه بالمبالغة وبعد شبهها عنه وقدروا للمنصوب بعدها
عاملا والصحيح جواز اعمالها حملا على اصلها وهو اسم فاعل لافادتها ما
مكن او لورود السماع به على ما حكاه سيبويه اما النصل فانا شارب
بنصب النصل و انملتي اوربوا بكبها وقولهم ان الله عفو يحب
العافين وان الله تعالى سميع دعاء من دعاه وقوله اتاني
ايهم موفون عرضي والمشهور ان هذه الامثلة لا تتفاوت في المبالغة
و الخامس منها اسم المفعول و لو مثنى او مجموعا وهو

اشتق

اشتق من مصدر فعل لمن وقع عليه ومثل له بقولهم مضروب و مكرم
للاشارة الى انه يصاغ من اللاتي على زنة مفعوله ومن غير زنة
المضارع بميم مضمومة في اوله وفتح ما قبل اخره ولا يصاغ من اللازم الا
بعد ان يعدي بحرف الجر اذ ليس له مفعول كمرور به اوربما او بهم
او به ولا يثنى حينئذ ولا يجمع كالفعل بخلاف الموصوف من المتعدي
ويعمل عمل فعله المبني للمفعول فيرفع نائب الفاعل تقول زيد مضروب
عبده كما تقول ضرب وما سواه مما يتعلق بالواقع ان كان منصوبا لفظا
او محلا وهما اي المثال واسم المفعول كاسم الفاعل في جميع ما اشتر ط
فيه لصحة عمله حتى في عدم التصغير والوصف وذلك في اسم المفعول
خاصة اضافة الى مرفوعه مضى اذ احوال الاسناد الى ضمير موصوفة
نحو زيد مضروب العبد والاصل مضروب عبده فحول الاسناد ثم
اضيف وهو حينئذ جار مجرى الصفة المشبهة والسادس منها
الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي لواحد في اصل ستاتي و
لهذا عملت عمل النصب وان كان الاصل ان لا تعمل لمباينتها الفعل
بدلالتها على الثبوت ولكونها ماخوذة من القاصر وهي الصفة
الموضوعة من فعل قاصر لغير تفضيل لافادة نسبة الحدث
الى موصوفها على جهة الثبوت فاذا قلت زيد حسن فمعناه اثبات
الحسن له واستمراره في سايراوقات وجوده لانه متجدد حادث
ويدل على ذلك تحويل الصفة على سبيل الاطراد الى صيغة اسم

شبكة الألوكة
www.alukah.net

الفاعل عند قصد الحدوث كما يقال في حسن حاسن وفي ضيق ضايق
قال الله تعالى وضايق به صدرك ثم اعلم ان هذه الصيغة تشارك اسم
الفاعل في الدلالة على الحدث وصاحبه وفي التذكير والتانيث والتثنية
والجمع والاعتماد على واحد مما لكن النصب هنا على التشبيه بالمفعول
به بخلافه ثم وتتميز عنه بامور منها انها تصلح من اللازم دون المتعدي
وهو يصاغ منها ومنها انها للزمن الحاضر للدايم اي الماضي المستمر
دون المنقطع والمستقبل بخلافه ومنها انها تكون مجارية المضارع
في تحريكه وسكونه وهو الغالب في البنية من الثلاثي كحسن و
ظريف ومجارية لنحو طاهر وصابر واسم الفاعل لا يكون
مجاريا ومنها انها لا يتقدم على معمولها المنصوب عليها لانها
فرع اسم الفاعل نحو زيد حسن وجها ومنها ان معمولها لا يكون
اجنبيا بل سببيا اي اسما ظاهرا متصلا بضمير موصوفها او لمقدرا
في زيد حسن وجها اي منه فلا يقال زيد حسن عمرو كما يقال زيد
ضارب عمرا لانها موخوذة من فعل لازم وقد جرت على الاسم
فلا تقصي حينيذ الا ضمير او سببه كما في اسم الفاعل اللازم والمراد
بعمولها ما عملها فيه بحق الشبهة فلا يرد زيد يدك فرح انملها
في الطرف وعديلها فيها من معنى الفعل ومنها ان معمولها شبه
بالمفعول به ولا يراعى له محل بالعطف وغيره ولا يفصل بينه و
بينها بفاصل ولو ظرفا وانها لا تعمل محذوفة فلا تنصب الضمير
ولا تتعرف بالاضافة

بالاضافة دايما وانها تونث بالالف وتانيث فعلها فتنصب مع قصور
ويجوز اضافتها الى فاعلها معنى من غير ضيق ولا قلة في الكلام
وان ال الداخلة عليها حرف تعريف واسم الفاعل على الخلاف منها
في ذلك كلها واحوالها بالنسبة لعملها فيه ثلاث حالات احدها ان
يرفع على الفاعلية باتفاق بعد اخلالها ضرورة من غير ضمير
موصوفها كزيد حسن وجها او على الابدال عند بعضهم من
الضمير فيها وثانيها ان ينصب على التمييز او على التشبيه
بالمفعول به ان كان نكرة كزيد حسن وجها او عليه فقط ان كان
معرفة كزيد حسن الوجه ولهذا قال والثاني متعين في
المعرفة وثالثها ان يخفض بالاضافة اي بسببها كزيد حسن
الوجه الا اذا كانت الصفة بال وهو مجرد منها والاضافة
كالحسن وجه او مضاف لمجرد منها كالحسن وجها به لامتناع
اضافة ما فيه ال لشيء من ذلك واذا خفض المعمول بالاضافة
فلا يخرج بذلك عن كونها صفة مشبهة لان الخفض ناشيء عن
النصب لا عن الرفع ليلا يلزم اضافة الشيء الى نفسه اذ الصفة
غير مرفوعها في المعنى وغير منصوبها واعلم ان الخالية من
الصفة ومعمولها مع قطع النظر عن افرادها وتذكيرها واضدادها
ستة وثلاثون صورة لان الصفة اما نكرة او معرفة
وهي اما ان فصحة او نابية او جار فهذه ست حالات

حاصلة من غير ضرب اثنين في ثلاثة ومعنى لها ايضا له ست
حالات لانه اما بال كالوجه او مضاف لما فيه ال كوجه الاب او للضمير
كوجهه او لمضاف الضمير كوجه ابيه او مجردا من ال والاضافة كوجه
او مضاف للمجرد منها كوجه اب فالصور ست وثلاثون صورة من
ضرب ست في مثلها امتنع منها الاربعة التي استثنت والبقية
جايزة الان فيها قبيحا ومضيفا وحسنا فالقبيح اربع صور والضعيف
ستة والباقي حسن وبيان ذلك يطلب في المبسوطات والسابع
منها اسم التفضيل واخره لان عمله في الوقوع الظاهر غير مطرد
كما ستعرفه وهذه الصفة الدالة على المشاركة والزيادة لهما
حبهما في اصل الفعل وشرط التفضيل على وزن افعل سواء اصيغ
من فعل لازم كاكرم او من متعد كاضرب واعلم ولا يرد خير
وشر فانهما للتفضيل لان اصلهما اخير واشر مخففا بالحذف كثرة
الاستعمال وربما جاء على القياس وما قوله وحب شيء الى الانسان
ما منعنا فضرورة ولا يصاغ الا سماصيغ منه فعل التعجب
كما سياتي في بابه ويستعمل بمن ولو تقديرا جارة للمفضل عليه
اذا جرد من ال والاضافة نحو انا اكثر منك مالا واعز نفرا وهي
لابتداء الغاية ارفعا عا والخطاطا او للمجاوزة ولا يفصل بينهما
وبين مجرورها باجنبي ولا يجوز تقديمه معها على اسم التفضيل
الا ان يكون اسم من استفهام فيجب حينئذ من انت افضل ومن

غلام

غلام انت اجل او مضافا لنكرة مطابقة للمفضل وجوبا فيفرد ويذكر
في هذه الحالة وكذا في الخبر قبلها وجوبا وان كان المفضل بخلاف
ذلك فيقول في الحالة الاولى زيدا وهندا والزيدان او الهندان
او الهندات من عمرو واما قوله كان حصباء در على ارضها من الذهب فالمعنى اولم
يقصد حقيقة الفاضل وفي الثانية زيد افضل رجل والزيدان
افضل رجلين والزيدون افضل رجال وهند افضل امرأة والهندان
افضل امرأتين والهندات افضل نساء واما قوله تعالى ولا
تكونوا اول كافر به فالتقدير اول فريق كافر او ولا تكونوا كل منكم
اول بدء كافر ويستعمل مفردا بال مطابق وجوبا موصوفا اوزادا
وتذكيرا وتوءمها فتقول زيد الافضل والزيدان الافضلان
والزيدون الافضلون او الافاضل وهند الفضلى والهندان
الفضليان والهندات الفضليات او الفضل ومضافا للمعرفة
فوجهان اي المطابقة اجراءً له مجرى المعرف بال نحو اكابر مجرميها
او عدمها وهو الغالب اجراءً مجرى المجرد نحو ولتجدنهم احرص
الناس على حياة نعم ان استعمل للخبر تفضيل وجبت المطابقة
كقولهم الناقص والاشج اعدلا بني مروان اي عادلاهم اذ ليس
منهم عادل غيرهما حتى يقصد التفضيل ولا يقاس على ذلك خلافا
للمبرد وفي هذه الحالة والمنبئ قبلها ولا يستعمل بمن واعلم

انه ينصب التمييز والحال والظرف مطلقا فلا ينصب المفعول
له ولا المصدر ولا المطلق ولا المفعول به على الاصح مطلقا اي سواء
كان ظاهرا او غير ص بل يصل اليه باللام كزيد اوعني المعلم او بدل
للمعروف او بالباء كالدال بالنحو واجهل بالفقه فان كان فعلا نحو يعجبني
لا تتني فتنصب الاخر بفعل مقدر كزيد اكسي للفقراء الثياب اي
يكسوهم الثياب واجاز بعضهم نصبه مطلقا ونقله الحص في حواشي
التسهيل عن ابن مسعود وبعضهم اوله بالا تفصيل فيه قال الدما مينى
وهذا الرأي حسن فينصب حين التاويل كما كان يضاف حينئذ
الى ما ليس بعضه فيحوي حكم النصب والجر على طريقة واحدة كما
انه اذا صح الفعل محل رفع الظاهر فقد استبان لك ان ما في الشرح
من حكاية الاجماع على منع عمل فيه منظور فيه ويرفع الضمير المستتر
في كل لغة ولا يرفع في الغالب اسما ظاهرا ولا ضميرا منفصلا
كلون له ليس له فعل بمعناه موقعه وظاهرها ان يكون صفة
لاسم جنسي مسوق بنفي او شبهه ومرفوعه اجنبيا مفضلا
على نفسه باعتبارين نحو ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل و
اورد بالتاليف والاصل ان يقع هذا الظاهر بين ضميرين اولهما
للموصوف وثانيهما للظاهر كما في المثال وقد يحذف الضمير
الثاني وينتقل من اما على الظاهر نحو من الكحل عيني زيد او محله
نحو من عيني زيد او ذي الحال نحو من زيد ولم يقع هذا التركيب

في القرآن

في القرآن ولا يجوز ان يعرف المرفوع فيه مبتدا او افعل خبره ليلا يلزم
بين افعل وبين من ياجنبي وقد يرفع الظاهر مطلقا في لغة حكاها
سيبويه نحو مررت برجل افضل منه ابوه وعنها احتراز بقوله في
الغالب **باب التوابع** وهي جمع تابع وهو المشارك لما قبله
في اعرابه الحاصل والمتجدد غير خبر واطلاق التابع على الرق والفعل
الغير المعرب مجازا اذ الاعراب فيهما يقع بالتبعية **و العامل**
في التابع هو العامل في المتبوع الا في البدل فان العامل فيه مقدر
خلافا للمبرد بدليل ظهوره في بعض المواضع ولا يجوز بين
التابع والمتبوع والتقديم عليه كما يفهمه **قوله يتبع ما قبله في**
اعرابه خمسة بالاستقراء نعت وتوكيد وعطف بيان ونسق
وبدل ومن فصل في التوكيد جعلها ستا ومن اطلق العطف
وجعله شاملا للبيان جعلها اربعة والاولى ان يبتدا بالنعت
ثم البيان ثم التوكيد ثم البدل ثم النسق بل قبل هو الصواب لانها
اذا اجتمعت في التبعية رتبت كذلك كما في التسهيل **احدها**
النعت ويراد فيه الوصف والصفة **وهو التابع** هذا كالجنس
المشتق الموول اخرج به غيره منها ما عدا التوكيد اللفظي
المشتق فانه اخرجه بقوله **المتباين للفظ متبوعه** و
المشتق ما دل على حدث وصاحبه كاسما الفاعل والمفعول
والتفضيل والصفة المشبهة والموول به ما اقيم مقامه من

الاسما العارية عن الاشتقاق كاسم الاشارة وذي بمعنى صاحب
والمنسوب كما في زيد هذا اي الحاضر ورجل ذومال اي صاحبه ورجل
دمشقي اي منسوب الى دمشق ومن الموصولة الجملة في نحو واتقوا
يوما ترجعون فيه الى الله وقوله ولقد امر على اللئيم يسبني وكذا
المصدر الملتزم افراده وتذكيره في نحو مررت برجل عدل اي عادل
عند الكوفيين وذي عدل عند البصريين وفائدته حقيقيا كان
او غيره تخصيص المتبوع ان كان نكرة كما في رجل تاجر او تاجر
ابوه والتخصيص تقليل الاشتراك في النكرات او التوضيح
رفع الاشتراك في المعارف او مجرد مدح له نحو الحمد لله رب
العالمين او ذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او
ترحم عليه نحو اللهم الطف بعبادك الضعفا او توكيد لما دل عليه
متبوعه كضربت ضربة واحدة لانه قد علم من ضربه انها ضربة واحدة
فما يعم النعت الا مجرد التوكيد ومنه قولهم مضى امس الدابر
وقال بعضهم او تعميم ان الله يحشر عباده الاولين او الاخرين
او للفصل نحو مررت برجلين عربي وعجمي او ابهام نحو تصدقت
بصدقة قليلة او كثيرة قال البدر الدماميني على بعضهم
او اعلام المخاطب ان المتكلم عالم بحال من ذكر بفعال لك ارايت قاضي
بلدنا فتقول رايت قاضيكم الكريم الفقيه وليس هذا للتوضيح
لان مرادهم به الايضاح للمخاطب وهو بالغرض في مثالنا عالم بما

ذكر غير

ذكر غير محتاج الى ايضاحه له ولا للمدح فان غرض المتكلم اعلام السامع
بانه عالم بحال هذا الموصوف لا مجرد الثنا عليه والنعت من حيث
هو يتبع منبوعه في اثنين من خمسة واحد من اوجه الاعراب
الثلاثة الرفع والنصب والجر واحد من التعريف والتنكير
سواء رفع ضميرا ام اسما ظاهرا فلا يتبع معرفة بنكرة ولا العكس
نعم المعرف بلام الجنس يجوز ان يتبع بنكرة مخصوصة كقولهم ما ينبغي
للرجل مثلك او خير منك ان يفعل كذا ويجب في النعت ان يكون
مساويا للمتبوعه في التعريف او دونه نحو بالرجل اخيك بدل
ثم ان رفع النعت مستغرقا عاد على المنعوت تبع ولو كان
معناه لما بعده كما في نحو جاني رجل حسن وجهه في اثنين ايضا
من خمسة واحد من التذكير والتانيث وواحد من الا
فراد وفرعيه من تثنية او جمع فيصير بهذا مع ما مر مطابقا له
في اربعة من عشرة مالم يمنع مانع من التبعية كما في الملتزم افراده
وتذكيره كما فعل من كاصر او تذكيره كقولهم بعض فاعل وفعيل
بمعنى مفعول كامراة صبور وجريح او تانيث كرجل ربعة وهرة
وامراة ربعة وهرة والا اي وان لم يرفع ذلك بان رفع ظاهرا
او ضميرا بارزا فهو بالنسبة الى الخمسة الثابتة كالفعل الحال
محله فيفرد لرفعه ذلك ويطابقه في التذكير والتانيث المرفوع
لا المنصوب كمررت برجلي قائمة ابوهما او برجال قائم اباوهم

كما في الفعل الحال ومحله حينيذ سببا ثم ان رفع جمعا جاز ان يجمع
جمع تكسير لجريانه مجرى المفرد بل يترجح على الافراد ولهذا قال
ولا حسن جاني رجل قعود غلمانه بلفظ التكسير **ثم قاعد**
غلمانه بالافراد الذي هو قياس الفعل لانك تقول قعد غلمانه
لا قعدا غلمانه بالغة بالفصحى وقبل افراده ارجح مطلقا لجريانه
مجرى الفعل وقبل ان تبع مفردا او مثنى **ثم** يلي افراده باتفاق **قا**
عدون غلمانه لجمعه جمع سلامة وهو ضعيف خاص بلغة
اكلوني البراغيث **ويجوز قطع الصفة** ولو تعددت عن التبعية
المعلوم وجوبها بدونها حقيقة **او دعا** بان ينزل منزلة
المعلوم كامر رفعا **بتقدير هو** في حالة النصب والجر **ونصبا**
بتقدير فعل في حالة الرفع والجر بتقديره اعني في نعت
التوضيح **او مدح** في المدح **او ذم** في الذم او الترحم في الترحم
او غيرذلك مما يناسب الصفة ولا يجوز اظهار المقدر الا في
نعت التوضيح او التخصيص واذا جرت الصفة على مشاركه او كانت
للتوكيد او ملتزمة الذكر كالجم الغفير امتنع قطعها كما يمتنع
اذا لم يعلم موصوفها الا بها ولا عرف حينيذ بين تعددها واتحادها
فلو احتاج في حال تعددها الى بعضها فقط جاز فيما عدا ذلك البعض
القطع والاتباع والجمع بينهما بشرط تقدم المتبع وفي قوله تعالى
الى اخره اشارة الى حقيقة القطع **قال الشاطبي** وجملة الصفة

المقطوعة

المقطوعة عن عاملها لا محل لها من الاعراب اذ القطع يقتضي
الاستئناف **فائدة** اعلم ان الاسماء في تفسيرها والنعت بفاعل
اربعة اقسام قسم لا ينعت ولا ينعت به كاسم الفعل وكالمضمر
ولو لغائب لانه لما شابه الحرف من جهة افتقاره الى ما يفسره لم
ينعت وكونه ليس بمشتق ولا في حكم لم ينعت به وما احسن
قول العايل اضمرت في القلب هوى شادن ... مشتغل بالنحو لا
ينصف اوصفت ما اضمرت يوما له ... فقال لي المضمر لا يوصف
وقسم لا ينعت ولا ينعت به وهو كالعلم وانما نعت لازالة الاشتراك
ولم ينعت به كالمضمر وقسم ينعت وينعت به وهو اسم الاشارة ونعته
محذوف الى وقسم ينعت به ولا ينعت وهي اي كررت برجل اي
رجل **الثاني من التوابع التوكيد** اي المؤكد بكسر الكاف من اطلاق
المصدر مرادا به اسم الفاعل ويقال فيه التاكيد والاول افصح وعرفه
ابن مالك بانه تابع يقصد به كون المتبوع على ظاهره **وهو** قسمان
اما لفظي وهو اعادة اللفظ الاول او امرافيه ويجري في جميع الا
لفاظ فيكون في الاسم **نحو اخاك اخاك ان من اخاك** لساع الى
الهيجاء بغير سلاح ومنه توكيد الضمير المتصل بالمنفصل في نحو قوله
فاين ابي ابن النحاة يبلغني اتاك اتاك الاحقوف
و في الحرف **نحو** قوله لا لا ابوح بحب بثينة انها ... اخذت على
مواثقا وعهودا ومنه قوله اجل جبران كانت

شبكة الألوكة www.alukah.net

وشرط في الحرف الاخير غير الجواب ان لا يعاد الا مع ما اتصل به كعجبت منك منك وان زيدا ان زيدا او انه قائم وما ورد بخلاف ذلك شاذ وكذا ان تقول من ابن لهم ان التاكيد في مثل هذا للحرف وحده ولو لا لجوز ان يكون للمجموع الحرف وما اتصل به واذا كان المؤكد جملة فالاكثر اقترانها بالعاطف حيث لا لبس وقيده بالارتئاف والجامع تم خاصة نحو اولي لك فاولي الاية فان حصل وجب تركه كضربت زيدا ضرب اذ لو جيء به لتوهم تكرار الضرب منك والغرض انه لم يقع منك الا مرة واحدة وليس منه ما مر في قوله تعالى دكا دكا لانه لم يوت به للتوكيد اذ سواده غير مودي الاول وانما هو منصوب على الحال والمعنى تكرر عليها الدك كعلمي الحساب بابا بابا وهو ظاهر قول الزمخشري وفي قوله تعالى صفا صفا لما مر بل هو على ايضا من سطفين اي ذو صفوف كثيرة وقيل ان التكرير فيما ذكر تؤكيد عليه كثير من النحاة وجرى عليه في الشذور في دكا دكا والمختار في علمي الحساب بابا بابا ان المكرر وما قبله منصوبان بالعامل المتقدم لان مجموعهما هو الحال وتظهر في الخبر هذا حلو حامض او حنوي قسيم قوله لفظي وهو قسمان ما يقرر امر المتبوع في النسبة بان يرفع توهم الاسناد الى غيره وما يقرر امره في الشمول بان يرفع توهم ارادة الخصوص مما ظاهره العموم فالاول ما يكون بالنفس والعين كجاء زيد نفسه او عينه فلو اقترنت على المؤكد بفتح الكاف لاشتمل

ان الجاءني عينه او امتناعه بارتكاب المجاز فيذكر المؤكد ارتفع ذلك الاحتمال مما ظاهره الحقيقة وتكون متاخرة عنها اي عن النفس وجوبا ان اجتمعتا في اللفظ وجوبا كجاء زيد نفسه عينه لان النفس عبارة عن جملة الشيء والعين مستعارة في التعبير عن الجملة ويجتمعان جمع قلة على افعل بضم العين مع غير المفرد من اثنين او جماعة لكن ذلك مع الجماعة واجب ومع الاثنين راجح ويليه الافراد تقول جاءني الزيدان او زيد وعمرو انفسهما او عينهما او زيد وعمرو وبكر انفسهم واعينهم وجاءت الهندات انفسهن او اعينهن ويختص اجمعون بجواز خبرها بياء زائدة ولا يؤكد بهما غالبا ضمير رفع متصل الا بعد توكيده بمنفصل مطابق للمؤكد كزيد جاء هو نفسه والزيدان جاءاها انفسهما او علم مما مر انه لا يؤكد بنفوس وعيون وانه يجوز على ما مر نحو جاء الزيدان انفسهما او نفسهما وانما كان نحو نفسهما ممنوعا وان كان هو الاصل كراهية اجتماع شبيهين فيما هو كالشيء الواحد وعدل الى الجمع لان التثنية جمع في المعنى والقسم الثاني يكون بكل وكذا الجميع وعامة واسقطها لغزارة التوكيد بهما لغير مثنى من مفرد وجمع ولكن انما يؤكد بهما ان تجزأ الغير اي ان كان ذا اجزاء يصح وقوع بعضها موقعه اما بنفسه كجاء القوم كلهم او جميعهم او عامتهم او بعامله كبعت العبد كله

اجمع والقبيلة جمعاء والقوم كلهم اجمعون والنساء كلهن جمع
والظاهر ان التوكيد بها توكيد بالمرادف وزعم بعضهم ان
ان كلا يرفع احتمال التخصيص واجمع يرفع احتمال التفرق وهو
مردود بقوله تعالى لاغوينهم اجمعين اذ الاغواء لا يختص
بوقت واحد ولا دلالة الاجمع على اتحاد الوقت وفهم من
كلامه ان اجمع وجمعا لا يثنيان وان ما عداهما من الالفاظ التوكيد
معرفة واما اجمع فصرح في الشرح بان معرفة معنية الاضافة
ومثل جمعا بتمام اكد وابعد واجمع باكتع فاصمع فابتع وجد
جمعا بكتعا فصمعا فبتعا وشذ ولم يجر ذلك على خلاف
هذا وتسمى توابع اجمع تقول جاء القوم كلهم اكتعون ابصعون اجمعون
ابتعون ولا يجوز في الفاظ التوكيد القطع الى الرفع ولا الى
النصب ولا عطف بعضها على بعض ولا اتباعها النكرة بخلاف
النعت وبخلاف المنعوت المتعدد لواحد نحو جاء زيد
الفقيه الكاتب الشاعر يجوز ان يتعاطف لاختلاف معانيها
كقوله تعالى سبح اسم ربك الاعلى الاية ولا يجوز ان يتعاطف
المؤكدات بل ترد متتابعة دون فصل كما تقدم معناها
فتنزلت منزلة الشيء الواحد واذا نعت بمفرد وظرف وجملة
قال في الجامع فالاولى ان يبدأ بالمفرد فالظرف فالجملة والمؤكدات
لا يجوز ان ينعت نكرة مطلقا عند البصريين لما تقدم من

اوجميعا او عامتهم ولما كان الغرض من هذه الالفاظ رفع توهم ان
يراد بالمتبوع الخصوص اشترط فيه ما ذكره ليمكن توهم ارادة البعض
فيرفع بالتوكيد ويكون بكلا وكلتا له اي للمثنى ان صح وقوع المفرد
موقعه ليمكن توهم ازالة البعض بالكل كجاء الزيدان كلاهما والزيدان
اثنان كلتاهما اذ اصح حلول المفرد محل المؤكد بهما ويحتمل انه اطلق المثنى
واراد به واحدا فلا يقال اختصم الزيدان كلاهما لعدم صحة ذلك لان
الاختصام لا يكون الا بين شيئين ويدل على المنع اجماعهم على منع جاء
زيد كله لعدم الفائدة هذا ما ذهب اليه الجمع والمنقول عن الجمهور
الجواز وعليه بن مالك محتجين بان التوكيد قد يأتي للتقوية
لا لرفع الاحتمال واتحد معنى المسند اي المؤكد فلا يقال مات زيد
وعاش بكر كلاهما لاختلاف المسند وكما يؤكد بكل الجمع وبكلا
المثنى يؤكد بهما ما في معنى ذلك كجاء زيد وبكر وعمرو كلهم وجاء زيد
وخالد كلاهما وفي جميع الالفاظ المتقدمة يقتضي وجوبا لضمير مطابق
المؤكد افرادا او تثنية او جمعا او تذكيرا او تانيثا ليترتبط به وليدل
على من هو له كما مثلنا ولما نحو قوله ﷺ يا اشبه الناس كل الناس
بالقرد فكل فيه نعت اي الكامليس في الحسن كما في مررت بالرجل
كلا الرجل ويكون ما جمع للمفرد المذكر وجمعا للمؤنثة وجمعها
جمع جمع اجمعون وجمع جمعا جمع ولا يكون هذه الالفاظ في الاكثر
الا بعد كل فلهذا كانت غير مضافة لضمير المؤكد كجاء الجيش كله

اجمع

انها معارف بالاضافة قوله لكنه شاقه ان قيل ذا رجب و
البيت عدة حول رجب واجاب بعضهم بكون ذلك مطلقا
اذا افادت الجملة التكرر وصححه في الاوضح وقال ابن مالك هو اولى
بالصواب لصحة السماع بذلك لان من قال صمت شهرا قد يريد
جميعه وقد يريد اكثره ففي قوله احتمال يرفعه لتوكيد واستدل
الى السماع بشواهد من كلام العرب اورد ها من الوارد قول
عايشة رضي الله عنها ما رايت رسول الله صام شهرا كله الا
رمضان ويجعل الفايدة ان تكون النكرة محدودة و التوكيد بين
الفاظ الاحاطة كما في البيت ومن انشد شهرا امكان حول فقد حرفه
قاله في الاوضح والثالث منها عطف بيان اي بحروف البيان
سمي بذلك لانه تكرار بزيادة بيان فكانك رددته على نفسه ولم
يخرج الحرف لانه عين الاول وهو تابع موضح لمتبوعه ان كان
معرفة مخصص له ان كان نكرة كالنعت لكنه يخالف في انه
جامد غير مؤول بمشتق وقد تقدم معنى التوضيح والتخصيص
وخرج بقوله موضح او مخصص بقية التوابع غير النعت و
بما بعده النعت يوافق متبوعه في اربعة من عشرة اشيا
فقد مت في النعت كما قسم الله ابو حفص عمر فهو عطف بيان
لابي حفص ذكر لا يضاحه وقد تبعه في الرفع والافراد والتذ كير
والتعريف وهذا خاتم حديد فحديد عطف بيان لخاتم

ذكر لتخصيصه

ذكر لتخصيصه وقد تبعه في الثلاثة الاول والتنكير وافهم
ان عطف البيان لا في الف متبوعه تعريفا وتنكيرا او انه يكون في
النكرات ومنع بعضهم ذلك وخصصه بالمعارف واوجب البدلية
فيما اسند اليه الخبر محتجا بان البيان بيان كاسمه والنكرة مجهولة
لا يبين المجهول ودفع ان بعض النكرات اخص من بعض والاخص
يبين غيره ويعرب بدل كل من كل لما فيه من تقرير معنى الكلام
وتوكيده لكونه عليا على نية تكرار العامل وذلك مطرد اذا لم يمتنع
الاستغناء عنه او احلاله محل الاول فان امتنع ذلك تعين كونه
عطف بيان كقوله هند قام زيد اخوها فاخوها عطف بيان
على زيد لا بدل لان البدل في نية تكرار العامل فهو من جملة الخبر
فيخلو الجملة الخبر عنا من رابط لها بالمبتدا كقول الشاعر
انا بن المبارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا
فبشر عطف بيان على البكري اذ لا يحل محله لانه يستلزم اضافة الوصف
المجرد من ال الى الخالي عنها وعن الاضافة لتاليها وهو غير
جايز كما تقدم وقوله ايا اخوينا عبد شمس ونوفلا اعبد كما
بالله ان لحد ناصرا فعبد شمس ونوفلا عطف بيان على
اخوينا لا بدلان لانهما لو كانا كذلك لكانا في نقد بحرف النداء
فيلزم ضم نوفلا لانه مفرد معرفة وهو ما يمتنع احلاله محل الاول لخو
يا زيد الحارث وبا ايها الرجل وخالدا فضل الناس من الرجال

شبكة الألوكة
www.alukah.net

والنساء تنبيه تعين عطف البيان فيما اذا ذكر مبني على ان البدل
لا بد ان يكون صالحا للاحلال محل الاول قال المص في حواشيه
على التسهيل وفيه نظر لانهم يغتفرون في التوابع ما لا يغتفرون في
الاوابل وقد اجازوا في انت انت كون انت توكيدا وكونه بدلا مع
انه لا يجوز ان انت وقال ابو سعيد علي بن مسعود في كتابه
المستوفى في اول ما يقال في نعم الرجل زيد ان زيدا بدل من الرجل ولا يجوز
نعم زيد وقال الامام الوازي وهذا الاستقراء مبني على ان المبدل
منه ليس مقدرا بالكلية لانه قد يحتاج اليه لغرض اخر لقولك رأيت
غلام رجلا صالحا فلو اسقطته لم يصح كلامه وعليه الرضي
والسعد التفتازاني وقد ذكروا فروقا اخر بين البيان والبدل
يطلب من المطولات الرابع منها عطف النسق بفتح اسم مصدر
بمعنى اسم المفعول يقال نسقت الكلام اي انسقه اي اعطف
بعضه على بعض والمصدر بالتسكين وهو تابع يتوسط بينه وبين
متبوعه في الاتباع احد حروف العطف الآتية ثم العطف اما
على اللفظ وهو الاصل وشرطه امكان توجه العامل الى المعطوف
او على المحل وله شروط ثلثة امكان ظهور ذلك المحل في الفصيح
وكون الموضع بحق الاصالة ووجود المجوز اي الطالب لذلك
المحل او على التوهم وشرطه صحة دخول ذلك العامل التوهم

وشرط حسنه

وشرط حسنه كثرة دخوله هناك وحروف العطف تسعة وهي
فسمان ما يقتضي الشريك في اللفظ والمعنى وهو ستة الواو و
الفا وثم وحتى واو وام وما يقتضي الشريك في اللفظ فقط
وهو للاثة بل ولا ولكن والعطف بكون بالواو لمطلق الجمع
بين المتعاطفين في الحكم لا يفيد ترتيبا ولا معية فتعطف التي
على صاحبتها في الاحكم نحو فلجيناه واصحاب السفينة وعلى ما
بعده
نحو ولقد ارسلنا نوحا وابراهيم وعلى لاحق نحو كذلك يوحي اليك
والى الذين من قبلك فلو قيل جاء زيد وعمرو احتمل المعاني الثلاثة
الذكورة وهي مختلفة في الكثرة والقلة فمجيئها للمعية اكثر ولعكسه
قليل فقد ظهر لك ان استعمالها في كل من هذه الثلاثة من حيث
انه جمع استعمال حقيقي وقد ذكروا لها احد وعشرين حكما نختص
بها مع بيان اخواتها لسنا بصدد ذكرها فعليك بالمطولات
والفاء للجمع في الحكم مع الترتيب المعنوي والذكري واكثر ما
يكون هذا في عطف مفصل على مجمل نحو ونادى نوح ربه فقال
ان ابني من اهلي الاية والتعقيب وهو وقوع المعطوف عقب
المعطوف عليه بلا مهلة لكن في كل شيء بحسبه تقول قام
زيد فعمرو اذا اعقب قيام زيد قيام عمرو ودخلت البصرة
فالكوفة اذا لم تقم في البصرة ولا بينهما وتزوج فلان فولد له
اذا لم يكن بين التزوج والولادة الحمل مع لحظة الوطي ومقدمه

واما قوله تعالى اهلكناها فجاءها باسنا فمعناه اردنا
اهلاكها فجاءها وقوله تعالى فجعله غثاء احوى فمعناه فصارت مدة
فجعله او الفاء بمعنى ثم وقد تاتي للسببية فيلزمها التعقيب وهذا
هو الغالب على الفاء المتوسطة بين الجمل المتعاطفة نحو فوكزه
موسى فقضى عليه وقول كعب بانت سعاد فقلبي اليوم متبول
وقد تاتي الفاء لمجرد السببية والربط لا غير نحو ان جئتني فانا
اكرمك وح لا يلزمها التعقيب على هذا لجعل اطلاق قول ابن
الحاجب في امالية ان الفاء للسببية لا يلزمها التعقيب وثم
للجمع مع الترتيب كما تقدم في الجملة اي للتراخي في الزمان
نحو ثم اذا انا اشر ونحو ثم اجتباه ربه فتاب عليه وهدى
وقد تاتي بمعنى الواو نحو وخلقكم من نفس واحدة ثم جعل
منها زوجها وبمعنى الفاء كقوله جرى في الانابيب ثم اضطرب
وحتى للجمع مع الغاية بان يكون ما بعدها غاية لما قبلها
في زيادة او نقص منقطع الحكم عندها والتدريج بان ينقضي
ما قبلها شيأ فشيأ الى ان يبلغ الغاية ولهذا اشترط في
المعطوف ان يكون بعضا مما قبلها او لتقديم كما في قوله
ألقى الجيفة كي يخفف حملها ٭ والواو حتى نحلها القاها
اذا المراد الغي ما ينقل حتى نحلها او شبهها بالبعض نحو اكلت
الجارية حتى كلامها ويشتمني حتى ولدها وشرط المعطوف

بها ان يكون

ان يكون اسما ظاهرا مال الخص والضابط اي ما صح استثناؤه صح
دخولها عليه وما لا فلا لا للترتيب فلا يتقيده بل هو كالواو
للجمع لا كالفاء خلافا للزمخشري لانك تقول حفظت القرآن حتى سورة
البقرة وان كان اول ما حفظت ومات كل اب لي حتى ادم ومن ادعى
انها للترتيب مراده فيما يظهر الترتيب الذهني على سبيل التدريج كما
افصح به كلام ابن الحاجب والتفتازاني رحمهما الله تعالى في المطول والعلامة في
في شرح القواعد واذا عطفت بها على مجرور فالاحسن اعادة الجار
وقد يتركها وبين الجار وقال في التسهيل بل يجب ما لم يتبين العطف
كحببت من القوم حتى بنيهم واستحسنه المصنف والدماميني ورده ابو
حيان والعطف بها قليل ولهذا نكره الكوفيون واو للاحد الشيئين
نحو ابتنا بوما او بعض يوم او الاشتراك نحو يكفرنه اطعام عشرة
مساكين الاية مفيدة بعد الطلب اما التخيير بين المتعاطفين
نحو تزوج هندا او اختها والاباحة نحو تعلم فقها او نحوا والفرق
بينهما جواز الجمع في الاباحة دونه قال الشافعي وليس المراد بهما الا باحة
الشرعية لان الكلام في معنى او بحسب اللغة قبل الظهور الشرع بل المراد
الاباحة بحسب العقل او بحسب العرف في اي وقت كان وفي قوم كانوا
ومعناه بعد الخبر اما المشكك من المتكلم كجاء زيد او بكر او
التشكيك للسامع اي ايقاعه في الشك ويعبر عنه بالابهام نحو
نحونا واياكم لعلى هدى او في ضلال مبين او التقسيم نحو الاسم

للاسم تكره او معرفة ومنه قولهم قالوا لنا ثنتان لا اثنتها صيد الاوز
رباح اشرعت اوسلاسل وقال بعضهم او للاضراب نحو وارسلناه
الى مائة الف او يزيدون وقد تاتي بمعنى الواو كقوله جاء الخلافة او
كانت له قدرا فائدتان الاولى لا يعطف بها وبعد همزة التسوية
للتساوي بينهما لان او تقتضي احد الشيئين او الاشياء والتسوية تقتضي
تعيين احدهما فاذا لم توجد الهمزة جاز العطف بها نص عليه السرافي
في شرح الكتاب نحو سواء علي قمت او قعدت ومنه قول الفقهاء في
سواء كان كذا او كذا وعزة بن محيصن اولم تنذرهم وما تحملنه الحمى
لهم في ذلك فقد نما عنه فيها الدماميني الثانية ان النهي عن المباح
امتنع فعل جميع ما كان مباحا باتفاق من النحاة وحكم الخبر هو فيه
حكم المباح عند السيرافي ووافقه في المغني وصححه بن عصفور
وجوز بن كيسان كون النهي عن واحد وعن الجميع فان قلت
لا تاخذ دينارا او ثوبا فاجاز عنده ان يكون نهيا عن الجميع او عن
احدهما على مقابلة الامر بان كان ياخذ احدهما وهذان القولان
جاريان في نحو ما جاءني زيد وعمرو **وام لطلب التعيين** ان
وقعت **بعد همزة داخلة على احد المستويين**
في الحكم في ظن المتكلم نحو ازيد عندك ام عمرو اذا كنت عالما بان
احدهما عنده لا بعينه ولهذا اجاب بتعيين احدهما لا بعينيه
احدهما لانه معلوم للسايل وعلامتها صحة الاستغناء عنها

باي وتسمى حينيذ منفصلة لان ما قبلها وما بعدها لا يغني احدهما
عن الاخر فتسمية بذلك لامر خارج عنها ويقال لها للمعادلة لطلبها
دلالتها في افادة الاستفهام وتسمى ايضا بذلك ان وقعت بعد همزة
التسوية وهي الداخلة على جملة في محل المصدر نحو ما ادري اقمت
ام قعدت سواء عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون فان وقعت
ام بعد همزة التسوية وهمزة يطلب بها وبام التعيين كانت منقطعة
يعني بل مختصة بالجملة نحو ام هل تستوي الظلمات والنور اي
بل اهي انشا او الانكاري نحو ام له البنات ولكم البنون اذ لو
جعلت للاضراب الحض لزم المحال وقد ترد محتملة للاتصال
او الانقطاع نحو ام تقولون على الله ما لا تعلمون وسميت منقطعة
لوقوعها بين جملتين مستقلتين فما بعدها منقطع عما قبلها
والرد اي رد السامع **عن الخطا في الحكم** الى الصواب فيه
لا فرق لتفي الحكم عن تاليها وقصره على متلوها انما قصر افراد او
قلب **ولهذا** لا يعطف بها الابعد ايجاب او امر او نداء كزيد
كاتب لا شاعر رد على من اعتقد نقيض ذلك بالشعر والكتابة
واتصافه بالشعر فقط وذكر السهيلي والابذي ان من شرط العطف
بها ان لا يصدق احد متعاطفيها على الآخر فلا يجوز جاءني رجل
لا زيد بخلاف لا امرة قال في اوضح وهو الحق ومنع الزجاجي
العطف بها على معمول الفعل الماضي ويرد قولهم ضعه حتى

لاكد و للرد عن الخطا في الحكم لكن وبل واقعتين
بعد نفي او نهي بما لتقدير حكم مسلوبها و اثبات نقيضه
نحو ما جاءني زيد لكن عمرو او بل عمرو و لا تضرب مريد لكن عمرا او
بل عمرو ارد اعلى من اعتقد ان الجاءي او المضروب زيد لا عمرو
ام لنقض القلب لاغير و من ثم وجب الرفع في نحو ما زيد قائما
لكن او بل قاعد و شرط العطف بلكن افراد معطوفها او توقيتها
بعد نفي او نهي و عدم اقترانها بالواو فان دخلها جملة واو اوقعت
بعد اثبات او امر فحرف ابتداء للاستدراك و لصرف الحكم
عما بان ينقل الى ما بعدها و يصير الملفوظ كانه
مسكوت عنه بل واقعة بعد ايجاب او امر كجاءني زيد بل عمرو
و اضرب زيدا بل عمرا فمفادها نقل الحكم بالمجيء و الامر بالضرب عن
زيد و اثبات ذلك لعمرو و افهم كلامه ان لكن لا يعطف بها بعد
الايجاب و هو مذهب البصريين لانهم لم يسمع وجوده عندهم فيما سا
على بل و ان بل في غير الايجاب لا تفيد صرف الحكم الى ما بعدها
و جوز المبرد كما بعد الايجاب فعلى قوله نحو ما زيد قائما بل
قاعدا بالنصب على معنى بل ما هو قاعد و استعمال العرب على خلاف
ذلك تنبيه يجوز عطف الفعل على مثله ان اتحد في الزمان و
لا ضير اختلافهما في اللفظ و على اسم يشبهه و بالعكس و عطف
الاسمية على الفعلية و بالعكس و العطف على الضمير المرفوع

المتصل

المتصل من غير فاصل ضعيف و لا يجب اعادة الخافض اذا
اريد العطف على الضمير المجرور كما قال ابن مالك و جماعة خلافا
للجمهور رحمه الله تعالى و الشواهد لما قالوه كثيرة
و الاحتمالات لا تنفي الظهور فلا يقدح اذ المسئلة ليست
قطعية فينبغي المصير اليه و فق القياس اذ البحث لغوي
و الخامس منها البدل و هو تابع مقصود بالحكم الذي يتبوع
اثباتا او نفيا بلا واسطة فرج مقصود غيره من نعت و توكيد
و عطف بيان فانها متممات للمقصود بالحكم و معطوف بلا و
بل بعد نفي و بلكن و بنفي الواسطة المقصود بها و هو المعطوف
بقيته احرف العطف و الغرض منه ان يذكر الاسم مقصودا بالنسبة
بعد التوطية لذكره بالتعريج بتلك النسبة الى ما قبله لافادة توكيد
الحكم و تقريره و لهذا يقولون البدل في حكم تكرار العامل و هو
ستة اقسام احدها بدل كل من كل و هو ما كان مدلوله
مدلول الاول نحو مثال حدائق و اعنابا و جاءني زيد اخوك
و سماه ابن مالك البدل المطابق لوجوده فيما لا يطلق عليه كل و لا
الى ضمير يعود على المبدل منه كالجملة التي هي عين المبتدا ثانيها
بدل بعض من كل و هو ما كان مدلوله مدلول الاول سواء كان ذلك
البعض نصفا ام اقل ام اكثر على الصحيح و لا بد من اتصاله بضمير
يعود الى المبدل منه مذكورا كما كانت الرعيف نصفه او ثلثه

او مقدر نحو وسر على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا اي
منهم فهي بدل بعض من الناس لان المستطيع بعض الناس
لا كلهم وقال بن هارون بدل لكل من كل والمراد بالناس من
المستطيع فهو عام اريد به خاص لان الله لا يكلف الحج لمن لا يستطيع
ومنع ادخال الى على كل وبعض وهو مذهب الجمهور واجازه قوم من
الاضافة وهي للجامع الكمامر واجازه الاخفش والفارسي و
ثالثها اشتمال وهو ما كان بينه وبين الاول ملابسة اي تعلق
بجنس الكلية والجزئية وامره في الضمير كمامر بدل بعض من كل
نحو يسالونك عن الشهر الحرام قتال فيه فقتال بدل اشتمال
من الشهر لملابسته له بوقوعه فيه ونحو قتل اصحاب الاخدود النار
اي فيه اذ الاصل ناره ثم تابت الى عن الضمير ولهذا نحو اعجبني
زيد اخوك بدل اضراب اذ لا يمكن فهم المعنى عند حذفه واستبع
نحو اسرجت زيدا دابته لانه وان فهم معناه عند الحذف لا
يحسن استعماله بل لا يستعمل و يتقدير ورود مثله يحمل على
الغلط ونحو وابعها بدل اضراب وهو ما يقصد ذكره بنبوء عنه
كما يقصد ذكره ولا علاقة بينهما ويسمى بدل البدل لان المتكلم
بجعل بينهم بيد وله ان بجنس باجزن عنى ابطال الاول دفعا
بعضهم مطلقا وادعاء انما استدلوا به على ثبوته يحمل على
اضمار بل وخامسها بدل الغلط وهو ما لا يقصد بل سبق اليه اللسان

رضه

بعضهم بالشعر فقال وجوده فيه دون النثر وعكس بعضهم الذي
الشعر انما يقع عن فور وفكر ونفاه بعضهم مطلقا وادعى انه
طلبه فلم يجده فانه طالب به من لقيه فلم يعرفه ومذهب سيبويه
والاكثر جوازه مطلقا وسادسها بدل نسيان وهو ما يقصد متبوعه
ثم بين فساد قصده نحو تصدقت بدرهم دينار وهذا يصلح
مثالا للثلاثة الاخيرة اذ يحتمل ان يكون المتكلم قصد الاخبار
بالتصدق بالدرهم ثم اضرب عنه الى الاخبار بالتصدق بالدينار
وجعل الاول في حكم المتروك ليكون بدل اضراب وهذا معنى
قوله بحسب قصد الاول والثاني وان يكون قصد الاخبار
بالتصدق بالدينار فسبق لسانه الى الدرهم فيكون بدل غلط
اي بدل عن اللفظ الذي ذكره غلطا وهو المبدل منه وهذا معنى
قوله او الثاني او سبق اللسان الى الاول واذ يكون قصد
الاخبار بالتصدق بالدرهم ثم تبين ان الصواب الاخبار بالتصدق
بالدينار لظهور الخطاء في القصد الاول فيكون بدل نسيان
اي بدل شيء ذكر نسيانا وهذا معنى قوله او الاول تبين
الخطا في قصده والاحسن ان يعطف التابع في هذه الثلاثة
بل فيكون من عطف النسق تتمة اعلم ان البدل بوافق متبوعه في واحد من اوجه الاعراب مطلقا وكذا في
واحد التذكير والافراد وضديهما ان كان بدل كل من كل

شبكة الألوكة
www.alukah.net

مالم يمنع مانع من التثنية والجمع لكون احدهما مصدرا او قصد به
التفضيل ويخالفه في التعريف والاظهار وصدرها فبدل المعرفة
من مثلها ومن النكرة والنكرة من مثلها اشترط ان يكون مع
الثاني زيادة بيان كما في ابدال الفعل من مثله ويبدل الظاهر من
مثله ومن المضمر والمضمر من مثله وكذا من الظاهر عند الجمهور
ووافقهم في شرح الشذور ولكن خالفهم في الاوضح تبعا لابن
مالك ولا يبدل الظاهر من مضمر حاضر بدل كل الا اذا افاد الاحاطة
وتبدل الجملة من مثلها ومن المفرد قال المصنف في الجامع ويجوز
قطع البدل ويحسن مع الفصل نحو بطر من ذلكم النار ويجب
ان يقع متصدرا ولم يف به نحو اتفقا الموبقان الشرك والسحر

باب في ذكر حقيقة الفاظ العدد تذكيرا وتأنيثا وهو ما
وضع لكمية احاد الاشياء قال ابن الحاجب فالواحد عنده عدد
وهو المناسب لقول النحاة ان الواحد والاثنين وما وازن
فاعلا يجري على القياس العدد من ثلاث الى تسعة جاريا على خلاف
القياس لانه يؤنث مع المذكر ويذكر مع المؤنث ولو مجازيا فلو
كان العدد نحو ثلاثة رجال وتسع نسوة وسبع ليال وثمانية
ايام او سبعا مع العشرة نحو ثلاثة عشر رجلا وتسعة عشر
نسوة او امرأة وكذا العشرة تؤنث مع المذكر وتذكر مع المؤنث
ان لم تركب ان كانت معدودة كعشرة رجال وعشر نسوة جرين

على

على القياس ولما نحو قوله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر
امثالها ولولاهو لقيل عشرة لان المثل مذكر والمعتبر مع الجماعة
حال سعدة في التذكير والتانيث كما في الالفية والتفصيل ومحل
ما ذكر اذا لم يحذف المعدود فان حذف فحال حذف الغالب نحو
اربعة اشهر وعشرا وفي الحديث وائتمر بسبب من سوال
وما دون الثلاثة من واحد واثنين وما وازن فاعل الفاظ العدد
كثالث ورابع الى عاشر يجريان على القياس فيذكران مع المذكر
ويؤنثان مع المؤنث دائما مفردا كان العدد او مركبا تقول في
المذكر واحد واثنان والجزء الثالث او الخامس او السادس
والعشرون وفي المؤنثة واحدة واثنتان وثالثة والثالثة
الراجعة او الخامسة عشرا او السادسة والعشرون واسم الفاعل
المصوغ من اثنين فما فوق الى عشرة اربعة احوال البتة نحو
فينفرد فاعل عن الاضافة فينعدم حينئذ الاتصاف بعضا مجريا
كثالث ورابع ومعناه واحد موصوف بهذه الصفة قال النابغة
توهمت اياتها فعرفتها لستة اعوام وذا العام سابع
او يضاف لما اشتق منه فيفيد حينئذ ان الموصوف به بعض
ملك العزة المعينة لا عين كرابع اربعة اي بعض جماعة محصورة
في اربعة وهذه الاوصاف واجبة عند الجمهور كاضافة بعض
الى كله او يضاف لما دونه اي ما اشتق من العدد فيفيد حينئذ

سمي التصغير والتحويل كهذا رابع ثلاثة اي جاعل الثلاثة بنسبته
اربعة قال الله تعالى ما يكون من نجوى ثلاثة الا هو رابعهم ولا
خمسة الا هو سادسهم وتسمى اضافة وان كانت معنى
الماضي والاجار تنوينه والنصب به كما قال او ينصب
ما دونه لكونه اسم فاعل حقيقة لكن بشرط الاعتماد على واحد
مما مر في اسم الفاعل فيقال هذا رابع ثلاثة كما يقال هذا ضارب
زيدا وتسمى من الطلاقة بان فلا يجوز اضافته لما دونه
ولا اعماله نص عليه سيبويه واجازه الكسائي وحكاه عن العرب

باب في ذكر موانع الصرف اعلم ان الاسم ان اشبه الحرف
مبني وسمي غير متمكن والا اعرب وسمي متمكنا ثم المتمكن ان لم
يشبه الفعل صرف وسمي امكن والا منع من الصرف وسمي
غير منصرف وغير امكن والمعتبر في شبه الفعل في منع الصرف
كون الاسم فيه فرعيتان احدهما لفظية والاخرى معنوية
او فرعية تقوم مقامهما لان في الفعل فرعيتين عن الاسم احدهما
لفظية والاخرى اشتقاقه من المصدر والاخرى معنوية
وهي افتقاره الى الفاعل والفاعل لا يكون الا اسما فلا يبعد
تشبيه الاسم بالفعل بحيث يحمل عليه في الحكم الا اذا وقع
فيه الفرعيتان او ما قام مقامهما وحينئذ يثقل كالفعل فلا
يدخله جر ولا تنوين موانع الصرف الاسم وتسمى علة

تسعة عند الجمهور وهي وزن الفعل وهو فرع وزن الفعل
الاسم اذ وزن كل منهما مخالف لوزن الاخر فاذا وجد في
الاسم وزن الفعل كان فرعا بالنسبة الى وزنه والتركيب
وهو فرع الافراد والعجمة وهي فرع العربية لاصالة لغة كل
عندهم بالنسبة الى ما ياخذونه من غيرها والتعريف وهو فرع
التنكير والعدل وهو فرع المعدول عنه والوصف وهو فرع
الموصوف والجمع وهو فرع الواحد وزيادة الالف والنون
وهي فرع المزيد عليه والتانيث وهو فرع التذكير وتسميته
كل واحد منها سببا وعلة مجاز اذ كل منها جزء سبب وجزء علة
والمانع التام والعلة التامة انما هي مجموع اثنين منهما او واحدة
تقوم مقامهما وهذه التسع يجمعها جمع ووزن وعدل و
وصف معرفة تركيب عجمة تانيث زيادتا وهو احسن مما في
الشرح ومن قوله ووزن المركب عجمة تعريفها عدل ووصف
ذو تانيثها كذكرها كلها بصراح اسمائها من غير اشتقاق
الى امثلتها على الترتيب بقوله كاحمد فيه الوزن والعلمية
واحمر فيه الوزن والوصف ويعلبك فيه العلمية والتركيب
وابراهيم ففيه العجمة والعلمية وعمر ففيه العدل والعلمية ولحر
بضم اوله وفتح ثانيه فيه العدل والوصف ومساجد و
دنانير فيهما الجمع اي صيغة منتهى الجموع وسلمان فيه

العلمية وزيادة الالف والنون ويسمى ان فيه الوصف والزيادة
وفاطمة فيه التانيث والعلمية ومثله حلحلة وفايدة ذكر
التنبيه على ان مشي التانيث يكون مذكرا ايضا وزينب
فيه العلمية والتانيث المعنوي ويسمى فيه التانيث بالالف
المقصورة وصحراء فيه التانيث بالالف الممدودة ثم ان هذه
الموانع قسمان ما يستقل بالمنع من الصرف من غير مجامعة
مانع اخر وما لا بد فيه من مجامعة مانع اخر ثم ما فيه منها
ثنتان قسمان قسم يمتنع صرفه معرفة فقط وهو ما كانت
العلمية احدى عليتيه والاخرى التركيب او التانيث او العجمة
او الزيادة او وزن الفعل او العدل وقسم يمتنع فيه صرفه
مطلقا وهو ما وضع صفة وكان صفة موازنا للفعل او
معدولا او في اخره الف ونون وقد شرع شرح في بيانها بعد
ذكرها فقال بالف التانيث مطلقا كحبلى واصدقا والجمع الذي
لا نظير له في الاحاد العربية اي لا مفرد على وزنه وهو ما اوله
مضموم وثالثه الف غير عوض بعدها حرفان او ثلاثة
اوسطها ساكن وما يلي الالف المكسور لا العارض كصابيح
ودواب كل واحد منهما على انفراده يستأثر اي يستقل
بالمنع من الصرف من غير مجامعة مانع اخر لقيامه مقام علتين
اما الالف فلانها تزاد لازمة لبناء ما هي فيه دالة على تانيثه
بخلاف

خلاف غيرها ففي الوتد بها فرعية لفظية وهي لزوم الزيادة حتى
كانها اصلية وفرعية معنوية وهي دلالته على التانيث والجمع
فلان فيه فرعية لفظية من جهة عدم النظير وفرعية معنوية من
جهة الجمع اذ لفظه خارج عن الوضع الاحاد العربية واذا سمي به
لحظ اجر منع من الصرف نظرا الى اصله وكذا الوطر تتكون بعد التسمية
كذلك واما منع سراويل فاما لانه يجعل حمل على موازنه في العربية اعدادا
لشبه الجمع او لانه عربي جمع سروالة تقديرا والبواقي من الموانع
لا يتناول كلا منها المنع بل لا بد في تحقيقه من مجامعته كل
غسلة لما سبق المانع منهن احد امرين اما الصفة وهي ما
وضع لذات مبهمة باعتبار معنى معين مقصود بالوضع او العلمية
وهي المراد بالمعرفة وانما وجب ذلك لما مر من انه يعتبر في المنع ان
تكون احدى العلتين لفظية والاخرى معنوية والصفة والعلمية
معنويتان والست البواقي كلها لفظية واعلم كلا من الصفة و
العلمية لا يجتمعان وهو كذلك وتبيين العلمية مع التركيب المزجي
المختوم بجزء ويه المعدي كرب اذ هو المانع من الصرف بخلاف ما ختم بويه
وما ركب من الاعداد والظروف والاصوات مبني والاضافي مصروف
والاسنادي محكي والاصح فيه ان حروب تابي جزيبه اعراب ما لا
ينصرف ويبنى الاول على الفتح ما لم يكن في اخره ياء وما قبلها فيسكن
ومع التانيث اي بغير الالف لاستغنائها بالمنع كما مر سواء

كان علما لمونث ام لمذكر زايد على ثلاثة احرف ام لا محرك الوسط
ام لا اعجميا ام لا منقولا من مذكر لمونث ام لا لكن بشرط لعدم
الثانيث الملفوظ في منع الصرف احد امور اربعة اما زياده على
ثلاثة احرف كيعقوب لتنزيل الزايد منزلة التا او تحرك الوسط
كسقر لتنزيل الحركة منزلة الزايد و العجمة كبلخ اسم بلد لتنزيلها منزلة
الحركة او النقل من مذكر الى مونث كزيد اسم امراة لانه ينقل الى
المونث حصل له ثقل عادل عادل خفة اللفظ وما عدا ذلك من الثلاثي
لهند يجوز فيها الوجهان كما سبجي و اذا سمي بالمونث الملفوظ بمذكر
فشرطه في منع الصرف الزيادة على الثلاثة احرف ولو تقديرا فايدة
اسماء القبايل و البلاد و الكلم و حروف المجاصرفها و منعها سيان
على المعنى الذي يقصده المتكلم فان اراد ابا اوحيا اومكانا او
لفظا اوحرفا صرف ذلك او اما اوقبيلة اوبقعة اوسورة او
كلمة منع ذلك مع العجمة وهي كون الكلمة من اوضاع غير العرب
اذ شرط العجمة في المنع علمية في اللغة العلمية بان يتنقل الكلمة
وهي علم في العجم الى لسان العرب بخلاف ما نقل من لسانهم وهو
نكرة كلجام وما كان نكرة في لسانهم ثم نقل في اول احواله علما
لبندار فيصرف ايضا لانتفاء علميته في لغة العجم وزيادة على
الثلاثة كابراهيم بخلاف الثلاثي فيصرف وان كان علما في العجمة
كشيث ونوح بخلاف ما نقل من لسانهم وهو نكرة كلجام وما كان

نكرة

نكرة في لسانهم ثم نقل في اول احواله علما كبندار فيصرف ايضا لا
نتقال علميته في لغة العجم وتعريفه بعجمية الاسم باموره منها خروجه
عن انيسنة العرب كاسماعيل ومنها ثقل اللغة ومنها ان يجمع فيه
ما لا يجمع في كلام العرب كالجيم و الصاد كصولجان او القاف للجنيق
او الكاف كسكرجة وجميع اسماء الانبيا عليهم الصلاة و السلام
العجمة الاربعة محمد صلى الله عليه وسلم وصالحا وشعيبا وهودا و
الحق بها في الصرف نوح فهذه السبعة منصرفة ويجمعها قوله
تذكر شعيبا ثم هودا وصالحا ∴ وهودا و لوطا ثم شيثا
واعلم كلا ان هذه الموانع الثلاثة لا يؤثر شيء منها في المنع مع
عنى العلمية وهو كذلك فينصرف صنجة وقابه وان وجد فيها
علة اخرى مع التانيث وتصرف العجمة في صنجة والحقة في قابة
اذا نكن وان وجد فيه العجمة والتركيب والزيادة وان عنيتها
من العدل والوزن والزيادة لا يتعين العلمية مصروهو
كذلك ايضا فيمتنع مع العلمية تارة ومع الصفة اخرى فمثال
العدل مع العلمية عمر وزفر سعد ولبن عنى عامر وزافر تقديرا
وطريق العلم بعدل ما جاء على افعل علما سماعية غير منصرف
غالبا من سايرالموانع فان ورد مصروفا فمنون معدول وكذا ان
ورد ممنوعا وفيه مع العلمية مانع كطوى فان فيه مع العلمية
التانيث باعتبار البقعة فلا حاجة الى تكلف العدل مع امكان

غيره ومثال مع الصفة مثنى وثلاث ورباع فهذه معدولة
عن اثنين وثلاثة وثلاثة واربعة اربعة تحقيقا وجوز بعضهم
العدل الى عشار وحشر ومثال الوزن مع العلمية احمد مع
الصفة احمر ولا تكون ما فيها من الصرف مع الصفة الاتي افعل
بخلاف الوزن الخالي مع العلمية وشرطنا تأثيره اختصاصه بالفعل
كشمر وضرب علمين او كونه بانيا لفعل اولي كاصبع واحمر علمين
ومثال الزيادة مع العلمية كعثمان وعمران ومع الصفة عطشان
وسكران ولا تكون ما فيها مع الصفة الاتي وزن فعلان بخلاف
الزيادة مع العلمية واما حسان وشيطان فان جعلا من
من الحسن والشيط او من الحس والشطن صرفا وشرط الصفة
اي تأثيرها على على وزن افعل او على وزن فعلانة اما ان يكون
الكلمة في الاصل صفة وعدم قبولها التاء اما انه لا يوصف
كاكبر واكبر واكبوه والحيان للكبير الحية او لها مؤنث على فعلى
بالضم كافضل او فعلى بالفتح كسكران وغضبان وجميع ابنية
فعلانة مؤنثاتها على فعلى الا اربع عشر لفظة جاءت مؤنثاتها
على فعلانة وتفرق وجمعا احد فعلا لفعلانا اذا استثنيت
جلانا ودختانا وسحنانا وسفيانا وصحبانا وصوجانا
وعلانا وفشولانا ورصانا وموتانا ونلمانا واتبعهن
نصوانا وزفنه حضمانا على لغة والبانا وفهم من كلامه ان
الصفة

الصفة المعارضة والقابلة للتاء لا اثر لها في المنع ولهذا قال
فعريانا ورمل وصفوانا ولوبب اذ الكل صفات بمعنى قاسي
واريب بمعنى ذليل اي ضعيف منصرفة لقبول الاولين التاء
تقول عريانة وارملة ولعوضى وصفية الاخريين اذ صفوان
في الاصل وضع اسما للحجر الاملس واريب وضع اسما للدابة
معروفة فلما اثر لطرو الوصفية كما لا اثر لطرو الاسمية
كابطح وارهم وارقم ويجوز في نحو هند مما هو للبناء ساكن
الوسط وجهان الصرف لانتفاء وجوب تاء التانيث
المعنوي وعدمه وهو اولى نظرا الى وجود العلتين
فيهما مع ان جواز منع الصرف لا يحتمه واوجب السيرافي
في الصرف نظرا الى ان سكون الوسط قايل احدى العلتين
فتساقطا فيبقى بلا سبب واجري المبرد والجرمي الوجهين
ونحو زيد اسم امراة بخلاف زينب وسقر وبلخ وزيد اسم
امراة فانها ممنوعة الصرف حتما لوجود العلتين فيها
مع عدم وجود شرط تحتم منع صرفها كما تقدم وكثر في
منع الصرف للعلمية والعدل عند جمهور بني تميم باب
حذام وهو ما كان على وزن فعال علما للمونث وهو معدول
عن فاعلة ان لم يختم بتاء فان ختم بها كسفار يبنى على الكسر
عند جمع كالحجازيين الفايلين بالبناء مطلقا وامس لمعنى

بان يراد به اليوم الذي قبل يومك وهو معدول عما هو له
وهو للامس ان كان مرفوعا نحو مضى امس بالرفع من
غير تنوين فان كان منصوبا او مجرورا بني على الكسر عندهم كالجا
الغايتين بالبناء مطلقا وبعضهم اي تميم لم يشترط ما اشترطه
الجمهور منهم فيهما اي في باب حذام وامس بل ذهب الى اعراب
ما لا ينصرف مطلقا وقدم الكلام عليهما في صدر المقدمة فراجعه
وكم سحر عند الجميع من الظرف ظرفا معينا اي مرادا به
سحر يوم معين وهو معدول عما هو له وهو السحر نحو
جيت يوم الجمعة سحرا فان كان مبهما اي نكرة صرف نحو
جيناهم سحرا ومستعملا اعني ظرف وجيب تعريفه بال
او الاضافة نحو طاب السحر سحر ليلتنا وان كان بال او مضافا
صرف ايضا كجيتك يوم الجمعة السحر او سحر باب في ذكر
صيغتي التعجب وما يبنى منه فعلا التعجب واسم التفضيل
التعجب انفعال يحدث في النفس عند الشعور بامر خفي
سببه وخرج عن نظائره ولهذا يقال اذا ظهر السبب
بطل العجب فلا يطلق على الله تعالى كقوله انه متعجب
لانه لا يخفى عليه شيء وما ورد فيه في كلام العرب فما اصبرهم
على النار محمول الى المخاطب اي يجب ان يتعجب العباد
منه وله صيغ كثيرة دالة عليه منها ما هو بالترتيبة نحو

كيف

كيف تكفرون بالله وسبحان الله ان المؤمن لا ينجس ولله در
فارسا ومنها ما هو بالوضع وهو ثلاث صيغ اقتصر منها هنا
على صيغتين لاشتهارهما فقال النحيب له صيغتان وضعا
لانشائيته احدهما ما افعل زيدا نحو ما احسن زيدا وهذا
اللفظ اعرابه ما مبتدأ لانها مجردة عن عامل لفظي لاسناد
اليها وحكي عن الكسائي انها لا موضع لها من الاعراب وهي عند
سيبويه نكرة تامة بمعنى شيء وسوغ الابتداء بها لتضمنها
معنى التعجب وافعل فعل ماض غير متصرف للزومه صيغة واحدة
لتضمن الوقائية نحو ما اقدرني الي عفو الله وقولهم يا ما اميلح
غزلان شدن لنا فشاذ وفاعلة صعب مستدرك مذكر عايب
لا يتبع بعطف ولا توكيد ولا بدل عايد على ما ولهذا اجمعوا
على اسمية ما وزيدا منصوب بافعل على انه مفعول به لقد
نحى افعل بهجة الثقل والجلد الفعلية في محل رفع خبر ما
عند الاخفش ما نكرة تامة بمعنى الذي والجملة صلتها
او نكرة تامة بمعنى شيء والجملة صفة لها وعليها فالخبر
محذوف وجوبا اي شيء عظيم وعند بعضهم ما استفهامية
كانه جعل سبب حسنه فاستفهم عنه والفعل خبرها والتقدير
اي شيء حسن زيد اي جعل حسنا قال ابن الحاجب وهذا
التقدير باعتبار الاصل قبل نقلها الى التعجب لانها
الان بهذا المعنى وانما صناعها الانشاء كما تقول في تعجب
فعل ماضي وفاعل يعني في الاصل ان كنت مريدا به معنى
الانشاء فكذلك هنا والثانية افعل به كاحسن بزيد
وهو يعني ما افعله فحذفوا لها من حيث التعجب واحد

افعل فعل التعجب لازم لصيغة الامر وليس بامر حقيقة
اذ لا معنى له واصله عند سيبويه افعل بصيغته الماضي
دهمرته للصيرورة اي صار ذا كذا كاغدا البعير اي صار
ذا اغدة وابقلت الارض اي صارت ذا بقل واثمرت النخلة
اي صارت ذا ثمر ففيه اللفظ من صيغة الماضي الى
صيغة الامر وزيدت الباء في الفاعل قصدا لامطلحه لان
الفاعل افعل لما عنيت صيغته الى صيغة الامر فجيء اسناده
للظاهر لكونه على صيغة الامر وزيدت الباء صونا للفظ عن
الاستقباح فمن ثم اي من اجل ذلك لزمت الباء هنا فلا
يجوز حذفها الا اذا كان الفاعل ان وصلتها بخلافها في فا على
كفى فيجوز تركها كقوله كفى الشيب والاسلام للمرء
ناهيا وذهب جماعة الى ان المجرور بالباء في محل نصب
على المفعولية اذ هو المتعجب منه والباء للتعدية فعلى
هذا يكون افعل امرا حقيقة لاجنبرا وفيه ضمير مستتر
هو الفاعل لكن ذلك الضمير ضمير المصدر عند بعضهم
كانه قال ياحسن احسن بزيد وعند بعضهم ضمير المخاطب
اي واحسن لكل واحد بان يجعل زيدا حسنا بان يصفه
بالحسن ثم اجري مجرى الامثال فلم يغير عن لفظ الواحد
تقول يا رجل ويا هند ويا رجلان ورجلان احسن
بزيد وما شاركه الافضل التفضيل فعل التعجب فيما
يبنيان منه فمنه البها حفظا على الاختصاص فقال وانما
يبنى قياسا فعلا التعجب وافعل التفضيل من فعل
متصرف فلا يبنى من اسم وفعل غير متصرف كنعم وبيس

نلا في مجرد فلا يبنى من رباعي واخماسي ولم يكن ملازما للنفي نحو ما
ضرب زيد وما عالج بالدواء اي ما انتفع به متفاوت بالمعنى
اي قابل التفاضل بالنسبة لمن يقوم به فلا يبنى من عمي
كمات وفني لان حقيقتها لا تفاوت فيها نام فلا يبنى
من ناقص كان وكاد ومبني للفاعل فلا يبنى مبني للمفعول
كضرب خوف الالتباس بالفاعل فان امن اللبس بان كان
ملازما للبناء للمفعول جاز ذلك وقد سمع من كلامهم
ما اشغله وما انجبه برايه وما اغناه لحاجتك من شغل
وانجب وعني بالبناء للمفعول وجري على ذلك بن مالك
وولده ليس اسم فاعل على وزن افعل ويعبر عن هذا
بان لا يدل على لون وعجيب فلا يبنى مما هو كذلك كعور
وسهل لبلا يلتبس اسم التفضيل منه باسم الفاعل وليس
عليه فعل التعجب لتساويهما وزنا ومعنى وجريانهما
مجري واحد في امور كثيرة قاله بن مالك تنبيه
اذا اردت التعجب والتفضيل من فعل عدم بعض هذه
الشروط فتتوصل اليه باشد او اشد دا وشبهها واجعل
مصدر العام منصوبا بعد اشد ونحوه فيها ومجرورا
بعد اشد د ونحوه تقول وهو اشد بياضا وما اشد
بياضه واشد ببياضه وما اكبر ان لا يقوم وما اعظم ما
ضرب واما المحامد وما لا يتفاوت مضاه فلا يتعجب منها
البته قاله في الاوضح واذا علم المتعجب منه جاز حذفه لقوله
تعالى اسمع بهم وابصر وقول علي رضي الله عنه جر الله
عني بفضله ربيعة جرا ما اعف واكرم اي اعفها
واكرمها ولا يجوز تقديمه على الفعل وان قيل ان المجرور

شبكة الألوكة
www.alukah.net

بالياء مفصول لعدم الفصل ولا الفصل بينهما بغير ظرف
او مجرور متعلقين بالفعل باب في الوقف وبعض
مسايل الخط الوقف قطع النطق عند اخراج اخر اللفظة
وضروبه مختلفة في الحسن والخلل وهي احد عشر بالاستقرا
الاسكان الحد اللزوم الاسما ابدال تاء التانيث الاسمية
هاء زيادة الالف الحاق هاء السكت اثبات الواو والياء
او حذفهما ابدال للحجة والتضعيف نقل الحركة اذا علمت
ذلك فوقف في الافصح من اللغتين على نحو رحمة من كل
اسم اخره تاء التانيث قبلها متحرك ولو تقديرا كالحياة و
قناة فان اصل هذه الالف حرف علة متحرك انقلبت عنه
بالهاء اي بابدال التاء هاء فرقا بين التا اللاحقة للاسم
واللاحقة للفعل ولم يعكسوا لانهم لو سالوا في ضربت
ضربة لالتبس بالضمير المفصول فان كان ما قبل التا ساكنا
كاخت وبنت وقف عليها من غير ابدال كالاحقة للفعل صحيحا
والحرف ويوقف في الافصح على نحو مسلمات مما هو جمع مونث
سالم وان سمي به بالتاء من غير ابدال لدلالتها على التا
نيث والجمعية جميعا فكرهوا ابدال صورتها بخلاف
التاء في الحرف فانها تدل على التانيث المحض وكمسلمات
صيهبات فاولات وعلى نحو قاضي مما هو منصوب منون
غير محذوف العين رفعا وجرا بالحذف اي بحذف الياء
لان التنوين باق تقديرا وهو الموجب للحذف تقول هذا
قاضٍ ومررت بقاضٍ وفهم من كلامه انه اذا وقف عليه
نصبا لا تحذف ياءه كما سياتي ومثله في الحذف عند سيبويه
المنادى المقصود منه كما قاضي لان النداء باب حذف وتغيير

مع

مع عدم اخلاق الكلمة ههنا واختار الخليل اثبات الياء لانها
انما سقطت للتنوين وهو منتف في المنادى المقصود
نحو القاضي مما هو منقوص معرون بال فيهما اي في الرفع
والجر بالاثبات للياء اذ لا موجب لحذفها فان الحذف يقتضي
السكون وذلك حاصل مع اثباتها واما المعرفة منه بالاضافة
نحو قاضي مكة فكلامهم قد يشعر بان الحذف فيه ارجح من
الاثبات وقد يعكس الامر فيهن فيوقف في غير الافصح
على نحو رحمة بالتاء من غير ابدال فيقال رحمة قال الراجز
الله ابخاك بكفي مسلت ٭ من بعدما وبعدما وبعدمت ٭
وكادت تعوس القوم عند الغلطت ٭ وكادت الحرة
ان تدعى امت ٭ قال ابو حيان وعلى هذه اللغة كتب
في المصحف الفاظ بالتا نحو ان شجرت الزقوم اهم سحوت
رحمة ربك وعلى نحو مسلمات بالهاء سمع وقف البناء من
الكرما وحكى من طي كيف البنون والبنات وكيف
الاخوة والاخوات وعلى نحو قاضي رفعا وجرا باثبات
الياء نظرا الى زوال موجب حذفها في الوقف وقد رئي
عن ابن كثير وورش في احرف من القرآن وعلى نحو الغاضي
فيهما بالحذف وفرقا بين الوصل والوقف وعليه قراءة غير
ابن كثير وهو الكبير المتعال لينذر يوم التلاق وليس لك
في نصب نحو قاضي ونحو قاضي غير منون الا اثبات
الياء لكن المنون يبدل تنوينه الفا فيقال رايت قاضا
وغزو تستكن بادوه فيقال رايت القاضي واما ما
سقط تنوينه لمنع الصرف كرايت جواري فكالمنقوص المنون
ويقتضي عبارة التسهيل جواز الوجهين وان الاثبات

اجود ويوقف على اذن الخاصة بالالف بابدال نونه
الخفيفة الفا لنونها بتنوين المنصوب لان صورتها صورته وعلى
نحو لنسفعا بالناصية نون توكيد خفيفة بالالف ايضا كذلك
وليلا يكون للفعل علي الاسم مزية وعلى نحو رايت زيدا هو منصوب
بالفتحة منون مجرد من الماء بالالف اي بابدال تنوينه الفا
لان للتنوين حرفي جيء به للدلالة على الامكنية وليس في ابداله
الفا ثقل بخلاف المرفوع والمجرور المنونين فلا يبدل التنوين
في الاول واوا ولا في الثاني ياء لما يحذف لثقل الواو والتباس
الياء بياء المتكلم وقبل تبدل حرف من حرف في الاحوال الثلاثة
فيقال جاء زيد ورايت زيدا ومررت بزيد لانه يجري مجرى حركة
الاعراب لانه تابع لها فكما لا يوقف عليها لا يوقف عليه وقبل
يحذف من غير ابدال في الثلاثة فيقال فيها زيد تبعا لحذف
حركة الاعراب وكما في غير المنون ووقف له بالالف متعلق بالمسا بلر
ويوقف عليهن هي بالالف كما يكتبين اذ الاصل في كتابة كل
كلمة ان تكتب كما قال ابن الحاجب بصورة لفظا بتقدير الابتداء
بها والوقف عليها ولذلك كتب من ابنك بدون الوصل لانك
لو ابتدأت لم يكن بد منها وكتب ان زيدا بالالف لان الوقف
عليه كذلك ونحو رحمه بالهاء لان الوقف عليها كذلك ونحو
اخت ومسلمات قامت بالتاء لان الوقف عليها كذلك ونحو
رعيا وجريا بغير ياء ونحو العاصي فيهما بالياء لان الوقف
عليها كذلك ومن النحاة من يكتب اذن بالنون لانها من بقية
الكلمة كمنون من وعى وهو الاولى للفرق بينها وبين اذا
التي هي ظرف ومحل كتابة النون الخفيفة بالالف عند عدم اللبس
اما اذا احصل لبس نحو لاقربن زيدا او اضربن عمرا فيكتف

بالنون

بالنون على الاصح ليلا يلتبس امر الواحد ونهيه بامر الاثنين
او نهيهم في الخط ويكتب الف زايدة في الخط بعد واو الجماعة
المتطرفة المتصلة بفعل ماضي كقالوا او امر كقولوا او مضارع
كان تقولوا فرقا بينها وبين واو العطف قاله الجاربردي فانه
وان لم يحصل التباس في كلمة واحدة لان الواو تكتب
متصلة بخلاف واو العطف لكن يحق من الافعال ما لا يتصل
به الواو وصورته نحو جاد واو ساد وا فيحصل التباس
فحملوا الباب كله طردا له دون الواو الاصلية في ابنية
الكلمة فلا يكتب بعدها الف كزيد يدعو ويغزو ودون
الجماعة غير المتطرفة كقولوا وضربوهم لانه لا يلتبس
بواو العطف الذي جيء بعد تمام الكلمة واذا اعربت
هو تقدير الواو والجمع زادت الفا لان الواو حينئذ
متطرفة لان المؤكد ليس كالجزء ومما قبله مع انه ضمير
منفصل واما الواو المتصلة بالاسم كضاربوا زيد فمنهم
من يكتب بعدها الفا كما في الفعل والاكثر يحذفونها
لقلة اتصال واو الجمع بالاسم فلم يبال فيه بالالتبا س
ان وقع ومنهم من يحذف الالف في الفعل والاسم وان
لزم الالتباس لندوره ونزواله بالقرائن وترسم الالف
المتطرفة في الخط باء عند الجمهور وان تجاوزت الالف
الثلاثة الاحرف بان كانت رابعة فصاعدا ولم يكن
ما قبلها باء سواء كانت زايدة للحاق ام لتانيث

واحدا ٤

ام لغير ذلك وسواء كان ما هي فيه فعلا كاستدعى واستقصى
او اسما كالمستقصى والمصطفى وان كان ما قبلها ياء وسمت الفا
كديا ومحيا كراهة اجتماع ياءين في اللفظ الاولى وربا علمين
فيرسمان بياء فرقا بينهما علمين وبينها فعلا وصفة ولم يعكسوا
لثقل الفعل والصفة ولكون الالف اخف من الياء اولم يجاور
الثالثة ولكن كان اصلها الياء بان كانت منقلبة عنها
سواء كان ذلك في فعل كرمى وهدى ام اسم كرحى والفتى
فان اتصل بالالف ضمير منفصل فالمختار رسمها الفا كراه و
استدعاه ومصطفاه وترسم الالف على حالها في غيره اي غير الفاء
ما مر بان كانت ثالثة منقلبة عن واو سواء اتصل بها ضمير
منفصل اولا وسواء ما كان هي فيه فعلا كعفا ودعا ام اسما
كالفتا والعصى ثم اشار الى ما يعرف به الواو من الياء بقوله
وينكشف امر الف الفعل بالتاء اي باتصال تاء الفاعل
به فما ظهر فهو اصله كرميت وعفوت فعلى هذا الاول
ان الف رمى منقلبة عن ياء وبالثاني ان الف عفا منقلبة
عن واو ولو قال بالضمير المرفوع المتحرك لكان اعم لشموله
نحو رميني وعفوت وينكشف ايضا بالمضارع كيرمي ويعفو
لان الناقص الياي مكسور العين والواوي مضمومها
وتكون الفاء واوا كوعى لان اللام حينئذ ياء لا واوا اذ
ليس في كلامهم ما عينه ولامه واو واو اخر الف
الاسم بالتشبيه فمهما ظهر فهو اصله كعصوين وفتيين
فعلم ان الف عصا عن واو والف فتى عن ياء وينكسف

ايضا

ايضا بالجمع بالالف والتاء كالفتيات والفتوات وتكون
الفا والعين واو كعمر وسد نحو القوي والشوي فان
جهل حال الالف المنقلبة عن واو او ياء بان لم يكن معها شيء
من العلامات المذكورة فان اميلت كتبت بالياء والا فالف
واغا كتبوا لدي بالياء لانقلاب الفها ياء مع الضمير في
لديك ولدنا ويكتب بالالف اذا لم يضف الى مضمر لان الفه
منقلبة عن واو عند البصريين واما الحروف فانه لم يكتب منها
بالياء غير بلى لاماله الفه والى وعلى لانقلاب الفهما
ياء مع الضمير في اليك وعليك وحتى حملا على الى
لانها بمعناها

فصل في الكلام على مواضع
همزة الوصل من الكلم وبتمامه تتم المقدمة فنسأل الله حسن
الخاتمة وهي همزة سابقة موجودة في الابتداء سقوط
في الدرج وسميت بذلك لان المتكلم يتوصل بها الى النطق
بالساكن ويجتلبها الخليل بسلم اللسان لذلك وقيل
لسقوطها عند وصل الكلمة بما قبلها ومذهب الجمهور
انها زيدت ساكنة لما فيه من تقليل الزيادة ثم لما احتيج
الى تحريكها حركت بالكسر لما هو الاصل وظاهر مذهب
سيبويه انها زيدت متحركة بالكسرة التي هي اعد لانها
تحتاج الى تحرك لسكون اول الكلمة فزيادتها ساكنة
ليست بوجه قال التفتازاني وقد تفتح تخفيفا وتضم
اتباعا ولا تكون في مضارع مطلقا ولا ماض ثلاثي ولا
رباعي ولا حرف غير لام التعريف ولا اسم غير ما سيجيء

بل تكون في مواضع اشار اليها واتى ببيان حركة الهمزة بقوله
همزة اسم مبتدا خبره سيأتي واصله عن البصريين سمو
كقفل التكسير على اسماء وتصغيره على سمي حذفت
لامه للثقل بتعاقب الحركات الاعرابية عليها فنقل سكون
الميم الى السين لتعاقب تلك الحركات عليها ثم اتى بالهمزة
في اوله بكسرها وبضم وهو قليل والجر والجر في محل نصب
على الحال وهمزة است وهو الدبر اصله سته بفتح اوله
وتانيه ايضا لتكسيره على ابناء بوزن افعال حذفت لا
تخفيفا وسكنت فاؤه لتكون الهمزة عوضا عن المحذوف
ثم اتي بها للتوصل الى النطق بالساكن وانثم هو ابن زيدت
فيه ميم للمبالغة سمع فحفظ ولم يقس عليه ونونه بايدة
ليلحق في الاعراب كما في امرئ وليست الميم فيه بدلا عن
اللام كما هي بدل من الصاد في قم لان ذلك يقتضي سقوط
الهمزة لانها عوض واته اصله بنوة كشجر لانها من ثنية
ابن فالتاء للتانيث بخلاف تانيث واخت فانها بدل عن اللام
لا للتانيث لسكون ما قبلها ولانه لو سمي بها رجل لصرفا وانما
استفيد التانيث من حقيقتها وامرأ وامراة اصلها
مرىء وهما لغة اخرى سكن اولهما ثم زيدت فيه همزة
الوصل وان كان على ثلاثة احرف لان اصلها همزة وبعدها
التخفيف فيقال مرء ومرة مرو ومرة لانهما في يا يجري
ابن وابنة وشتان اي التسبة المذكورة بخلاف جمعهن

فان

فان همزته همزة قطع واثنين واثنتين اصلها ثنتان
وثنيتان بكملا وتفوتان لانهما من ثنيت فحذفت اللام
واسكنت الفاء وجيء بهمزة الوصل والظلام واللام مابدة
بلام التعريف وكلام التعريف مميم في لغة طي وحمير
واللام الموصولة والزايدة وقدم ان الخليل يقول ان
الهمزة اصلية وصلت لكثرة الاستعمال واعمن الله بناء
على انه مفرد لا جمع يمين اذ لو كان جمعا لم يصح كسر همزته
ولم ينصرف فيه لجمعه بعضه كما سيأتي وهو مشتق من
اليمن بمعنى البركة ولا يستعمل الا في القسم فاذا قال
المقسم اعمن الله لافعلن فكانه قال ببركة الله قسمي لا
فعلن والضمير في قوله بفتحها عايد على الظلام واعمن
الله وهو واجب في نحو الظلام للكثرة الاستعمال وجايز
في اعمن بوجهان كما قال او بكسر في اعمن الله وفيه اثنتي
عشر لغة جمعها ابن مالك في قوله وهمزة ايم واعمن
فافتح واكسر اد ام فل واعمن اخته به والله كلما اضيف اليه
في اسم ترفي ما فعلا همزة وصل خبر مبتدا وضعوها
في همزة الاسماء سماعي ويطرد قياسا في لام التعريف وميمه
وفيما ذكره بفعله ولذا همزة الماضي المجاوز اربعة احرف
من الخماسي والسداسي همزة وصل كما ستخرج وانطلق
ولذا همزة امرء كما ستخرج وانطلق وهمزة مصدره تبعا
لفعله منحو عمن في احد عشر بناء الافتعال كالمتساب
والانفعال كالانطلاق والاستفعال كالاستخراج

والافعلال كالاحرار والافعيلال كالاحميرار والافعوال
كالاجلواذ والافعنلال كالاقعنساس والافعلاء
كالاستلقاء من مزيد الثلاثي والافعتلال كالاحرنجام
والافعلال كالاقشعرار من مزيد الرباعي وهمزة امر
الفعل الثلاثي اذا كان ثاني مضارعه ساكنا لفظا عند
حذف اوله والا فلا يحتاج الى الهمزة كما ساكن لفظا مع
انه لا يحتاج فيها عند الاكثر كما قتل واعز واعزي بضمهن
اي بضم همزتيهن مراعاة لعين الفعل اذ هي مضمومة وان
كانت الضمة في الثالث مقدرة ولا اعتداد بعروض الكسرة
فيه مع ان بعضهم جوز فيه كسرة الهمزة واصله اعزوي
فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت الى ما قبلها ثم حذفت
الواو لالتقاء الساكنين واضرب واسوا واذهب بكسر
اي بكسر همزتهن وجوبا مراعاة لعين الفعل في الاول وكذا
في الثاني او ضمة شبيهة عارضة واصله اسيوا فاستثقلت
الضمة على الياء فنقلت الى السين ثم حذفت الياء
لالتقاء الساكنين واما الثالث فانما تركوا فيه مراعاة
واوجبوا فيه الكسر ليلا يلتبس بالمضارع المبدوء بالهمزة
حال الوقف وفهم من المثال ان الهمزة في الامر من الثلاثي
للوصل سواء كان عين مضارعه مفتوحة ام مضمومة
فانه لا اعتداد بعروض الكسر او الضم كالباقي اي كما
يجب الكسر في الباقي من الفعل المضارع المتجاوز اربعة احرف
ومصدره واسم فاعله ومابينهما من الاسماء المتقدمة

واذا

واذا دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل حذفت
همزة الوصل للاستغناء عنها بما لم تكن مفتوحة فتبدل
الالف على الافصح نحو ألحسن عندك وأعين الله بعينك
لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر لاتفاء حركتها وحركة همزة
الاستفهام وليكن هذا اخر ما اردنا ايراده على هذه
المقدمة والمسؤول من فضل من اطلع على خلل فيه ان
يبادر الى اصلاحه ان لم يكن للجواب عنه على وجه حسن
ليكون ممن يدفع بالتي هي احسن لكنه يبدو مطالعته
في ذلك ما يتحقق به الخلل وبعد مساورته في ذلك اصل
فيه فان واضعه معترف بقصر الباع وكثرة الزلل ولولا
طمعه في ان يكون من الثلاثة الذين اذا مات بنو ادم
انقطع عمله الا منها ما كشف قناعه ولا عرض بقلمه
لتكليم الالسنة اللاحه والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا
لنهتدي لولا ان هدانا الله رب اوزعني ان اشكر نعمتك
التي انعمت علي وعلى والدي وان اعمل صالحا ترضاه
وادخلني برحمتك في عبادك الصالحين وصلى الله على سيدنا
محمد وعلى اله وصحبه وسلم وقد وقع الفراغ من هذا
الكتاب بعون الملك الوهاب نهار الخميس تاسع جمادى
الثانية سنة ١٠٨٦ على يد اضعف العباد واحوجهم الى عفو ربه
[redacted] رضي الله عنهما عنه
وكرمه انه قريب مجيب وكان ذلك بمدينة حلب المحروسة